

علم فهرسة الحديث

نشأته، تطوره، أشهر ما دوّن فيه

راجعه وقدّم له

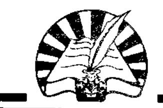
الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي

دار المعرفة

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

دار المعرفة
للطباعة والنشر والتوزيع
Publishing & Distributing
DAR EL-MAREFAH



مستديرة المطار - شارع البرجاوي ص.ب ٧٨٧٦ تلفون: ٨٣٤٣٠١ - ٨٣٤٣٣٢ - برقياً معرفكار بيروت - لبنان

علم فهرسة الحديث



بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

الحمد لله رب العالمين ، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد :

لم يكن الأقدمون بحاجة إلى جهد كبير للعثور على الحديث ، لأن اطلاعهم على مصادر السنّة كان واسعاً ، وصِلَتُهم بها كانت وثيقة لحفظهم واستذكارهم لها، ولأنهم كانوا على علم بطريقة تأليفها وترتيبها ، لذلك كان يسهل عليهم الاستفادة منها والمراجعة فيها لاستخراج الحديث .

وبقيت الحال على ذلك عدّة قرون ، إلى أن ضاق اطّلاع كثير من الناس على كتب السنّة ومصادرها الأصلية ، فصعب عليهم حينئذ معرفة مواضع الأحاديث فيها ، فنهض العلماء، وشمّروا عن ساعد الجدّ وتناولوا المصنفات الأصلية للحديث وألّفوا حولها الفهارس في محاولة منهم لتسهيل الوصول إليها .

وسنعرض في هذه الدراسة لحركة فهرسة الحديث ، فنتكلم عن مصادر الحديث الأصلية التي عني العلماء بفهرستها ، ثم نتكلم عن نشأة فهرسة الأحاديث وتطورها عبر الزمن مستعرضين جهود ومناهج العلماء فيها ، ثم نتكلم عن فكرة الموسوعة الحديثية ، ونعرض في الفصل الأخير لأشهر كتب فهارس الأحاديث مع وصف تفصيلي لأهمها . وقد ذيلنا الرسالة بفهرسين ، أحدهما لأسماء الأعلام ، والآخر لأسماء الكتب الواردة في الكتاب .

وهذه الدراسة هي أوّل محاولة من نوعها تجمع ما وُضِع من فهارس للحديث، وكل مبتدىء في فنّ من الفنون يكون عمله ناقصاً ، لم يجىء على مثال سبق ، يتكمّل بمحاولات

أخرى لاحقة ، لذا فإني أرجو ممن وجد فيها عيباً أو نقصاً أن ينبهني إليه ، ويفيدني بملاحظاته ، ويعذرني فيما قصّرت ، وأن يدعو لي بظهر الغيب دعوة صالحة بالرحمة والغفران ، فالكمال لله وحده ، هو وحده الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

وكتبه يوسف المرعشلي

بيروت ، ١ محرم ١٤٠٦ هـ

علم فهرسة الحديث



الفَصل الأوّل

أهميّة فهرسةِ الحديث
وطرق الفهرسة

تعود أهمية الفهرسة إلى أنها تساعد طالب الحديث في الحصول عليه من مصدره بسهولة وسرعة ، فتوفّر عليه بذلك الجهد والوقت ، وهما عاملان هامّان في حياة المسلم .

وقد تعدّدت طُرُق الفهرسة ، واتخذت أربعة أشكال : المسانيد ، وأوائل الأحاديث، والموضوعات ، وكلمات الحديث . وسنتكلم عن كل طريقة منها ونذكر أشهر الكتب المؤلفة فيها .

الطريقة الأولى : فهرسة الأطراف أو المسانيد :

وهي أن يأتي المفهرس إلى كتاب من كتب الأحاديث ، فيجمع أحاديث كل صحابي تحت اسمه ، ويذكر من الحديث طرفه الأول ، ويرتب أسماء الصحابة على حروف المعجم . وهي أول أشكال الفهرسة الحديثية التي ظهرت عند المسلمين ، وقد سمّوها أول الأمر بالأطراف لأنهم كانوا يكتفون بطرف الحديث الدال على بقيته ، ومن هذه الفهارس : « الأشراف بمعرفة الأطراف» لابن عساكر (٥٧١ هـ) ، و« تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » للمِزّي (٧٤٢ هـ) ، و« ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث » للنابلسي (١١٤٣ هـ) . . . .

الطريقة الثانية : فهرسة أوائل الأحاديث :

وهي أن يأتي المفهرِسُ إلى كتاب مؤلف على الموضوعات أو المسانيد ، ويرتّب أحاديثه على حروف المعجم حسب أوائلها ، وهي الطريقة الأكثر شيوعاً في هذه الأيام ، وقد كان

الإمام السيوطي (٩١١ هـ) رائد هذا النوع من الفهرسة في كتبه الثلاثة « الجامع الكبير » و « الجامع الصغير » و « زوائد الجامع الصغير » ، ثم توالت الفهارس على هذا النوع ، وغلبت على غيرها في الأعصر المتأخرة .

الطريقة الثالثة : الفهرسة الموضوعية :

وهي أن يأتي المفهرِس إلى كتاب مؤلّف على طريقة المسانيد ويعيد ترتيبه على الموضوعات ، فيجمع بذلك ما تناثر في الكتاب ضمن الموضوعات ، وفي ذلك فائدة كبيرة لمن يطلب الأحاديث مجموعة تحت باب واحد ، وقد يلجأ لهذه الطريقة من يجمع بين كتابين أو أكثر ، فيعيد ترتيبهما على التصنيف الموضوعي ، ومن أشهر الفهارس المؤلفة على هذه الطريقة : « الجمع بين الصحيحين » للحميدي (٤٨٨ هـ)، و«التجريد للصحاح الستّة » لرُزَيْن (٥٣٥ هـ) ، و« جامع الأصول » لابن الأثير (٦٠٦ هـ) ، و« مجمع الزوائد » للهيثمي (٨٠٧ هـ) ، و« المطالب العالية » لابن حجر (٨٥٢ هـ) . و« كنز العمال » للمتقي (٩٧٥ هـ) ، و « الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني » للبنّا (١٣٧١ هـ) و « منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود » للبنّا أيضاً ، و « مفتاح كنوز السنة » لفنسنك ، والذي عرّبه محمّد فؤاد عبد الباقي .

الطريقة الرابعة : فهرسة كلمات الحديث (المعجم المفهرس)

وهي أن يأتي المفهرس إلى أحاديث كتاب معيّن ويتناول بالفهرسة غريب الألفاظ، وغير الشائع منها ، ويفهرس هذه الكلمات حسب أصولها الاشتقاقية على حروف المعجم مع ذكر جملة مفيدة توجد فيها هذه الكلمة ، ولذلك فقد يتكرر الحديث في هذا الفهرس أكثر من مرة واحدة ، ومن أهم هذه الفهارس ما وضعه الشيخ مصطفى بن علي بن محمد بن مصطفى البيومي المصري،العالم المسلم الذي ابتكر هذه الطريقة وفهرس لأهم كتب السنّة المشهورة ، كالكتب الستّة ، وتبعه على ذلك المستشرقون فوضعوا « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث » بمساعدة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، العالم المسلم الجليل ورائد الفهرسة المعاصرة .

هذه هي أهم طرق الفهرسة الحديثية ، وهي تكمل بعضها ، ولا غنى للباحث عن واحدة منها ، لأنه قد يلجأ لطريقة منها فلا يجد طلبه بواسطتها ، فيجد أمامه طرقاً أخرى

مساعدة ، وهذا يدل على مبلغ الجهد الكبير الذي بذله أئمتنا السابقون رحمة الله عليهم في خدمة كتب السنّة المطهّرة بشتى الطرق والوسائل ، وسنرى ذلك واضحاً في فصل أشهر فهارس الحديث .

ما هي النصوص المفهرسة ؟ .

يعمد بعض المفهرسين لفهرسة أقوال النبي ﷺ فقط دون غيرها من أفعاله أو وصفه أو تقريراته ، أو آثار الصحابة ، ويعتبرون أن الحديث فقط هو قول النبي ﷺ ، وفي ذلك نقص كبير يفوّت على الباحث فرصة العثور على الحديث الفعلي ، أو الوصفي ، أو الإقراري ، أو آثار الصحابة ، فيضطرّ لبذل الوقت والجهد المضنيان في هذا السبيل، خاصة وأن نسبة الأحاديث القولية قليلة أمام غيرها .

فالباحث عن حديث فعلي في صحيح مسلم مثلاً ، إذا رجع للفهارس التي وضعها المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي لا يجد طلبه لأنه لم يفهرس إلاّ الأحاديث القولية .

وإذا علمنا أيضاً أن عدّة أحاديث الموطّأ بتحقيق المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي (١٨١٢) حديثاً بما فيها آثار الصحابة ، وأن الفهرس يتضمّن فقط (٨٢٧) حديثاً ، تتبيّن لنا نسبة النقص الكبير في الفهرسة .

فحبّذا لو يقوم المفهرِسون بفهرسَة كل ما احتواه الكتاب المفهرَس من أحاديث قولية ، وفعلية ، ووصفية ، وإقرارية ، ومرفوعات ، وموقوفات ، ومراسيل ، ومقاطيع ، وآثار ، فيذلّلوا أمام القارىء أو الباحث طلبه أيّاً كان .



الفصل الثاني

مصادر الحديث [1]

ومناهج العلماء في تأليفها

تدوين الحديث :

اشتدّت عناية السلف الصالح من الصحابة بالحديث حفظاً في الصدور ، وقيّده بعضهم في الصحف ، كما فعل عبد الله بن عمرو بن العاص (٦٥ هـ) بإذن رسول الله ﷺ ، وجابر بن عبد الله (٧٨ هـ) ، وسَمُرة بن جندب (٥٨ هـ) ، وابن عباس (٦٨ هـ) .

وقد بلّغ الصحابةُ أحاديثَ رسولِ الله ﷺ جيلَ التابعين من بعدهم،فحذوا حذوهم في حفظها وكتابتها حتى جاء عصر التدوين مع بداية القرن الثاني ونهاية القرن الأول للهجرة ـ الذي كان عصر الرواية ـ وأخذ تدوين الحديث يتّسع ويأخذ صفة رسميّة، ويصبح منهجاً عاماً لحفظ العلوم ، وكان الدافع للتدوين هو حفظ الحديث من الاندثار بموت الأئمة الحفاظ، ومن التحريف والوضع الذي بدأ يظهر ، فقام الأئمة الحفاظ يجمعون ما صحّ عن رسول الله ﷺ بأمر من الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز (١٠١ هـ) ، الذي أمر عمّاله وولاته في الآفاق بهذه المهمة ، ومنهم أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (١٢٠ هـ) ، وابن شهاب الزهري (١٢٥ هـ) ...

وكانت أول كُتُب ظهرت في الحديث في القرن الثاني الهجري تصانيف ابن جريج

---

(١) راجع **الرسالة المستطرفة** للكتاني ، وأصول التخريج **ودراسة الأسانيد** للدكتور محمود الطحّان .

(١٥٠ هـ) بمكة المكرّمة ، ومعمر بن راشد الصَّنعاني (١٥١ هـ) باليمن ، ومحمد بن إسحاق (١٥١ هـ) بالمدينة ، والأوزاعي (١٥٦ هـ) بالشام ، وسفيان الثوري (١٦١ هـ) بالكوفة ، والليث بن سعد (١٧٥ هـ) بمصر ، وحمّاد بن سلمة (١٧٩ هـ) بالبصرة ، ومالك بن أنس (١٧٩ هـ) بالمدينة ، وابن المبارك (١٨١ هـ) بخراسان ، وهُشيم بن بشير (١٨٨ هـ) بواسط، وجرير بن عبد الحميد (١٨٨ هـ) بالري . . . وكانت مناهجهم في التأليف تَتَّسِمُ بالجمع ، دون تبويب أو تفصيل .

تطور مناهج تدوين الحديث في القرنين الثالث والرابع :

تعتبر هذه الحقبة المرحلة الذهبية لعلم الحديث، فبعد أن كان الجمع هو الصفة العامة للتدوين في مراحله الأولى ، أخذ التصنيف يتطور ويتنوّع شيئاً فشيئاً حتى نضج واكتمل في هذه العصور، إذ ظهرت الموطآت ، والمصنّفات ، والمسانيد ، والسنن ، والأجزاء ، والجوامع ، والمستخرجات ، والمستدركات . . . وهذه الكتب غدت المصادر الرئيسية للحديث فيما بعد . وقد تنوعت مناهج العلماء في تأليفها :

● **فالموطّأ**:في اصطلاح المحدّثين هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية ، ويشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة ، أي على الأحاديث النبوية ، وآثار الصحابة والتابعين ، وممن صنّف الموّطآت ابن أبي ذئب ، محمد بن عبد الرحمن المدني (١٥٨ هـ) ، ومالك بن أنس (١٧٩ هـ) وعبدان ، أبو محمد ، عبد الله بن محمد المروزي (٢٩٣ هـ) . . .

● **والمصنّف**:في اصطلاح المحدثين هو الكتاب المرتّب على الأبواب الفقهية ، دون سائر أبواب الدين من سير ومغازي ومناقب وفضائل وشمائل ، ويشتمل أيضاً على الأحاديث النبوية وآثار الصحابة والتابعين ، فهو كالموطأ تماماً ، وإن اختلفت تسميته ، وممن ألف في المصنّفات : حمّاد بن سلمة (١٦٧ هـ) ، ووكيع بن الجراح (١٩٦ هـ)، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١ هـ)، وابن أبي شيبة (٢٣٥ هـ) ، وبقيّ بن مخلد (٢٧٦ هـ) . . .

● **والمسند** : في اصطلاح المحدّثين هو الكتاب الذي يفرد حديث رسول الله ﷺ خاصة عن آثار وفتاوى الصحابة والتابعين ، والأساس في ترتيبه جمع أحاديث كل صحابي على حدة ، وممن ألّف في المسانيد : أسد بن موسى (٢١٢ هـ) ، والعبسي (٢١٣ هـ) ،

ومسدّد بن مسرهد (٢٢٨ هـ) ، ونعيم بن حماد (٢٢٨ هـ) ، وإسحاق بن راهويه - شيخ البخاري - (٢٣٨ هـ) ، وعثمان بن أبي شيبة (٢٣٩ هـ) وأحمد بن حنبل (٢٤١ هـ) . . . .

● **والسنن** : في اصطلاح المحدثين هي الكتب المرتّبة على الأبواب الفقهية ، وليس فيها شيء من الموقوف لأن الموقوف لا يسمّى في اصطلاحهم سنة ويُسمّى حديثاً . وممن ألّف في السنن :سعيد بن منصور (٢٢٧هـ)، والدارمي (٢٥٥ هـ)، وأبي داود (٢٧٥ هـ)، وابن ماجه (٢٧٥ هـ)، والترمذي (٢٧٩ هـ)، والنسائي (٣٠٣ هـ) ، والدارقطني (٣٨٥ هـ)، والبيهقي (٤٥٨ هـ) . . .

● **والجزء** : في اصطلاح المحدّثين هو الكتاب الجامع لأحاديث تتعلق بموضوع واحد على سبيل البسط والاستقصاء، ككتابَيْ «الجهاد» و« الزهد »لعبد الله بن المبارك (١٨١ هـ) ، وكتاب « الذكر والدعاء » ، لأبي يوسف صاحب أبي حنيفة (١٨٢ هـ) ، و« فضائل القرآن » للشافعي (٢٠٤ هـ)، و « الفتن والملاحم » للمروزي (٢٢٨ هـ)، و« الزهد » و « الورع » و« فضائل الصحابة » لأحمد بن حنبل (٢٤١ هـ)، و« جزء رفع اليدين في الصلاة » و «القراءة خلف الإمام » للبخاري (٢٥٦ هـ) . . . الخ .

● **والجامع** : في اصطلاح المحدثين هو الكتاب الجامع لكل أبواب الدين من الإيمان وأبواب الفقه ، والتاريخ ، والسير ، والمغازي ، والتفسير ، والفضائل ، والشمائل ، وأمور الآخرة . . . ويشتمل على الأحاديث المرفوعة ، وممن ألف في الجوامع : ابن وهب المصري (١٩٧ هـ)، وشيخ المحدّثين بلا منازع ، الإمام أبو عبد الله البخاري (٢٥٦ هـ) الذي استجلى التصانيف السابقة ، ورحل في طلب الحديث ، وانتخب الشيوخ ، وصنف كتابه «الجامع الصحيح المسند » ، وتلاه تلميذه وصاحبه الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٦١ هـ) فصنف كتابه « الجامع الصحيح » فكان ثاني كتابين ملآ الدنيا ، واستحوذا على ثقة الناس .

وممن صنف في الجوامع أيضاً الترمذي (٢٧٩ هـ)، ولكنه لم يتحرّ جمع الصحيح في كتابه كما فعل الشيخان ، بل جمع الصحيح والحسن وغير ذلك ، وأبان عن درجة كلّ حديث في كتابه .

● **والمستدرك** : في اصطلاح المحدثين هو كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر مما فاته على شرطه مثل «المستدرك على الصحيحين» للحاكم النيسابوري (٤٠٥ هـ) . . .

● **والمستخرج**: عند المحدّثين هو أن يأتي المصنّف المستخرِج إلى كتاب من كتب الحديث فيخرِّج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب ، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه ، ولو في الصحابي ، وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلّا لعذرٍ من علو أو زيادة مهمة ، وربّما أسقط المستخرج أحاديث، لم يجد له بها سنداً يرتضيه ، وربّما ذكرها من طريق صاحب الكتاب : ويتفق ترتيب المستخرج مع ترتيب الكتاب المخرّج عليه . وهناك مستخرجات كثيرة على عدد من الكتب ، لكن المستخرجات على الصحيحين معاً أو على أحدهما زادت على العشرة :

منها على البخاري : مستخرج الإسماعيلي (٣٧١ هـ) ومستخرج الغطريفي (٣٧٧ هـ) ومستخرج ابن أبي ذهل (٣٧٨ هـ) .

وعلى مسلم : مستخرج أبي عوانة (٣١٠ هـ) ومستخرج الحيري (٣١١ هـ)، ومستخرج أبي حامد الهروي (٣٥٥ هـ).

وعلى الصحيحين : مستخرج أبي نعيم (٤٣٠ هـ) ومستخرج ابن الأخرم (٣٤٤ هـ) ومستخرج أبي بكر البرقاني (٤٢٥ هـ).

ومن المستخرجات على السنن : مستخرج قاسم بن أصبغ على سنن أبي داود، ومستخرج أبي نعيم على كتاب التوحيد لابن خزيمة.

قيمة هذه المصنّفات :

تعتبر هذه المصنّفات المصادر الأصلية التي جمعت أحاديث رسول الله ﷺ، فقد تمّ خلال هذه الحقبة من الزمن تدوين الحديث، بعد أن كان يُروى عن الشيوخ في القرن الأول ومطلع القرن الثاني ، وقد استمرت عملية الجمع والتدوين حتى نهاية القرن الخامس، إذ انتقل منهج علم الحديث بعد هذا التاريخ للدراسات النقدية تصحيحاً وتضعيفاً ، وتجريحاً وتعديلاً ، وشرحاً ، وانتخاباً . . . وتناولت دراسات العلماء فيما بعد مؤلفات القرون الخمسة الأولى الأصلية واعتمدت عليها ، واستمدت منها .

ونظراً لهذه المكانة الرفيعة التي احتلتها هذه المؤلفات ، كان من الضروري معرفة قيمة كل واحد منها إذ لا يكفي في الاعتماد على أحد هذه المصنفات كونه قد وُضِعَ في هذه القرون ، وقد تفاوتت الثقة فيها ، لأن من العلماء من تحرّى جمع الصحيح في كتابه ، ومنهم من ضمّن في كتابه الصحيح والحسن والضعيف دون مراعاة منه للصحيح فقط، وممّن تحرّى جمع الصحيح سوى البخاري ومسلم ، ابن خزيمة (٣١١ هـ) ، وأبو عوانة (٣١٦ هـ) ، وابن حبّان (٣٤٥ هـ) ، وقد وفّقوا إلى حدّ كبير في ذلك .

وجُمعت كذلك في هذه القرون مصنّفات كثر فيها الضعيف من شاذ ومنكر ومضطرب ، مع استتار حال رجالها ، وعدم تداول ما شذّت به أو انفردت ، كمسند ابن أبي شيبة (٢٣٥ هـ) ، والطيالسي (٢٠٤ هـ) ، وعبد بن حميد (٢٤٩ هـ) ، وعبد الرزاق (٢١١ هـ) وكتب البيهقي (٤٥٨ هـ) والطبراني (٣٦٠ هـ)، والطحاوي (٣٢١ هـ). وهذه الطبقة لا يستطيع الاعتماد عليها والاستمداد منها إلاَّ جهابذة المحدّثين .

كما جُمعت في هذه القرون أيضاً مصنّفات هزيلة ، جُمعت من أفواه القُصّاص والمؤرّخين غير العُدول كما في تصانيف ابن مردويه (٤١٠ هـ)، وابن شاهين (٣٨٥ هـ) وأبي الشيخ (٣٦٩ هـ)، وهذه الطبقة الأخيرة لا يعوّل عليها أحد ، وتحتاج لجهود كبيرة لتمييز صحيحها من سقيمها .

علم الحديث في القرن الخامس للهجرة:

يعتبر هذا القرن نهاية المرحلة الذهبية لتدوين الحديث، ففيه توقّف جمع المصادر الأصلية التي امتازت بالأسانيد المتّصلة إلى رسول ﷺ ، ولم تعد الرواية بالإسناد معتبرة بعد ذلك ، ورفض العلماء الأخذ بحديث لم يرد عند أحد الأئمة السابقين ، وفي ذلك يقول الإمام البيهقي (٤٥٨ هـ) على ما ينقله عنه ابن الصلاح في « مقدّمته »[١]:

(فَمَنْ جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يُقبَل منه ، ومَنْ جاء بحديث معروف عندهم فالذي يرويه لا ينفرد بروايته . والحجة قائمة بحديثه برواية غيره ، والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مسلسلاً بـ(حدثنا) و(أخبرنا) ،وتبقى هذه الكرامة التي خُصت بها هذه الأمة شرفاً لنبيّنا المصطفى ﷺ) .

(١) ابن الصلاح ، مقدمة علوم الحديث : ١٠٨ .

ابتدأ هذا المفهوم بالظهور منذ مطلع القرن الخامس الهجري واستمر بعد ذلك ولا يزال إلى أيامنا هذه، ومع ذلك ، فقد استمر التصنيف بالإسناد ، مع فقدان الثقة به تدريجياً . . . حتى انتقل منهج المحدثين إلى الإشارة لوجود هذا الحديث عند الأئمة السابقين ،كما في تصانيف الدارقطني (٣٨٥ هـ)،والبيهقي (٤٥٨ هـ)،والبغوي (٥١٦هـ).

أعلام المحدّثين في القرن الخامس :

● الحاكم النيسابوري ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه (٤٠٤ هـ) صاحب «المستدرك على الصحيحين ».

● وأبو بكر بن مَرْدَويه ، أحمد بن موسى (٤١٠ هـ) وله «حديث أهل البصرة ».

● وتمّام الرازي ، القاسم تمام بن محمد (٤١٤ هـ)، وله «فوائد الحديث».

● وابن نصر ، عبد الرحمن بن عمر سند دمشق (٤١٤ هـ) وله «فوائد».

● وابن بِشْران، أبو الحسين علي بن محمد (٤١٥ هـ) وله «المسند» و«التخريج لصحيح الحديث».

● وأبو نُعَيم ، أحمد بن عبد الله بن أحمد الإصبهاني (٤٣٠ هـ) صاحب « حلية الأولياء » و « دلائل النبوة » و « تاريخ إصبهان » وغيرها .

● وأبو يعلى الخليلي خليل بن عبد الله بن أحمد (٤٤٦ هـ) صاحب « الإرشاد في معرفة علماء البلاد » .

● وأبو بكر البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي (٤٥٨ هـ) صاحب «السنن الكبرى» و« دلائل النبوة »، و «شعب الإيمان »، و« الأسماء والصفات » وغيرها .

● وابن عبد البر ، أبو عمر ، يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي (٤٦٣ هـ) صاحب « الاستيعاب في معرفة الأصحاب » و « جامع بيان العلم وفضله » و « التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد و « الاستذكار في شرح ما رسمه مالك في موطئه » ، وغيرها . . . .

● وابن مَنْدَه ، عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق (٤٧٣ هـ)، وله « صحيفة همام بن منبه » . . .

● وابن ماكولا ، الأمير أبو نصر ، علي بن هبة الله بن علي (٤٧٥ هـ) صاحب كتاب « الإكمال في المختلف والمؤتلف من أسماء الرجال » .

● وأبو علي ، الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجيّاني (٤٩٨ هـ) وله «تقييد المهمل وتمييز المشكل في رجال الصحيحين » .

● وأبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي ، المعروف بابن القيسراني (٥٠٧ هـ) صاحب كتاب «الجمع بين كِتابَيْ أبي نصر الكلاباذي ، وأبي بكر الأصبهاني » .

● وأبو محمد ، الحسين بن مسعود الفراء البغوي (٥١٦ هـ)وله«مصابيح السنّة» و « شرح السنّة » . . .

قيمة مصنّفات القرن الخامس :

إن المتتبِّع لتصانيف هؤلاء الأئمة يراهم يخرّجون الأحاديث بأسانيدهم المتصلة ، ثم يذكرون عقب الحديث من أخرجه من الأئمة المتقدمين ، كالإمام البخاري ، أو مسلم ، أو الترمذي ، أو أبي داود . . وكثيراً ما تلتقي أسانيدهم بأسانيد هؤلاء الأئمة ، ونادراً ما يروون من غير طريقهم ، ولعل في مصنفات الإمام البغوي (٥١٦ هـ) خير أنموذج لمصنّفات هذا القرن .

لقد كان ميزان صحة الأحاديث وقبولها بالنسبة لعلماء هذا القرن هو تخريج أحد الأئمة السابقين له ، فما قيمة هذه المصنفات إذن ؟ يمكننا حصرها بما يلي :

١ ـ جمع شتات الأقوال النقدية حول الحديث المروي عند الأئمة المتقدمين من تعديل وتجريح وتعليل للرواة ، ووصل وإرسال وانقطاع للسند . . . وفي هذا فائدة عظيمة بينت قيمة كثير من الأحاديث التي خرّجها الأئمة السابقون وأحكامها من الصحة والحسن والضعف، كما في تصانيف البيهقي (٤٥٨ هـ) وابن عبر البرّ (٤٦٣ هـ).

٢ ـ الاستدراك على الأئمة برواية ما فاتهم في كتبهم وكان على شرطهم ، كما فعل الحاكم النيسابوري (٤٠٤ هـ) في «المستدرك على الصحيحين » . . . وفي هذا تكملة لإرساء كثير من الروايات الصحيحة التي حرص الأئمة عليها فيما قبل .

٢ ـ جمع عدد كبير من الروايات التي فات جمعها عند الأئمة المتقدمين ، وفي هذا

إكمال لدور التدوين والجمع الذي بدأ مع نهاية الأول الهجري ، وانتهى تقريباً مع نهاية القرن الخامس .

ولقد لاقت مصنفات أئمة القرن الخامس وأقوالهم النقدية قبولاً عند علماء الأمّة فيما بعد ، وأقبل المحدّثون عليها كما أقبلوا على تصانيف الأئمة المتقدمين ، ولكن بدرجة من الثقة أقلّ بسبب طول الإسناد وبعده عن مصدر النبوة واحتمال السهو والخطأ في الحفظ، وترددت أسماء أعلام هذا القرن في مصنفات المتأخرين كما أقبل المحققون على تحقيقها وإخراجها لعالم المطبوعات ، فغدا معظمها متداولاً متناولاً والحمد لله .

مصادر أصليّة أخرى للحديث :

ويلحق بهذه المصادر الأصلية للحديث الكتب المصنّفة في الفنون الأخرى كالتفسير ، والفقه وأصوله ، والتاريخ . . . التي وُضعت في القرون الخمسة الأولى أيضاً ، والتي جمعت الأحاديث التي رواها مصنفوها بأسانيدها المتصلة عن شيوخهم إلى النبي ﷺ، دون أن يأخذوها من مصنفات أخرى متقدمة ، ومن هذه الكتب كتاب « الأم » للشافعي (٢٠٤ هـ) و « تفسير الطبري» (٣١٠ هـ) ، و« تاريخه» ، و « تاريخ بغداد » للخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ) . . . الخ .

المراجع الحديثية

ونقصد بالمراجع الحديثية كتب السنَّة التي وضعت فيما بعد القرن الخامس ، لتوقّف التصنيف بالإسناد مع نهاية هذا القرن تقريباً ، وانتقال منهج المحدّثين بعد هذا التاريخ إلى تناول مؤلفات القرون الخمسة الأولى ، وَوَضْع الكتب حولها شرحاً ، واختصاراً ، ونقداً . . .

وقد برز من أصحاب المراجع أئمة أعلام منهم : القاضي عياض (٥٤٤ هـ) ، وابن عساكر (٥٧١ هـ) ، وابن الجوزي (٥٩٧ هـ) ، وابن الأثير الجزري (٦٠٦ هـ) ، والمنذري (٦٥٦ هـ) ، والنووي (٦٧٦ هـ) وابن دقيق العيد (٧٠٢ هـ) ، وابن تيمية (٧٢٨ هـ) وابن عبد الهادي (٧٤٤ هـ) ، والذهبي (٧٤٨ هـ) وابن القيم (٧٥١ هـ) ، والزيلعي (٧٦٢ هـ) ، والعراقي (٨٠٦ هـ) والهيثمي (٨٠٧ هـ) ، وابن حجر (٨٥٢ هـ) والسخاوي (٩٠٢ هـ) وخاتمة الحفاظ السيوطي (٩١١ هـ)... وقد تناول البعضُ كتبَ هؤلاء الأئمة ووضعوا لها الفهارس أيضاً ، وهذا ما سنعرضه في الفصل التالي إن شاء الله .

الفصل الثالث

نشأة فهرسة الحديث وتطورها

عناية المحدّثين بالسنّة الشريفة :

عُنِيَ علماء السنّة السابقين كما رأينا ـ أحسن الله إليهم وأثابهم خيراً ـ بكل ما يجب ويُنْدَبُ ويُسْتَحَبُّ من رواية الحديث وحفظه وتدوينه في المسانيد ، والجوامع ، والسنن الجامعة ، والخاصة بالعقائد والأحكام ، وإفراد الصحّاح منها ، وإتمامها بالمستخرجات ، والمستدركات عليها، ووضعوا المعاجم لمفرداتها ، ولأوائلها لتسهيل المراجعة ، وسبقوا جميع الأمم في ذلك ، وتركوا لنا ثروة واسعة في ضبط السنة لم يوفّق لمثلها ولا لِما يَقْرِبُ منها أحد من أتباع الأنبياء والمرسلين ، يسّرت لمن بعدهم التفقّه فيها والاستنباط منها في كل زمان يحتاج إليه أهله . ومِن صُوَر عنايتهم بالحديث فهرسته ، وقد وضعوا في ذلك مئات الكتب ، وسنعرض فيما يلي لنشأة هذه الحركة العلمية وتطورّها عبر القرون .

نشأة علم الفهرسة عند المسلمين :

يُعْتبر المسلمون أسبق الأمم جميعاً لعلم الفهرسة ، وقد ابتدأوا ذلك في القرن الثاني بترتيب كتب الأحاديث ورجالها ، ومفردات القرآن الكريم، واللغة العربية وسائر العلوم ضمن معاجم على حروف الهجاء، وممن ساهم في إرساء أصول علم الفهرسة الخليل بن أحمد (١٧٥هـ) واضع كتاب «العين» ، والإمام محمد بن عزيز السجستاني (٣٣٠ هـ) الذي وضع كتابه «غريب القرآن» وجمع فيه المفردات القرآنية وشرحها على ترتيب حروف الهجاء، ومنهم ابن دريد (٣٢١ هـ) الذي ألف كتاب «جمهرة اللغة » ، وهو معجم لغوي مرتّب على

حروف الهجاء ومنهم ابن النديم (٤٣٨ هـ) واضع كتاب « الفهرست » جمع فيه ما أُلف من الكتب حتى عصره ، وقد ظهرت هذه الفهارس عند المسلمين قبل ظهور أول معجم إنكليزي بنحو سبعة قرون ، كما يقول الدكتور محمد أحمد الغمراوي في كتابه « مرشد المتعلم » ص : ٢٧٦ ، ويزيد قائلاً : (فالعَرَب هم أسبق الأمم قاطبة إلى القواميس تأليفاً واستعمالاً للترتيب الهجائي فيها ، ومع ذلك فإن المتأدّبين يعتقدون أن الترتيب الهجائي شيء ابتدعه الإفرنج ، واختصت به القواميس الإفرنجية) .

وقد استفاد المسلمون في هذه الفترة المبكرة من علم الفهرسة واستخدموه في خدمة السنة النبوية الشريفة ، فوضعوا ما يسمّى « **بالمسانيد** »، وهي الكتب المصنّفة على ترتيب أسماء الصحابة ، جمعوا فيها أحاديث كل صحابي تحت اسمه ، وهو نوع من الفهرسة المتقدمة ،ومن أشهر هذه المسانيد : مسند أسد بن موسى (٢١٢ هـ) ، ومسند العبسي (٢١٣ هـ) ، ومسند مسدّد بن مسرهد (٢٢٨ هـ)، ومسند نعيم بن حماد (٢٢٨ هـ) ، ومسند إسحاق بن راهويه ـ شيخ البخاري ـ (٢٣٨ هـ)، ومسند عثمان بن أبي شيبة (٢٣٩ هـ) ، ومسند أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ) وهو أكبرها على الإطلاق إذ تضمن حوالي ثلاثين ألف حديث ، وغيرها من المسانيد التي أربت على المائة .

كما استخدم المسلمون الفهرسة في نوع آخر من المصنفات الحديثية يسمى بـ « **المعاجم** » والمعجم في اصطلاح المحدثين هو الكتاب الذي ترتب فيه الأحاديث على مسانيد الصحابة ، أو الشيوخ ، أو البلدان أو غير ذلك ، والغالب أن يكون ترتيب الأسماء فيه على حروف المعجم ، ومن هذه الكتب «المعجم الكبير» للطبراني (٣٦٠ هـ)، و« المعجم الأوسط » له أيضاً ، و « المعجم الصغير » له أيضاً ، و« معجم الصحابة » لابن لال (٣٩٨ هـ)، و« معجم الصحابة » لأبي يعلى الموصلي (٣٠٧ هـ) . . .

واستخدم المسلمون علم الفهرسة أيضاً في علم رجال الحديث في فترة مبكرة تعود للقرن الثالث، فألّفوا كتب التراجم على صورة المعاجم ، ورتّبوا فيها الأعلام على الحروف أيضاً ، وألّفوا في ذلك مؤلفات ضخمة واسعة؛ منها كتاب «التاريخ الكبير» للبخاري (٢٥٦ هـ) وكتاب « الجرح والتعديل » لأبي حاتم الرازي (٣٢٧ هـ)، و «الضعفاء الكبير» للعقيلي (٣٢٢ هـ)، و« الكامل في ضعفاء الرجال » لابن عدي الجرجاني (٣٦٥ هـ) . . .

فهرسة الحديث في القرن الرابع :

بدأت محاولات الأئمة المتقدّمين بفهرسة المصادر الأصلية منذ القرن الرابع ، وقد بذلوا جهداً كبيراً لإرشاد الباحثين عن الأحاديث في مظانها من الدواوين الكبار كالكتب الستّة وغيرها ، فابتدأوا بتأليف نوع من الفهارس لها سمّوه الأطراف ، رتّبوا فيه أسماء الصحابة على الحروف ، وجمعوا تحت اسم كل صحابي أحاديثه المروية في أحد هذه المصادر أو مجموعة منها .

ومن أقدم هذه الكتب : « أطراف الصحيحين » للإمام الحافظ خلف بن حَمْدون الواسطي المتوفى سنة (٤٠١ هـ)، وكتاب « الجمع بين الصحيحين » للحافظ أبي مسعود الدمشقي إبراهيم بن محمد بن عبيد (٤٠١ هـ) وكتاب « الجمع بين الصحيحين » للحافظ البرقاني أبي بكر أحمد بن محمد شيخ بغداد (٤٢٥ هـ)، وكتاب «أطراف الغرائب والأفراد» للإمام الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة (٥٠٧ هـ) ، وكتاب «الأطراف» للحافظ الكبير أبي القاسم علي بن عساكر الدمشقي المتوفى سنة (٥٧١ هـ) وكتاب « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » للحافظ المِزّي (٧٤٢ هـ) الذي نقّح فيه كتاب ابن عساكر وزاد فيه زيادات واستداركات، وكتاب «جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن» للحافظ ابن كثير الدمشقي (٧٧٤ هـ)، ثم جاء الشيخ عبد الغني النابلسي (١١٤٣ هـ) فاختصر كتاب المِزّي في كتابه « ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث» وهو أكثر كتب الأطراف فائدة مع الاختصار التام ، وقد جعله لأطراف الكتب الستة وموطأ مالك .

ومن صُوَر فهرسة الأحاديث في العصور المبكرة أيضاً، تجميعها في دواوين كبيرة تضم مجموعة من المصادر الأصلية على أساس التصنيف الموضوعي مع حذف المكرر منها ، ومن أولى هذه المحاولات ما فعله الحافظ الحميدي أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الأندلسي (٤٨٨ هـ) في كتابه « الجمع بين الصحيحين » .

ثم تبع ذلك محاولات متعددة لتجميع السنّة على صعيد واحد في مصنفات مستوعبة بعد انتهاء عهود الرواية والتدوين كان من أهمها : « التجريد للصحاح الستّة » لرُزَين بن معاوية العبدري الأندلسي (٥٣٥ هـ) ، و « جامع الأصول في أحاديث الرسول » لابن الأثير الجزري (٦٠٦ هـ) ، و « مجمع الزوائد ومنبع الفوائد » للحافظ نور الدين الهيثمي

(٨٠٧ هـ) ، و « إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة » للحافظ شهاب الدين البوصيري (٨٤٠ هـ)،و « المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية » للحافظ ابن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ)،و « جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد » للعلّامة محمد بن سليمان الفاسي المغربي (١٠٩٤ هـ) . . .

علم الفهرسة في القرن التاسع الهجري:

وفي القرن التاسع الهجري وصل علم الفهرسة عند المسلمين مرحلة متطورة جداً حينما بدأوا تصنيف الكتب على أوائل الأحاديث حسب حروف المعجم، وبرز هذا النوع من التأليف في ثلاثة أنواع من الكتب : الأحاديث المشتهرة ، والأحاديث الموضوعة ، وفي الموسوعات الحديثية .

أقدم ما وصلنا من **كتب الأحاديث المشتهرة** على ترتيب حروف المعجم كتاب « اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة مما ألفه الطبع وليس له أصل في الشرع » لابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) و« المقاصد الحسنة » للسخاوي (٩٠٢ هـ) ، وكتاب « الغماز على اللماز » لنور الدين السمهودي (٩١١ هـ) وكتاب « الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة » للسيوطي (٩١١ هـ) ، وكتاب « تمييز الطيّب من الخبيث » لابن الديبع الشيباني (٩٤٤ هـ) . . .

وأما الكتب التي جمعت الأحاديث الموضوعة ، فأقدم من نعلم أنه رتبها على حروف الهجاء الملاّ علي القاري (١٠١٤ هـ) في كتابيه « الأسرار المرفوعة » و « المصنوع » . . . .

وقد تطوّر علم فهرسة الحديث تطوراً عظيماً على يدي خاتمة الحفاظ والمحدّثين جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ) الذي استحدث **الموسوعات الحديثية** وفهرس فيها لعدد كبير من الكتب الأصلية على حروف المعجم باعتبار أوائل اللفظ النبوي الكريم ، ووضع في ذلك كتابه «الجامع الكبير»، ثم وضع «الجامع الصغير» وزاد عليه زيادات ، ثم جاء العلاّمة علاء الدين علي المتقي الهندي (ت ٩٧٥ هـ) فجمع كتب السيوطي الثلاثة في كتابه الكبير « كنز العمال » الذي يعتبر أكبر موسوعة حديثية حتى الآن لكنه صنّفه على طريقة : « جامع الأصول » لابن الأثير . وقد قام عباس أحمد صقر وأحمد عبد الجواد بجمع كتب السيوطي الثلاثة في كتاب « جامع الأحاديث » لكنهم أبقوا كل مجموعة من الأحاديث ضمن الكتاب الذي جاءت فيه ، وقد طبع في القاهرة ، ويقوم كاتب هذه السطور بوضع « موسوعة

الحديث الشريف » بالاشتراك مع الأستاذ محيي الدين الشامي وقد رُتبت فيها كتب السيوطي الثلاثة على حروف المعجم .

ثم جاء المناوي ، عبد الرؤوف بن تاج العارفين (١٠٣١ هـ) وتبع السيوطي في الفهرسة الأبجدية فوضع كتابيه « كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق » و «الجامع الأزهر في أحاديث النبي الأنور »، ثم جاء النبهاني فضم الزيادة إلى « الجامع الصغير» للسيوطي وسمى كتابه «الفتح الكبير في ضم الزيادة الى الجامع الصغير».

ثم جاء الميرغني (١٢٠٧ هـ) واستدرك على السيوطي أحاديث لم يذكرها في جامِعَيْه ، فوضع كتابه : « المعجم الوجيز من أحاديث الرسول العزيز » .

ثم جاء الغماري ، عبد الله بن محمد الصديق ، فجرد « الجامع الصغير» من الموضوع في كتابه « الكنز الثمين »، ثم تتالت كتب الفهارس حتى شاعت وكثرت ، وبلغت العشرات ، وبذلك قدّم علماء الحديث خدمة كبيرة للمصادر الرئيسية للسنّة النبوية المطهّرة ، وسدّوا بعملهم هذا ثغرة كبيرة في صرح المصنفات الحديثية .

فهرسة الحديث في عصرنا الحالي :

ثم دارت الأيام ، وجاء العصر الذي نحن فيه ، وتغيّرت الأحوال كثيراً ، إذ صار كثير من الباحثين لا يعرف كيفية الوصول إلى الحديث في مصادره الأصلية لانصراف الناس عن العلوم الشرعية ،ولقلّة العلماء الخبيرين بهذا الشأن ، وقلة معرفتهم بكيفية ترتيب هذه المصادر وتبويبها ، وأدّى ذلك لصرف الأوقات الطويلة والجهود المضنية ، لوعورة هذا المسلك، ممّاأهاب بكثير من الغيورين على حديث رسول الله ﷺ للنهوض في مواجهة هذا الهجران القبيح ، والابتعاد عن السنّة ، وقاوموا هذا التيار الهادم للركن الثاني من أركان الدين ، بوضع الكتب المساعدة على الاستفادة من كتب الأئمة ، ونشطت في سبيل ذلك حركة فهرسة واسعة النطاق شملت معظم مصادر السنة الأصلية ، وكان من رواد هذه الحملة في القرن الرابع عشر الشيخ مصطفى بن علي بن محمد بن مصطفى البيومي المصري ، الذي وضع فهارس لأهم كتب السنّة بطرق ومناهج متعددة، والشيخ محمد الشريف ابن مصطفى التوقادي ، والشيخ عبد الرحيم عنبر الطهطاوي المصري، والشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنّا الساعاتي (١٣٧١ هـ) والشيخ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري

المغربي، والعلّامة الشيخ أحمد محمد شاكر ، والأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي الذي يُعتبر بحق رائد الفهرسة الحديثية المعاصرة وغيرهم كثير ممن سيأتي ذكرهم في فصل أشهر فهارس الحديث .

كما قامت بعض الجهات الرسمية والمجامع العلمية بجهود كثيرة مشكورة في سبيل فهرسة كتب التراث منها : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ، ووزارة الأوقاف الكويتية ، ومركز دراسات السيرة والسنّة النبوية بدولة قطر ، وقسم الحديث بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر ، ودار البصائر في دمشق التي تصدر سلسلة باسم « سلسلة الفهارس » ودار المعرفة في بيروت ، التي أصدرت مجموعة من فهارس كتب السنّة ، وسنذكر جهود كل هؤلاء في فصل أشهر كتب فهارس الحديث من هذه الدراسة إن شاء الله .

الفصل الرابع

الموسوعة الحديثية

«الموسوعات القديمة

كانت الموسوعة الحديثية أملاً يراود كل عالم وباحث ومشتغل بالحديث النبوي الشريف منذ القديم ، وقد بدأت فكرة جمع السنة في مصنف واحد عند الأئمة المتقدمين كما استعرضناها في تطور علم الفهرسة، ووصلت إلينا منهم موسوعات تعتبر بحقٍّ أكبر إنجاز علمي، وأهمها :

١ ـ **مسند الإمام أحمد** . للإمام أحمد بن حنبل (٢٤٨هـ) . وفيه (٣٠٠٠٠) حديثاً تقريباً

٢ ـ **التجريد للصحاح الستّة** . لرُزَيْن الأندلسي (٥٣٥ هـ).

٣ ـ **الأطراف** لابن عساكر (٥٧١ هـ).

٤ ـ **جامع الأصول في أحاديث الرسول** لابن الأثير الجزري (٦٠٦ هـ) . وفيه (٩٥٢٣) حديثاً .

٥ ـ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف** للمزي (٧٤٢ هـ). وفيه (١٩٥٩٥) حديثاً .

٦ ـ **جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن** لابن كثير (٧٧٤ هـ).

٧ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** للهيثمي (٨٠٧ هـ).

٨ ـ **إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**. للبوصيري (٨٤٠ هـ).

٩ ـ **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية** . لابن حجر (٨٥٢ هـ). وفيه (٤٧٠٢) حديثاً .

١٠ ـ **الجامع الصغير** للسيوطي (٩١١ هـ). وفيه (١٠٠٣١) حديثاً .

١١ ـ **الجامع الكبير** (أو جمع الجوامع) للسيوطي أيضاً.

١٢ ـ **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال** للمتقّي الهندي (٩٧٥ هـ) وفيه (٤٦٦٢٤) حديثاً .
١٣ ـ **كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق** لعبد الرؤوف المناوي (١٠٣١ هـ). وفيه (١٠٠٠٠) حديثاً .
١٤ ـ **الجامع الأزهر في أحاديث النبي الأنور** . للمناوي أيضاً . وفيه (٣٠٠٠٠) حديثاً .
١٥ ـ **جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد** لمحمد بن سليمان الفاسي المغربي (١٠٩٣ هـ). وفيه (١٠١٢١) حديثاً .
١٦ ـ **ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث** لعبد الغني النابلسي (١١٤٣ هـ).وفيه (١٢٣٠٢) حديثاً .
١٧ ـ **المعجم الوجيز من أحاديث الرسول العزيز** . لعبد الله الميرغني (١٢٠٧ هـ) . وفيه (١١٣٠) حديثاً .
١٨ ـ **الفتح الكبير بضم الزيادة إلى الجامع الصغير** للنبهاني (١٣٥٠ هـ) وفيه (١٤٤٧١)
١٩ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث** للاتحاد العالمي للمجامع العلمية .
٢٠ ـ **مفتاح كنوز السنة** للدكتور فنسنك ،عرّبه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي .
٢١ ـ **الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين** لعبد الله بن الصديق وفيه (٤٦٢٦) حديثاً .
٢٢ ـ **جامع الأحاديث** . لعباس أحمد صقر وأحمد عبد الجواد ، جمعا فيه كتب السيوطي الثلاثة.
٢٣ ـ **صحيح الجامع الصغير وزياداته** لمحمد ناصر الدين الألباني (معاصر) وفيه (٨٠٥٨) حديثاً .
٢٤ ـ **ضعيف الجامع الصغير وزياداته** للألباني أيضاً . وفيه (٦٤٦٩) حديثاً .
٢٥ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة** للألباني أيضاً .
٢٦ ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة** للألباني أيضاً .

وأكبر هذه الموسوعات على الإطلاق هو «كنز العمال » الذي بلغت عدّة أحاديثه (٤٦٦٢٤) حديثاً ، والذي فهرس لحوالي مائة وخمسين كتاباً من المصادر الأصلية للحديث، وسنبيّن قيمة كل موسوعة في فصل (أشهر فهارس السنة) إن شاء الله .

الموسوعة المعاصرة :

يتردّد بين الأوساط العلمية في الأيام الأخيرة مشروع «الموسوعة الحديثية » فقد قرأت

في مقدمة كتاب «المرشد إلى كنز العمال» الذي وضعه الأستاذان نديم مرعشلي وابنه أسامة عن عملهما في إعداد هذه الموسوعة .

ويعمل الأستاذ أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول في القاهرة بمشروع « موسوعة أطراف الحديث » .

ويعمل قسم الحديث بكلية أصول الدين في جامعة الأزهر بإعداد « موسوعة الحديث والسنّة النبوية » بإشراف الدكتور أحمد عمر هاشم .

ويعمل الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في جامعة الملك سعود بالرياض، كلية التربية ، قسم الثقافة الإسلامية في ترتيب موسوعة للحديث الشريف ، وقد وضعت الجامعة في تصرّفه الإمكانيات والتجهيزات التقنية « الكمبيوتر » نسأل الله أن يوفق الجميع لإتمام هذه المشاريع .

كما يقوم كاتب هذه السطور بإعداد « موسوعة الحديث الشريف » بالاشتراك مع محيي الدين الشامي ، تضم كتب السيوطي الثلاثة « الجامع الكبير » و « الصغير » و « الزوائد » مرتبة على حرف المعجم .

كما قرأتُ مقالاً نشرته مجلة «المسلم المعاصر» الصادرة في الكويت في عددها الحادي والأربعين ، السنة الحادية عشر ، عدد ربيع الأول عام ١٤٠٥ هـ ، في الصفحات ١١٧ - ١٥٨ بعنوان : « نحو موسوعة للحديث النبوي » بقلم الدكتور يوسف القرضاوي ذكر فيه أن «المؤتمر العالمي الثالث للسيرة والسنّة النبوية » الذي انعقد بالدوحة - قطر - في محرم عام ١٤٠٠ هـ أوصى بالعمل على إقامة «مركز لدراسات السيرة والسنّة النبوية » ، وإخراج موسوعة للحديث النبوي ، وأن دولة قطر قد أصدرت قراراً أميرياً بإنشاء المركز باسم «مركز بحوث السنّة والسيرة بجامعة قطر»، وحدّد بوضوح مهمته في ثمانية نقاط أولها : (إخراج موسوعة للحديث النبوي تضم صحاح الأحاديث محققة ، مبوّبة ، مفهرسة ، مخرجة إخراجاً عصرياً مشوقاً ، معلقاً عليها بما يوضح المفاهيم ، ويدفع الشبهات والمفتريات) . وقد قدّم الدكتور القرضاوي الذي يرأس إدارة المركز في هذه المقالة مشروعه المقترح لهذه الموسوعة ، وذكر أن المركز تبنّى مشروع الموسوعة وباشر العمل به ، وهذه خطة عمل الموسوعة كما اقترحها الدكتور القرضاوي ، فهو يقول بعد أن استعرض جهود القدامى من العلماء :

الموسوعة الحديثية المنشودة :

هذه محاولات قديمة لجمع السنّة في ديوان واحد ، أو موسوعة واحدة ، ولكن يؤخذ عليها آفة مشتركة ، وهو تجريدها من الأسانيد ، مع الجمع بين المقبول والمردود من الحديث، بل إن بعضها فيه الشديد الضعف والمنكر والموضوع ، وبعضها لم يبين فيه درجة الحديث تصحيحاً وتضعيفاً . كما أن البعض الآخر الذي اشتمل على هذا البيان من حيث التصحيح والتضعيف ، لم يسلم من انتقاد وتعقب ، لاختلاف وجهات النظر من ناحية ، ولدخول الوهم والخطأ على الإنسان مهما علا كعبه في العلم من ناحية أخرى.

ومما أخذ عليها كذلك عدم الاستيعاب ، وأن تبويها لم يعد مناسباً لعصرنا وسبب هذا يرجع إلى أن هذه المبادرات الكبيرة كلها جهود فردية . وعمل الفرد ـ إذا لم يراجع ويناقش ـ لا يسلم من القصور والآفات ، ثم إنها كتبت في زمن غير زمننا .

ولهذا كنا في حاجة إلى موسوعة عصرية تقوم بجهود جماعية ، يشترك فيها أهل الإختصاص والخبرة في العالم الإسلامي بالرأي والمشورة ، إذا لم يسعفهم الإشتراك بالعمل والجهد ، ويستخدم فيها ما وصل إليه عصرنا من إمكانات علمية وعملية ، لتحقيق أهداف علمية وتربوية وتشريعية ودعوية تحتاج إليها أمتنا الكبرى ـ أمة الإسلام ـ في مطلع قرنها الهجري الجديد ، بل تحتاج إليها البشرية ـ على تعدد أديانها وأجناسها ولغاتها ـ لتوازن بين ما كسبته من نتاج العلم ، وما تتطلع إليه من رحيق الإيمان .

والمسلمون قد اتجهوا في أواخر القرن الرابع عشر الهجري إلى عمل موسوعة للفقه الإسلامي ، وقامت جهود مشكورة لذلك ، في دمشق، ثم في مصر ، ثم في الكويت ، وصدرت من موسوعة مصر عدة مجلدات (ستة عشر مجلداً) كما صدر من موسوعة الكويت عدة أجزاء في طبعة تمهيدية ، ثم صدر الأجزاء الثلاثة الأولى من الطبعة الأساسية وهم يتجهون اليوم في مطلع القرن الخامس عشر الهجري ، إلى عمل موسوعتين مهمتين :

١ ـ موسوعة للحديث النبوي : وهو ما اضطلع به ـ بعون الله وتوفيقه ـ مركز بحوث السنّة والسيرة بجامعة قطر.

٢ ـ موسوعة للحضارة الإسلامية : بدل الموسوعة التي كتبها المستشرقون ، بما فيها من

أغلاط ومغالطات وقصور. وقد تبناها أخيراً المجمع الملكي الأردني لبحوث الحضارة الإسلامية .

وقد نص القرار الأميري بإنشاء مركز بحوث السنة والسيرة على أن من مهامه، إعداد موسوعة للحديث النبوي ، تضم صحاح الأحاديث محقّقة ، مبوّبة ، مفهرسة ، مخرّجة إخراجاً عصرياً مشوقاً ، معلقاً عليها بما يوضح المفاهيم ، ويدفع الشبهات والمفتريات .

وقد حدد هذا القرار هدف الموسوعة وإطارها ، فليست موسوعة لكل الأحاديث ما يقبل منها وما يرد ، بل للصحيح والحسن ، وليست موسوعة للمختصين فقط من المشتغلين بعلوم الحديث، بل هي لكل مثقف مسلم في عصرنا ، فهي موسوعة للمسلمين في القرن الخامس عشر، ويجب أن يراعى ذلك في تبويبها ، وشرحها والتعليق عليها ، وإخراجها ، وفهرستها ، بحيث تخدم مسلم هذا العصر ، وتأخذ بيده نحو فهم سليم للإسلام ومصادره .

عناصر المنهج المقترح للموسوعة :

وفي ضوء هذا أتقدم بمنهج مقترح للموسوعة المنشودة يتضمن العناصر التالية :

أولاً : التصنيف على أساس موضوعي :

يقوم بترتيب الموسوعة على أساس التصنيف الموضوعي للأحاديث ، كما هو منهج مالك والبخاري ومسلم وسائر أصحاب الكتب الستة وابن الأثير في جامع الأصول ، والهيثمي ، في (مجمع الزوائد) وغيرهم .

وليس على أساس الترتيب المعجمي لأوائل الأحاديث، كما هو منهج السيوطي في جامعيه الكبير والصغير.

وإنما رجحنا الطريقة الأولى، لأنها تعطينا تعاليم السنّة في الموضوع الواحد مجتمعة مرتبة في موضع واحد ، مما يسهل على الباحث الرجوع إليها بأيسر جهد، بخلاف الطريقة الثانية ، فإنه محتاج إلى تتبعها في كل أجزاء الموسوعة ،وفي هذا الترتيب عناء كبير، ولهذا رأى العلماء بعد السيوطي حاجة كتابة (الجامع الكبير) إلى ترتيب جديد لأحاديثه حسب الأبواب والموضوعات فقام بذلك العلامة (المتقي) الهندي، وذلك في كتابه (كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال) كما ذكرنا من قبل.

كما أثنى العلماء في عصرنا على عمل الشيخ الجليل أحمد عبد الرحمن البنا في ترتيبه لمسند الإمام أحمد على الأبواب ، الذي سماه (الفتح الرباني) وصدر في ثلاثة وعشرين مجلدا .

وأما من احتاج الى الكشف عن حديث معين في الموسوعة ، فستهديه فهارسها المتنوعة بسهولة ، إن شاءِ الله ، كما سيتضح فيما بعد .

كيف يتم التصنيف الموضوعي ؟

ولكن كيف يتم التصنيف الموضوعي ؟ وهل نلتزم طريقة أحد من علمائنا السابقين ، أم نتخذ طريقة خاصة؟ . .

هنا أرى أن نقسم الموسوعة إلى أقسام كبرى، ثم يجزأ كل قسم منها إلى موضوعات، أو كتب، بترتيب المحدثين والفقهاء القدامى - ثم يقسم كل كتاب أو موضوع إلى أبواب وفصول ، يوضع داخل كل باب منها جملة من العناوين الجزئية ، تجمع محتوياته ، وتعبر عنها بوضوح كاف .

الأقسام الأساسية الكبرى في نظري هي ما يلي على الترتيب :

١ - السيرة النبوية ، وبها يجب البدء ، لأنها مدخل الإسلام .

٢ - مصادر العلم بالإسلام ، ومنها يعرف الإسلام .

٣ - العقائد، وهي أساس البناء كله .

٤ - العبادات ، وهي أركان الإسلام وشعائره العظمى ، ويلحق بها الأذكار والأدعية والتلاوة ونحوها .

٥ - الأخلاق والسلوك ، وهي ثمرة العقائد والعبادات .

٦ - الأدب ، وهي المكلمة للثلاثة السابقة ، والمجملة للحياة الإسلامية .

٧ - الأسرة المسلمة ، وهي أساس المجتمع الكبير.

٨ - المجتمع المسلم ، وهو الذي تتجلى فيه الحياة الإسلامية والقيم الإسلامية :

من الإخاء والعدل والتكافل والمساواة والحرية . . . الخ ، بحدودها وضوابطها الشرعية.

٩ ـ الدولة المسلمة وهي المسؤولة عن المجتمع المسلم توجيهاً ، وتشريعاً وحماية ، وعن تبليغ الإسلام للعالم ، (وتشمل نظام الحكم ، والجهاد ، والعلاقات الدولية ونحوها) .
١٠ ـ الاقتصاد والمعاملات .
١١ ـ الجرائم والعقوبات (الحدود . القصاص والتعزيز) .
١٢ ـ متفرقات : التاريخ ـ المناقب ـ التعبير ـ الرقائق ، وغيرها .

وبعد هذا التقسيم الأساسي ، تجزأ الأقسام إلى كتب أو موضوعات رئيسية . فالسيرة مثلا تقسم إلى ثلاثة كتب :

١ ـ حياته ﷺ : من الميلاد إلى البعثة ، ومن البعثة إلى الهجرة ، ومن الهجرة إلى الوفاة .

٢ ـ شمائله وهديه ﷺ ـ في علاقته بربه ، وعلاقته بأسرته ، وعلاقته بصحبه : داعية ومعلما وصديقا ورئيسا وقائدا ، وفي علاقته بأعدائه : المجاهرين والمنافقين في السلم والحرب . . . الخ .

٣ ـ دلائل نبوته ﷺ ـ وما أظهر الله على يديه من معجزات ، وما سبقه من مبشرات وإرهاصات .

وهكذا الأقسام الأخرى من عقائد ، وعبادات ، وأخلاق ، وآداب ، ومعاملات . . . الخ . تبوب قبل البدء في العمل ، ويفرع كل باب إلى عناوين تفصيلية ، يستعان في وضعها بكتب الأحاديث نفسها ، وكتب الفقه والتصوّف والآداب وغيرها . لكي يوضع تحت كل باب ما يناسبه من الأحاديث المنتقاة .

وقد توضع عناوين جديدة فيما بعد ، تعلم بها الأحاديث نفسها ، مما لا يدخل تحت العناوين الموجودة .

وعند العمل يخصص لكل قسم من هذه الأقسام الكبيرة في الموسوعة صندوق تحفظ فيه أحاديثه .

كما يخصص لكل موضوع ملف أو أكثر ، يضم محتوياته وعناوينه المختلفة . ويخصص لكل حديث بطاقة أو ورقة تقسم قسمين : أعلى وأسفل .

ففي الأعلى (الصلب) يكتب متن الحديث مضبوطا بالشكل ، وبخاصة ما يحتمل الغلط في آخره أو في بنيته . ومع المتن من أخرجه من أصحاب الكتب ، ومن رواه من الصحابة .

وفي الأسفل (الحاشية) يكتب سند الحديث وتخريجه، وتفسير غريبه ، وما لا بد منه من شرح ، أو استنباط حكم ، أو دفع شبهة . . الخ . وذلك ببنط أصغر .

ويستعان في حفظ هذه المواد وتصنيفها بما أنتجته التكنولوجيا الحديثة من أجهزة وأدوات .

ثانياً : موسوعة للصحيح والحسن من الحديث فقط :

تضم الموسوعة الصحيح والحسن من الحديث فقط، إذ هما اللذان يحتج بهما . وتؤخذ منهما الأحكام ، وتعرف في ضوئهما هداية الله تعالى ، وهدي رسوله ﷺ .

أما الضعيف ، فلا يدخل في صلب الموسوعة ، وإن احتج به من احتج ، إذا تبين ضعفه لأئمة الصناعة الحديثية ، ولا بأس بذكره ، أو الإشارة إليه في الحاشية ، ولا سيما إذا كان قد حسنه أو صححه بعض العلماء، أو كان ضعفه خفيفاً ، وقد يحتمل التحسين . وكذلك إذا كان مما احتج به بعض أئمة الفقه ، أو كان مما اشتهرت في الكتب أو على الألسنة ، بل قد يذكر الموضوع ، وما لا أصل له ، إذا كان بهذه المثابة من الشهرة ، تنبيهاً على حاله ، وتحذيراً من الاغترار باشتهاره .

والاكتفاء بالصحيح والحسن هو منهج الموسوعة في كل جوانب الإسلام ، ما يتعلق بالعقائد ، وبالأحكام والحلال والحرام ، وما يتعلق بالترغيب والترهيب وفضائل الأعمال ، كما هو مذهب جماعة من المحققين ، وكبار الأئمة ، مثل يحيى بن معين ، والبخاري ، ومسلم ، وابن العربي ، وابن تيمية ، وغيرهم ، وإن تساهل غيرهم فأجازوا العمل بالضعيف في فضائل الأعمال ، أخذاً بما روي عن بعض السلف مثل ابن حنبل ، وابن مهدي ، وغيرهما ، أنهم قالوا : « إذا روينا في الحلال والحرام تشددنا في الأسانيد ، وانتقدنا الرجال ، وإذا روينا في الترغيب والترهيب والفضائل تساهلنا » .

ويبدو عند التحقيق أن تساهلهم لا يعني الأخذ بالضعيف في اصطلاح المتأخرين بل في اصطلاحهم هم ، وهو ما سمي الحسن فيما بعد ، كما بين ذلك المحققون .

على أن اللذين تساهلوا في رواية الضعيف ، أو العمل به اشترطوا شروطاً ثلاثة نقلها السيوطي ، عن شيخه الحافظ ابن حجر ، وهي :

١ ـ أن يكون الضعف غير الشديد ، فيخرج من تفرد بحديث من الكذابين أو المتهمين بالكذب ، ومن فحش غلطه ، وهذا شرط متفق عليه .

٢ ـ أن يكون مندرجاً تحت أصل عام ، فيخرج ما كان مخترعاً من أساسه ، فلا يكون له أصل بتاتاً .

٣ ـ ألا يعتقد عند العمل به ثبوته عن النبي ﷺ ، لئلا ينسب إليه ما لم يقله .

وهذه الثلاثة تضم إلى الشرط السابق ، وهو أن يكون في فضائل الأعمال والرقائق ونحوها ، لا في إثبات الأحكام ، وبيان الحلال والحرام .

والذي أراه للموسوعة ألا تدخل في صلبها أقل من الحسن ، حتى في مجال المواعظ والفضائل ، والترغيب والترهيب ، وذلك لعدة أسباب منها :

١ ـ أن في الصحيح والحسن ما يغني عن الضعيف والحمد لله ، فلماذا الاستكثار بالضعيف ، وعندنا ثروة من غيره ؟

٢ ـ أن هذه الشروط التي اشترطها من أجازوا الضعيف ـ لا تراعي في التطبيق عادة عند من يرون الضعيف ، فهم يسوون بين ما كان ضعفه شديدا جدا وما كان ضعفه خفيفا مقاربا ، ويقولون في هذا وذاك : قال رسول الله ﷺ ، مع تحذير العلماء المحققين من استعمال مثل هذه الصيغة ، إلا فيما ثبت من الأحاديث.

٣ ـ أن هذه الأحاديث وإن كانت لا تثبت حكما ، ولا تتضمن تحليلا ولا تحريما ، كثيرا ما تتضمن مبالغات يرفضها العقل الصريح ، ويردها الدين الصحيح أو تلفظها اللغة العربية السليمة .

ثالثا : معايير تمييز المقبول من المردود:

ولكن ما هي المعايير التي احتكم إليها لتمييز الصحيح والحسن من غيرهما مع كثرة الاختلاف في ذلك بين المتشددين والمتساهلين ، وتعارض المنقول أحياناً بين المعدلين والمجرحين ؟

وهنا نضع جملة من القواعد أو المعايير ، ينبغي أن نسلم بها ، ونصطلح عليها ، لتكون أساس الانتقاء لأحاديث الموسوعة .

أ ـ فما رواه الصحيحان أو أحدهما فقد جاز القنطرة ، لتلقي الأمة لهما بالقبول . . . ولا يبحث فيه ، إلا إذا كان مما انتقد عليهما ، أو على أحدهما متنا أو سندا ، أو بدت لأهل العلم فيه علة ، فتبين وتبحث .

ب ـ وأما ما رواه غيرهما ، فما صححه أو حسنه أئمة هذا الشأن ، ولم يخالفهم غيرهم ، ولم تظهر لمن بعدهم فيه علة ، أو وهم ، فهو في موضع القبول .

وإنما قيدت قبول تصحيح الأئمة لما عدا الصحيحين بأن لا يخالفهم غيرهم وألا تظهر لمن بعدهم فيه علة أو وهم ، لما ثبت أنه قد يصحح بعض الأئمة أو يحسن بعض الأحاديث لبعض الرواة ، ولا يوافقه غيره ، مثل تحسين الترمذي ـ بل تصحيحه أحيانا ـ لحديث كثير بن عبد الله بن عوف ـ وهو مجروح عند جمهور أئمة الحديث ـ ولعدد من الرواة المضعفين عند غيره .

ومثل ذلك تصحيح ابن خزيمة وابن حبان لأحاديث كثيرة ، وهي ضعيفة عند غيرهما ، بناء على توثيقهما لرواة لم يوافقهم أكثر الأئمة على توثيقهم . ولا سيما أن لابن حبان منهجا خاصا في التوثيق ، لم يرضه الكثيرون من أئمة هذا الشأن .

ومن المشهور المعروف هنا تصحيحات الحاكم في المستدرك ، فقد ثبت تساهله وسعة خطوه فيها ، مما أخذه عليه كبار الحفاظ النقاد ، وتعقبه فيها الإمام الذهبي في تلخيصه للمستدرك ، ولهذا حرص أهل العلم على نقل موافقة الذهبي على تصحيح الحاكم ، أو رده له ، وإن لم يسلم هو الآخر من أوهام وتساهل في مواضع كثيرة .

ولهذا يلزم تتبع ما قالوه عن الحديث في مظانه ، حتى تتوافر عندنا الثقة بصحة الحديث أو حسنة وسلامته من الشذوذ والعلة ، وكذلك من الخطأ والوهم ، وهو يعرض لكل إنسان ، مهما عظم قدره في العلم .

وأما ما اختلف في درجته أئمة هذا الشأن ، فلا بد من البحث في سنده ومتنه ، على أضواء قواعد علم الجرح والتعديل ، لبيان درجته ، من صحة أو حسن أو ضعف .

ومثل ذلك ـ بل من باب أولى ـ ما لم ينص أهل الاختصاص على درجته من حيث القبول والرد.

فما كان رواته ثقات، ولم يظهر فيه انقطاع، وسلم من الشذوذ والعلة في سنده ومتنه، فهو صحيح أو حسن، حسب مرتبة الرواة في الضبط والاتقان.

وما كان فيه راو ضعيف أو مبهم، أو كان فيه انقطاع، أو شذوذ، أو علة في متنه أو سنده، فهو مردود، محكوم عليه بالضعف، وإن كان الضعف نفسه يتفاوت شدة وخفة.

ومن المقرر المعلوم أن النص على ضعف حديث بسند معين، لا يعني ضعفه بالإطلاق، فقد يكون المتن مروياً من طريق أو طرق أخرى قوية، عن هذا الصحابي، أو عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم، إلا أن ينص الحفاظ على أنه لم يرو بغير هذا السند.

ومعنى هذا أن من حق العلماء في هذا العصر أن يصححوا أو يحسنوا من الأحاديث ما لم ينص عليه الأئمة السابقون، ما داموا أهلا لذلك بتبحرهم، وقوة معرفتهم، وسعة آفاقهم، كما أن لهم أن يجتهدوا في استنباط الأحكام منها ما يلائم عصرهم، مما يحقق مقاصد الشرع، ومصالح الخلق، وإن لم يسبقهم إليه إمام متبوع. ولا حرج على فضل الله. ولا نحجر ما وسع الله، خلافا لمن قال يوما بسد باب الاجتهاد في الفقه، وباب التصحيح في الحديث.

ونحن بهذا نخالف الحافظ تقي الدين ابن الصلاح، صاحب (المقدمة) المشهورة في (علوم الحديث) فقد ذهب فيها إلى أن التصحيح مقصور على المتقدمين من علماء الأمة، وليس للمتأخرين أن يستقلوا به.

بل نحن مع المحققين، الذين خالفوه في هذه القضية، نظريا وعمليا، فصححوا وحسنوا وضعفوا.

والحق أنه لا سند لابن الصلاح فيما ذهب إليه، ولا دليل معه، والمدار على الأهلية، وقد يوجد في عصرنا نحن من الوسائل ما لم يكن مثله ميسورا للسابقين.

ومن المهم هنا أن نلفت الانتباه إلى بعض القضايا التي تتفاوت فيها الأنظار، ويؤدي

عدم وضوح الرؤ ية فيها، إلى بلبلة واضطراب في معايير التصحيح والتضعيف .

من ذلك : قضية (تعدد الطرق الضعيفة للحديث)، وهل توصل إلى الصحة أو الحسن المحتج به أم لا ؟

فالشائع عن الكثيرين أن كثرة الطرق يقوي بعضها بعضا ، بحيث ترتقي بالحديث إلى درجة الاحتجاج به .

بل بالغ بعضهم في جمع هذه الطرق الضعيفة الواهية لبعض الأحاديث ، وركب في ذلك الصعب والذلول . وأجلب بخيله ورجله ، ليخرج في النهاية بنتيجة غريبة ، هي : أن الحديث متواتر !! برغم أن طرقه ليس فيها طريق واحد صحيح ، ولا خرجه واحد من الشيخين .

ولا ريب أن هنا قدرا متفقا عليه ، وقدرا مختلفا فيه .

فالمتفق عليه أن ما كان ضعفه لفسق أحد رواته ، أو اتهامه بالكذب ، أو نحو ذلك ، فلا يؤثر فيه موافقة غيره له ، إذا كان الآخر مثله ، لقوة الضعف ، وتقاعد هذا الجابر عن التأثير فيه .

وأما إذا كان الضعف لإرسال ، أو تدليس أو جهالة رجال ، فإنه يزول بمجيئه من وجه آخر سالم من سبب الضعف المذكور ، ويرتقي به .

وكذلك إذا كان للمتن شاهد أو أكثر ، سالم من الضعف ، من حديث راوٍ آخر من الصحابة .

وأما ما ليس كذلك فمجرد تعدد الطرق الضعيفة وكثرتها ، دون اعتبار آخر ، لا يرتقي بها إلى القوة بإطلاق.

وها نحن نرى مثل البخاري ومسلم ، لا يصحح أحدهما حديثا لمجرد وروده من عدة طرق.

ونرى الترمذي يضعف الحديث ، مع أن في الباب أحاديث، مثله عن عدد من الصحابة .

ونرى مثل ابن الجوزي يذكر في (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية) الحديث عن جمع من الصحابة بعدد من الطرق، ويضعفها جميعا، ولا يقوي بعضها بعضا.

ونرى الفقهاء يردون الحديث المروي بسند ضعيف، ولا يبحثون: هل روي من طرق ضعيفة أخرى يقوى بها أم لا؟.

بل تراهم يردونه ولا يقولون به، وهم يعلمون أن له العديد من الطرق، التي لا تبلغ طريق منها بمفردها درجة الاحتجاج. وكثيرا ما نجدهم يقولون هذه العبارة: ورد من عدة طرق، وكلها لا تسلم من مقال.

خذ مثلا حديثا مثل: (لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى) فقد رواه حم، د، ت في العلل، جه، قط، ك، هق، وابن السكن من حديث أبي هريرة وصححه الحاكم، وتعقبوه في تصحيحه. وقد روي من حديث أبي سعيد، وسعيد بن زيد، وعائشة، وسهل بن سعد، وأبي سبرة، وأم سبرة، وعلي، وأنس. وبعضها جاء من أكثر من طريق... ومع هذا لم يرق الحديث عند جمهور الفقهاء: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، ورواية عن أحمد إلى درجة الصحة، أو الحسن الذي يؤخذ منه وجوب التسمية في الوضوء. بل روي عن أحمد: أنه سئل عن التسمية، فقال: لا أعلم فيه حديثا صحيحا. وروي عنه: ليس فيه شيء يثبت. وقال البزار: كل ما روي في هذا الباب فليس بقوي. وقال العقيلي: الأسانيد في هذا الباب فيها لين.

وقد أطال الحافظ الزيلعي في تخريج الحديث وبيان طرقه في (نصب الراية) وكذلك الحافظ ابن حجر في التلخيص. والنتيجة: أن كثرة الطرق وتعددها لم ترق بالحديث إلى درجة الاحتجاج به، عند جمهور الأئمة.

ولو أردنا أن نضرب الأمثلة، لطال بنا القول.

ولهذا أرى أن الحديث الضعيف لا يتقوى بكثرة الطرق إلا بقيود، منها:

١ ـ أن يكون ضعفها مقاربا، قابلا للانجبار أو محتملا للتحسين.

٢ ـ ألا ينشيء حكما مستقلا من الأحكام الشرعية، وخصوصا الإيجاب والتحريم.

٣ ـ ألا يعارضه معارض معتبر من نصوص الشرع أو مبادئه العامة ، أو حكم العقل والعلم ونحوها .

ومثال المعارض المعتبر : ما ذكره الحافظ المنذري في (الترغيب والترهيب) بعد أن ساق حديثا في شأن الصحابي الجليل عبد الرحمن بن عوف ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأحد الستة أصحاب الشورى . قال :

(وقد روي من غير ما وجه ، ومن حديث جماعة من الصحابة ، عن النبي ﷺ : «أن عبد الرحمن بن عوف ـ رضي الله عنه ـ يدخل الجنة حبوا لكثرة ماله » ولا يسلم أجودها من مقال ، ولا يبلغ شيء منها بانفراده درجة الحسن . ولقد كان ماله بالصفة التي ذكر رسول الله ﷺ: « نعم المال الصالح للرجل الصالح» فأنى تنقص درجاته في الآخرة ، أو يقصر به دون غيره من أغنياء هذه الأمة ؟ فإنه لم يرد هذا في حق غيره. إنما صح سبق فقراء هذه الأمة أغنياءهم على الاطلاق . والله أعلم).

نعم إنه يتساهل في أحاديث المواعظ والرقائق ، والترغيب والترهيب ، ما لا يتساهل في غيرها من أحاديث العقائد والأحكام ونحوها ، ولكن ليس إلى حد قبول الضعيف بإطلاق.

ومن القضايا المهمة : قضية اختلاف علماء الجرح والتعديل في بعض الرواة بناء على الموازين الخاصة لكل منهم . وعلى ما بلغه من معلومات عن الراوي في عدالته أو ضبطه .

وهنا ينبغي أن نرجع إلى ما وضعوه أنفسهم من ضوابط لمثل :

أ ـ يقدم الجرح على التعديل ، إذا كان الجرح مفسرا ومعتدا به ، صادرا من أهله .

ب ـ يقدم التعديل على الجرح إذا كان المعدلون أكثر ، والجرح غير مفسر .

جـ ـ إذا تعادلت كفتا الميزان بين المعدلين والجارحين ، وكان كل منهما غير مفسر ، فلا بد من مرجح ، مثل النظر في منزلة المعدلين والجارحين ، فمن عدله البخاري مثلا وجرحه النسائي، قدم تعديل البخاري. أو النظر في مراتب الجرح والتعديل، فإذا كان من عدله جعله في المراتب العليا للتوثيق . ومن جرحه جعله في آخر مراتب الجرح ، رجح التعديل ، والعكس بالعكس . إلى غير ذلك من المرجحات ، كالنظر في مرويات الراوي ، والحكم عليه من خلالها .

ومن لا توجد له ترجمة في كتب الرجال ، فهو مجهول ، وحاله محمول على الضعف ، حتى يعرف ويوثق .

ولا بد من التنبيه على وجوب الانتفاع بكل الكتب التي تعرضت لبيان درجة الحديث في مختلف العصور ، أو تعرضت للرجال توثيقا أو تضعيفا ، من عصر مالك وابن معين إلى عصر المناوي ، ثم الشوكاني .

لا يكتفى فيها بمؤلف عن مؤلف، ولا بكتاب عن كتاب، ولا بنوع عن نوع ، ولا بمطبوع عن مخطوط، بل يستفاد منها جميعا ، على اختلاف مناهجها ، وتفاوت مصنفيها في التشدد والتساهل ، مما أفرد للثقات ، أو للضعفاء والمجروحين ، أو جمع بينهما . ومما خصص لرجال بعض الكتب كالصحيحين ، أو الكتب الستة مثل الكمال وتهذيب الكمال ، وتهذيبه وتقريبه وتذهيب الكمال وخلاصته . مثل ذلك رجال الموطأ ، ورجال مسند أحمد، ورجال الأربعة (أئمة المذاهب المتبوعة) ورجال المشكاة وغيرها .

ومن ذلك الكتب الخاصة بالتخريج كنصب الراية للزيلعي ، والتلخيص لابن حجر ، وتخريج أحاديث الإحياء للعراقي وغيرها .

ومنها كتب الضعيف والموضوع . كالموضوعات لابن الجوزي ، والعلل المتناهية له ، وتلخيصه للذهبي ، والمنار المنيف لابن القيم ، واللآلىء للسيوطي، وموضوعات القاري ، والشوكاني ، وابن عراق وغيرهم .

ومنها كتب الأحاديث المشتهرة ـ للزركشي ، وابن حجر ، والسيوطي ، والسخاوي وابن الديبع ، والعجلوني ، وغيرهم .

ومنها كتب الشروح ، كفتح الباري ، وعمدة القاري وغيرهما ، من شروح الصحيحين والموطأ والسنن ، والمشكاة والجامع الصغير ، وكتب الأحكام ، وغيرها .

كما يستفاد بما كتبه كبار العلماء المحدثين والمعاصرين مثل : رشيد رضا، وأحمد شاكر ، واللكنوي ، والكشميري ، والكوثري ، والمباركفوري ، والألباني ، والمعلمي ، والأعظمي ، وغيرهم ، دون تعصب لمذهب معين ، ولا انغلاق على مدرسة واحدة ، وإهمال ما سواها .

على أن تطبق القواعد التي وضعها الأئمة في أصول الحديث وأصول الفقه . وما اختلف فيه من القواعد ، ولم يعرف فيه الرأي الصحيح ، أو الراجح ، يكون مجالا للبحث والاجتهاد ، والأولى أن يحسم فيها الأمر بترجيح رأي معين ، ليسير العمل على ضوئه . مثل اختلافهم في الحديث المرسل والاحتجاج به ، وإلى أي حد . . . واختلافهم في زيادة الثقة وهل هي مقبولة بإطلاق أو بقيود معينة ؟ ومن ذلك ما روي مرسلا وموصولا ، وما روي موقوفا ومرفوعا : أيهما يرجح ؟

الأحاديث المشكلة :

بقي هنا أمر مهم ، وهو الأحاديث التي صحت من جهة السند ، ولكن فيها إشكالا من ناحية المعنى. وخصوصا بالنسبة للعقل المعاصر. والذي أراه أن تؤخر هذه الأحاديث المشكلة لتجمع في ملحق خاص يوضح المقصود منها . ويزيح شبهات المشتبهين فيها ، ولا سيما أن هذه الأحاديث في الغالب ، لا تترتب عليها أحكام ، تحتم بحثها في أبوابها . ولا ضرر من ارجاء البحث فيها ، مثل حديث الذباب ، وما شابهه .

رابعا : تقسيم العمل ومراحله :

يقسم العمل في جمع الأحاديث المنتقاة للموسوعة الى مرحلتين :

في المرحلة الأولى تقسم أحاديث الكتب السبعة عشر (وهي الكتب الستة والموطأ ومسند أحمد ومسند الدارمي ـ وهي كتب المعجم المفهرس ـ وصحيحا ابن خزيمة وابن حبان ، ومستدرك الحاكم ، ومسند أبي يعلى ، والبزار ، ومعاجم الطبراني الثلاثة) إلى أقسام ثلاثة :

١ ـ قسم عرفت صحته أو حسنه ، مثل أحاديث الصحيحين ، وما صححه الأئمة أو حسنوه من غيرهما ، ولم يعارضه غيرهم ، ولم تظهر فيه علة أو وهم .

فهذا نُعلم عليه بعلامة (✓) ويشار إلى القسم والكتاب الذي ينقل إليه والباب والعنوان ، ما أمكن ذلك ، كأن يقال أمامه :

عبادات : صلاة ـ قيام الليل ـ أو يقال : آداب الأكل ـ الأكل باليمين . . . وهكذا . .

٢ ـ وقسم عرف ضعفه ، بأن نص على ذلك بعض الحفاظ النقاد ، ولم يعارضهم أحد ، ولم يظهر ما ينقله من الضعف إلى القوة . أو عرف ضعفه بالبحث في سنده ، وإن صححه أو حسنه بعض من سبق .

فهذا يُعلم أمامه بعلامة (×) . . .

٣ ـ وقسم اختلفوا في تصحيحه وتضعيفه ، أو لم ينقل عنهم فيه كلام بالإيجاب أو بالسلب . فهذا يوضع أمامه علامة استفهام (؟) ليبحث عنه حتى يلحق بالقسم الأول ، أو الثاني ، وفقا لما تظهره نتائج البحث .

وفي المرحلة الثانية يقسم ما بقي من أحاديث تضمنتها كتب متفرقة وتولت جمع شتاتها مثل (المطالب العالية) لابن حجر، وجامعي السيوطي، وبعبارة أخرى (كنز العمال) مضافاً إليه زيادات (الجامع الأزهر) للمناوي ـ إلى الأقسام الثلاثة الماضيـة ، ليتبع معهـا ، ما اتبع مع سابقتها .

خامسا : **من أين يؤخذ الحديث ؟** :

يؤخذ الحديث من مصدره الأصلي رأساً، مطبوعا أو مخطوطا، لا من المصادر الآخذة عنه ، فلا يؤخذ حديث البخاري من تجريد الزبيدي مثلا ، بل من الجامع الصحيح نفسه ، ولا يؤخذ حديث مسلم من مختصر المنذري له ، بل من الصحيح ذاته ، ولا يؤخذ حديث الترمذي من مثل جامع الأصول ، أو تيسير الوصول ، أو منتقى الأخبار ، أو بلوغ المرام ، أو غيرها ، بل من جامع الترمذي نفسه .

ولا يؤخذ حديث عن أحمد من مجمع الزوائد، بل من المسند نفسه ، وكذلك سائر الكتب ، من الجوامع والسنن والمسانيد ، إلا إذا كان الكتاب مفقودا ، فيكفي بأخذه عمن نقل عنه ، مثل ما لم يعثر عليه من صحيح ابن خزيمة ، وكثير من الكتب التي نقل عنها الحافظ السيوطي في جامعه الكبير .

وتعتبر الطبعات المحققة الموثقة من العلماء، مثل طبعات المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي للموطأ ، وصحيح مسلم ، وسنن ابن ماجه، ولفتح الباري، ومعه البخاري وما طبع من مسند أحمد بتحقيق العلامة أحمد شاكر. ومسند الحميدي، ومصنف عبد الرزاق ،

وما وجد من سنن سعيد بن منصور ، وكلها للعلامة حبيب الرحمن الأعظمي . وصحيح ابن خزيمة بتحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي ، وجامع الأصول بتحقيق الأرناؤوط، وسنن أبي داود الترمذي ط حمص بتعليق عزت الدعاس، وزوائد ابن حبان بتحقيق محمد عبد الرزاق حمزة وصحيح ابن حبان بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط الخ ، مع المقارنة دائما بالنسخ الأخرى ما أمكن ذلك وخصوصا عند الاشتباه .

ويفضل أن يؤخذ الحديث مصورا من مصدره ـ وبخاصة المطبوع المحقق ـ ثم يوضع في مكانه ، بطريق القص واللزق .

سادساً : إلى من ينسب الحديث؟ :

ينسب الحديث إلى من أخرجه من أصحاب الكتب، وإذا كثر مخرجوه ، يمكن الإكتفاء بالكتب التسعة عن غيرها ، وهي : الصحيحان والسنن الأربعة والموطأ ومسند أحمد وسنن الدرامي، (وهي التي اشتمل عليها المعجم المفهرس لألفاظ الحديث الذي وضعه المستشرقون) مع الاهتمام بذكر تصحيح الترمذي وتحسينه ، وما يدل على قوة الحديث عند أبي داود ، والنسائي ، وتعليقات البوصيري على زوائد ابن ماجه ، وابن عبد البر على الموطأ ، والهيثمي على زوائد أحمد ، وغيرهم .

وإذا لم يكن الحديث في أحد الصحيحين فينبغي ذكر الكتب التي التزم مخرجوها الصحة ، مع الكتب المذكورة ، مثل ابن حبان والحاكم (إذا وافقه الذهبي وغيره) ولا بأس بذكر مسند أبي يعلى ، والبزار ، ومعاجم الطبراني الثلاثة ، وتعليقات الهيثمي عليها ، وهي بقية الكتب التي اشتمل عليها مجمع الزوائد للهيثمي ، فهذه الكتب السبعة عشر ، هي المصادر الأساسية للموسوعة ، وعليها يقوم عمل المرحلة الأولى من الموسوعة ، كما ذكرنا من قبل.

ويكتفى في أسماء الكتب بالرمز اختصاراً ، كما فعل السيوطي في جامعيه الكبير والصغير ، والمناوي في جامعه الأزهر ، مع شيء من الاضافة والتعديل . فيرمز للبخاري (خ) ولمسلم (م) ولأبي داود (د) وللترمذي (ت) وللنسائي (ن) ولابن ماجه (جه) ولمالك في الموطأ (ط) ولأحمد في المسند (حم) ولزوائد ابنه عبد الله فيه (عم) وللدارمي (مي).

ولما اتفق عليه البخاري ومسلم (ق) ولهما مع أبي داود والترمذي والنسائي (الخمسة) وللخمسة مع ابن ماجه (الستة) وللستة مع احمد (السبعة) وللسبعة مع الموطأ والدارمي (التسعة) ولأصحاب السنن: أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (الأربعة) ولهم ما عدا ابن ماجه (الثلاثة).

ولابن خزيمة (خز) ولابن حبان في صحيحه (حب) وللحاكم في مستدركه (ك) ولسعيد بن منصور في سننه (ص) ولعبد الرزاق في مصنفه (عب) ولابن أبي شيبه (ش) ولأبي يعلى في مسنده (يع) وللبزار في مسنده (بز) وللطبراني في الكبير (طب) وله في الأوسط (طس) وله في الصغير (طص) وللدارقطني في سننه (قط) وللبيهقي في السنن (هق) وله في شعب الايمان (هب).

وما عدا ذلك يذكر اسم الكتاب صراحة لا رمزا، ومن ذلك أن يكون لأصحاب الكتب المذكورة كتب أخرى، مثل البخاري له غير الجامع الصحيح: الأدب المفرد، والتاريخ، فينص على ذلك، فيقال مثلا (خ) في الأدب أو (خ) في التاريخ وهكذا[1].

هذا ويجب ذكر ما تدل عليه هذه الرموز في مقدمة الموسوعة، ثم في أول كل جزء منها، تسهيلا على الباحث، حتى لا يضطر للرجوع إلى الجزء الأول، كلما غمض عليه معنى رمز منها، أراد معرفته.

سابعاً: كيف تنتقى الروايات؟:

يذكر من روايات الحديث الرواية المتفق عليها عند الأكثر، وكذلك ما كان منها أجمع للمعنى، منسوبة إلى الكتب التي أخرجتها، وإلى من رواها من الصحابة.

ثم تذكر الزيادات والمخالفات بعد، وبخاصة ما يضيف معنى جديداً: حكماً أو توجيهاً، أو خبراً، أو نحو ذلك.

وما أمكن إدخاله من الزيادات ضمن الرواية المختارة، يوضع بين معقوفين مع الاشارة إلى من أخرجه، مفصولاً بقاطع.

---

(١) يمكن استخدام مصطلح السيوطي في جامعيه، فيرمز للبخاري في الأدب (خد) وفي التاريخ (تخ).

ثامناً : بين الصلب والحاشية :

يذكر متن الحديث في صلب الموسوعة ، ومعه من أخرجه من أصحاب الكتب مع ذكر من رواه من الصحابة ، واحدا أو أكثر .

أما سند الحديث، فيذكر مع تخريجه في الحاشية ومن صححه أو حسنه من العلماء، ومن خالف في ذلك ، وسبب مخالفته والرد عليه . وإذا تعددت الطرق والأسانيد اكتفي بأصحها وأقواها ، وأشير إلى الطرق الأخرى، أو بعضها في مصادرها الأصلية ، خشية الإطالة ، وخصوصاً إذا كان الحديث مروياً عن عدد من الصحابة[١] .

تاسعاً : ترقيم الحديث:

ترقم أحاديث الموسوعة غير المكررة ترقيماً مسلسلاً ، من فاتحتها إلى خاتمتها . كما ترقم أحاديث كل موضوع على حدة ترقيما مسلسلاً آخر ، ببنط أصغر على يسار الرقم العام ، ولو كان الحديث مكرراً .

وإذا كان الحديث يستفاد به في أكثر من معنى ، ويمكن وضعه في أكثر من موضع ، يرجح وضعه كاملاً في أولى المواضع به ، ويعطى عندئذ رقمه الأصلي المتميز في الموسوعة .

ويمكن وضع الضوابط المبدئية لهذه الأولوية .

فما يدل على الحكم والمعنى بالتصريح أولى مما يدل عليه بالاشارة .

وما يدل عليه دلالة مؤكدة أولى مما يدل عليه دلالة عابرة .

وما لا يغني عنه غيره أولى مما يغني عنه غيره ، ويوجد فيه أكثر من حديث. إلى غير ذلك من الضوابط والمرجحات ، التي تظهر عند الممارسة .

وعند تزاحم أكثر من مرجح ، يحسن وضعه في أول المواضع وروداً في الموسوعة ، وفي المواضع الأخرى التي يستشهد فيها بالحديث، ولا داعي لتكراره ـ ما لم يكن قصيراً ـ

---

(١) كانت هناك فكرة : أن الحديث إذا كان في أحد الصحيحين ، فيكتفي بنسبته إليه أو إليهما ، ولا حاجة لذكر سنده ، إلا لفائدة علمية ، كأن يكون في السند بعض من تكلم فيه من رجال أحد الشيخين ، ولكن ترجح لدينا أن يذكر السند ولو كان الحديث في الصحيحين لضبط المنهج والسير على قاعدة واحدة .

ويكتفى بذكر أوله أو الفقرة المستشهد بها فيه ، مع ذكر رقمه الأصلي في الموسوعة ، وليرجع إليه بتمامه هناك . ويعطى رقما داخل الموضوع الخاص .

وقد يحسن هنا اتباع طريقة البخاري بذكر رواية أخرى للحديث غير روايته في الموضع الأول، وخصوصا إذا كانت الرواية أدل على المعنى المراد .

على أنه قد يحسن إعادة ذكر الحديث بتمامه في بعض الأحيان ، في الحاشية أو في الصلب لفائدة تراها اللجنة المختصة .

عاشراً : بين المرفوع والموقوف :

الأصل في الموسوعة أنها للحديث النبوي ، وهو المعروف في المصطلح باسم (الحديث المرفوع) ويلحق به ما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم ، مما له حكم المرفوع . ولكن هدي الصحابة رضي الله عنهم ، له مكانته أيضاً ، باعتبارهم نقلة القرآن والسنّة ، وأفهم الناس لهما لمشاهدتهم لأسباب النزول والورود ، ومعرفة القرائن والملابسات ، والعيش في مدرسة النبوة ، والتمكن من ناصية اللغة التي نزل بها القرآن، وجاء بها الحديث، مع سلامة فطرة ونور بصيرة ، وقوة إيمان ، وصدق التزام ، إلى غير ذلك من فضائل وصفات لا تتوافر كاملة في جيل غيرهم ، لهذا أثنى عليهم القرآن والسنّة ، وجاء التنويه بجماعتهم وبأفراد معينين منهم ، بما لا يوجد لسواهم . فضلا عما أمرنا به من الاهتداء بسنّة الخلفاء الراشدين منهم . إلى غير ذلك من الوجوه التي ذكرها الإمام ابن القيم في (إعلام الموقعين) فبلغت ستة وأربعين وجهاً .

ولهذا أرى ألا تحرم الموسوعة مما صح من أقوال الصحابة وأفعالهم وهديهم ، وخصوصاً الراشدين ، وهو ما يسميه علماء المصطلح (الموقوف) على أن يكون له تحت الرقم المسلسل العام رقم خاص متميز مسلسل أيضاً ، ليمكن في النهاية حصر الموقوفات عداً ، وطرحها من الرقم الكلي ، لمعرفة عدد المرفوع تماماً .

ومعنى هذا أنه سيكون عندنا في بعض الأحيان ثلاثة أرقام :

١ ـ الرقم العام للأحاديث غير المكررة .

٢ ـ الرقم الخاص داخل كل موضوع ، على يسار الرقم العام .

٣ ـ الرقم الخاص بالأحاديث الموقوفة ، تحت الرقم العام .

وينبغي مراعاة ذلك عند الطباعة ، وتمييز كل منها ببنط خاص.

حادي عشر : ما لا بد منه في الشرح :

الأصل في الموسوعة أنها لمتون الأحاديث المنتقاة ، وليست لشروح الحديث ، ولكن لتحصيل ما لا بد منه من الفائدة نرى أن تتضمن :

١ ـ شرح غريب الحديث من الألفاظ والجمل ، اعتماداً على الكتب المتخصصة في ذلك كغريب أبي عبيد ، وفائق الزمخشري ، ونهاية ابن الأثير ، ومجمع بحار الأنوار ، ومعاجم اللغة ، وكتب الشروح المختلفة على الصحيحين ، والسنن والمشكاة ، والجامع الصغير ، وغيرها .

٢ ـ إيضاح ما لا بد منه مما يشكل على القارىء ظاهره ، كما إذا عارض ظاهر الحديث القرآن ، أو حديثاً آخر ، أو المسلّمات العقلية أو العلمية ونحوها ، ورد الشبهات التي أثيرت أو قد تثار حول الحديث ثبوتاً ودلالة ، وبخاصة ما أثاره المستشرقون وتلاميذهم في هذا العصر، والاستفادة هنا مما كتبه علماؤنا قديماً ، مثل ابن قتيبة والطحاوي ، وابن فورك وابن الجوزي ، ومن بعدهم من العلماء والشراح ، وبخاصة فقهاء الحديث ، مثل شيخ الإسلام ابن تيمية ومدرسته ، والعلامة ابن الوزير ، والحافظ ابن حجر ، وغيرهم ، كما يستفاد مما كتبه المعاصرون مثل : رشيد رضا ، ومصطفى السباعي ، وغيرهما.

٣ ـ التنبيه ـ في إيجاز وتركيز ـ إلى أهم ما يهدي إليه الحديث من أحكام وتوجيهات وبخاصة ما يحتاج إليه العقل المعاصر، ويعرفه بحقيقة الإسلام ، ويرده إلى الله رداً جميلاً .

وإذا كان الحديث مما اختلف فيه أئمة الفقه في دلالته على حكم ما ، يشار إلى ذلك مجرد إشارة ، ولا يتوسع فيه .

٤ ـ الإحالة على المراجع الموثقة التي لها صلة بهذا الحديث، شرحاً واستنباطاً أو دفاعاً أو تخريجاً ، أو غير ذلك ، مما قد يوجد في شروح الكتب الستة أو شروح الموطأ والمشكاة والجامع الصغير ، أو شروح كتب الأحكام مثل شروح عمدة الأحكام (الإحكام)

وبلوغ المرام (سبل السلام) ومنتقى الأخبار (نيل الأوطار) وكتب الفقه التي تعنى بالاستدلال والمقارنة : (المحلى) لابن حزم ، (والاستذكار) لابن عبد البر ، (المغني) لابن قدامة، (والمجموع) للنووي، (والإشراف) لابن المنذر (وبداية المجتهد) لابن رشد، « وبدائع الصنائع » للكاساني، و (فتح القدير) لابن الهمام ، وغيرها وكذلك كتب التفسير وبخاصة ما يعنى منها بالحديث والأثر والأحكام مثل تفاسير ابن جرير ، وابن كثير ، والقرطبي ، والجصاص ، وابن العربي ، والشوكاني وغيرهم ، وذلك لمن أراد التوسع والمزيد من المعرفة .

ثاني عشر : مقدمات الموسوعة :

١ ـ تكتب مقدمة مفصلة للموسوعة تحتوي تعريفاً بالسنة ، حجتها وأهدافها وأهميتها ومكانتها ، باعتبارها مبينة للقرآن ، ومصدراً ثانياً للتشريع ، باعتبارها كذلك مصدراً لتوجيه الحياة الإسلامية فردية وأسرية واجتماعية ، فهي البيان النظري والتطبيق العملي للقرآن ، وتتضمن هذه المقدمة جهود علماء الأمة في حفظ السنّة وتدوينها ، وشرحها والذود عنها . كما تتضمن دفع أبرز الشبهات ورد المفتريات عنها ، كما تشمل ما لا بد منه من مصطلح الحديث وعلومه ، على نحو ما فعل ابن الأثير في مقدمة (جامع الأصول) .

كما تكتب لكل موضوع ـ وللأجزاء الهامة من الموضوعات أحياناً ـ مقدمات توضح وجهة الإسلام عامة ، والسنّة خاصة في هذا الجانب ، وتكشف عن أسسه وخصائصه ، وتلقي الضوء على أهم جوانبه .

ثالث عشر : ربط السنّة بالقرآن :

يذكر ما تيسر من آيات القرآن الكريم في مقدمة كل باب ـ وما يشهد لموضوع الحديث ، كما هو منهج الإمام البخاري في جامعه الصحيح ، وهو الذي سار عليه الإمام النووي في كتابه (رياض الصالحين) وبهذا نربط بين المبين والبيان أي بين القرآن والسنّة .

رابع عشر : فهارس الموسوعة :

الفهارس هي مفاتيح العلم ، وهي المصابيح التي تهدي الباحث إلى ضالته دون كثير

من المعاناة ، فتذلل له الصعب ، وتقرب له البعيد، وتوفر عليه كثيراً من الجهد والوقت ، وهما رأس مال الإنسان في الحياة .

وهنا يمكن أن تقدم الموسوعة جملة أنواع من الفهارس :

١ ـ فهرس تفصيلي للموضوعات والأبواب ، وما تحتويه من عناوين جزئية وهذا يحسن أن يكون في نهاية كل مجلد على حدة . . . وأن يكون في نهاية الموسوعة فهرس إجمالي لها ، يسهل الرجوع إليها في أماكنها .

٢ ـ فهرس الآيات القرآنية .

٣ ـ فهرس تفصيلي للأحاديث حسب أوائلها على طريقة السيوطي في جامعيه ويكتفي بذكر الفقرة الأولى من الحديث، سواء كانت مرفوعة مثل إنما الأعمال بالنيات . . . أم موقوفة ، مثل قول عمر : بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ . . . ويستدل على الحديث دائما برقمه الأصلي في الموسوعة .

ولا بأس أن يذكر الحديث أكثر من مرة ، كأن يكون أوله فعلاً أو قصة وآخره قولاً ، فيذكر مرة بأول الفعل ، ومرة بأول القول الحديث : « إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله » . . .

٤ ـ فهرس معجمي لأهم الألفاظ، على غرار المعجم المفهرس ، الذي عمله المستشرقون إلا أنه يخالفه في أمرين :

أ ـ الاقتصار على أهم الألفاظ (مثل الألفاظ التي لها دلالات علمية معينة وينبغي أن توضع لها ضوابط)، حتى لا يطول جداً ، فمعجم المستشرقين لتسعة كتب فقط، وقد بلغ سبعة مجلدات ضخام ، فكيف بموسوعة كاملة ؟ على أنه لا مانع أن يفرد هذا مفصلاً بعد ذلك ، على أن يكون عملا مستقلاً من ثمرات الموسوعة .

ب ـ شموله لأسماء الأعلام ، والقبائل ، والجماعات، والأماكن ، الواردة في الموسوعة وهو ما ينقص معجم المستشرقين ، فلو بحثت فيه مثلا عن اسم أبي بكر أو عمر أو قريش، أو الكعبة أو اليهود أو النصارى ، لم تجده ويمكن أن يجعل هذا مستقلاً عن فهرس الألفاظ ، ولعل هذا أوفق .

٥ ـ معجم الغريب ، أو الألفاظ المشروحة .

٦ ـ فهرس تفصيلي للموضوعات والمسائل العلمية المستفادة من الأحاديث ، في مختلف جوانب العلوم والدراسات الشرعية والتاريخية والإنسانية .

ويشارك في وضعه أهل الاختصاص من علماء العقائد ، والفقه ، والأخلاق والأدب ، واللغة ، والتاريخ ، والتربية ، وعلم النفس ، والاجتماع ، والاقتصاد والطب ، والفلك ، وغيرهم ، ويستفاد هنا من كتاب (مفتاح كنوز السنة) الذي وضعه المستشرق الدكتور أ . ي ـ ونسنك ، ونقله الى العربية المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي .

٧ ـ فهرس للرجال المترجم لهم .

٨ ـ هذا ويمكن اقتراح فهارس أخرى مثل : فهرس لجوامع الكلم ، فهرس للأمثال ، فهرس للمجازات النبوية ، وغير ذلك .

ومما يكمل الانتفاع بالفهارس المذكور بسهولة ويسر ، أن يراعى عند طباعة الموسوعة وتجليدها أن تكتب أرقام الأحاديث أعلى الصفحة كما هو متبع في مسند أحمد بتحقيق الشيخ شاكر . يكتب على المجلد من الخارج بداية ونهاية الأرقام على كل مجلد مثل (١٥٠٠ ـ ١٩٥٠) كما يكتب الموضوع أيضاً مثل : سيرة أو عقائد . . . الخ يسهل رجوع الباحث إلى طلبته بأيسر جهد .

خامس عشر : طبعات تمهيدية :

يطبع ما ينجز من موضوعات الموسوعة طبعات تمهيدية بأعداد محدودة لتكون بين أيدي أهل الذكر ، ليبدوا ملاحظاتهم عليها ، ثم توضع هذه الملاحظات موضع الدراسة من المتخصصين بمركز بحوث السنّة والسيرة ، فما أقر منها أخذ به في الطبعة الأصلية ، سواء كان إضافة ، أم حذفاً ، أم تعديلاً إلى غير ذلك ، من كل ما يرقى بالموسوعة نحو الكمال المستطاع .

سادس عشر : استخدام الحافظ الآلي (الكمبيوتر) :

ينظر في إمكان الاستفادة من الحافظ الآلي للمعلومات (الكمبيوتر) وفي أي مرحلة يمكن استخدامه، ويستعان في ذلك بأهل الاختصاص وبتجارب من سبق لهم عمل في هذا

المجال ، (مثل صديقنا الدكتور محمد مصطفى الأعظمي الذي يعمل في هذا الحقل منذ سنوات) بغية الوصول إلى أفضل النتائج . وللأخ الدكتور ـ عبد العظيم الديب الأستاذ المساعد بكلية الشريعة بجامعة قطر، وعضو مجلس إدارة مركز بحوث السنّة والسيرة دراسة حول هذا الموضوع ، كان قد قدمها للمؤتمر العالمي الثالث للسيرة والسنّة المنعقد بالدوحة (محرم ١٤٠٠ هـ) ينبغي أن يستفاد بها . وقد ناقش مجلس إدارة مركز بحوث السنّة والسيرة دراسة تقدم بها إليه في نفس الموضوع ، والمجلس في سبيل وضع الخطة التنفيذية للاستفادة بها إن شاء الله .

هذا ما استبان لي من عناصر المنهج الذي ينبغي أن يتبع في موسوعة الحديث النبوي الشريف. . . الذي ينوي مركز بحوث السنّة والسيرة النبوية بجامعة قطر الاضطلاع بها ، وقد أقر مجلس إدارة المركز مشروع هذا المنهج ، بعد أن أبدى بعض ملاحظات روعيت بعد ، ولم يبق إلا أن يعرض هذا المنهج المقترح على المعنيين بهذا الأمر من كبار العلماء والباحثين، ليكتبوا لنا بما يرونه من ملاحظات على المنهج ، ليستفاد منها في وضع الصيغة النهائية ، حتى يبدأ بعدها العمل ، إن شاء الله .

وها هو مركز بحوث السنة والسيرة يعرض هذا المشروع على أصحاب الاختصاص للانتفاع بآرائهم وتوجيههم كما يضع أمام أعينهم نموذجين عمليين لحديثين شريفين ، توضيحاً وتقريباً لما يمكن أن يسير عليه العمل المرجو إن شاء الله ، ولكل مجتهد نصيب ، ولكل امرىء ما نوى . .

﴿ وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ﴾ .

«ملحق بنماذج تطبيقية نموذج رقم ١

عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال : قال رسول الله ﷺ : « بُني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والحج ، وصوم رمضان » (حم ، خ ، م ، ت ، ن ، عب)[1]. واللفظ (للبخاري) .

زاد حم : قال ابن عمر : « والجهاد حسن . هكذا حدثنا رسول الله ﷺ » .

ومن رواياته : «على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وإقام الصلاة . . .» (حم ،

م). «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ـ م » «وحج البيت ـ م » بدل « والحج ».

وفي رواية : «وصيام رمضان والحج » فقال رجل : « الحج وصيام رمضان ؟ قال : لا ، صيام رمضان والحج . هكذا سمعته من رسول الله ﷺ » (م).

وفي رواية : أن رجلاً قال لعبد الله بن عمر : « ألا تغزو ؟ فقال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : » إن الإسلام بني على خمس ـ (حم،م).

وجاء هذا الحديث من طريق جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه (حم ، ش ، يع ، طب)[٢] ورواه ابن النجار من طريق أبي هريرة رضي الله عنه [٣].

شرح الحديث:

الإسلام مصدر «أسلم» بمعنى استسلم وانقاد وأذعن ، وسمي دين الله الذي ارتضاه لعباده بذلك ، لأنه استسلام لله بالتوحيد ، وانقياد له بالطاعة . كما جاء في القرآن عن إبراهيم ﴿ إذ قال له ربه أسلم قال أسلمت لرب العالمين ﴾ البقرة : ومعنى «بني على خمس» . أي خمس دعائم . كما صرح به عبد الرزاق في روايته ، وفي رواية (م) على خمسة ، أي خمسة أركان . والمراد بالشهادتين : الإيمان بالله ورسوله ، كما جاء في رواية ذكرها البخاري تعليقاً ، كما ذكرنا في بعض روايات مسلم بدل الشهادتين « أن يوحد الله أو أن يعبد الله ويكفر بما دونه ». فالإيمان داخل هنا في ضمن الإسلام . وفيه يدخل الإيمان بالملائكة والكتب والرسل وغيرها ، لأنها جميعاً مما جاء به رسول الله ﷺ .

واقتصار بعض الروايات على الشهادة الأولى وما في معناها ، دون الشهادة الثانية ، يحمل على أنه تقصير من بعض الرواة . ولعلهم فعلوا ذلك اكتفاء بأحد القرينين عن الآخر.

والمقصود تمثيل الإسلام ببنيان دعائمه وأركانه هذه الخمس ، فلا يثبت البنيان بدونها ، وبقية خصال الإسلام كتتمة البنيان : فإذا فقد شيء منها نقص البنيان ، وهو قائم لا ينقص ولا ينهدم بنقصانها ، بخلاف نقص هذه الدعائم الخمس ، فإن الإسلام يزول بفقد جميعها بغير إشكال . وكذلك يزول بفقد الشهادتين ، لأنهما أساس البناءكله ، ولا بقاء لبناء بغير أساس .

أما بقية الخمس ، فهل يزول الإسلام بزوالها ؟ الظاهر أن الإسم باق ما دام الأساس باقياً ، وما دام معترفاً بوجوبها كلها ، غير منكر لشيء منها ، أو مستخف به . وأما من ترك شيئاً منها كسلاً أو شحاً أو اتباعاً للهوى ـ دون جحود ولا استخفاف ـ فالجمهور على أنه عاص لله تعالى، ناقص الإسلام نقصاً لا يصل به إلى الكفر . وذهب أحمد وإسحق إلى كفر تارك الصلاة خاصة ، لظواهر أحاديث وردت عن كفر تاركها ، ستأتي في كتاب الصلاة إن شاء الله .

ويشبه الجمهور الإسلام هنا ـ أخذا من الحديث ـ ببيت من الشعر (خيمة) أقيم على خمسة أعمدة ، أحدها أوسط، والبقية أركان .

فما دام الأوسط قائما فمسمى البيت موجود ، ولو سقط ما سقط من الأركان ، فإذا سقط الأوسط سقط مسمى البيت .

وإنما رتبها هكذا بناء على أهميتها ، فبعد الشهادتين تأتي الصلاة لأنها عمود الإسلام ، كما في حديث معاذ عند الترمذي . والزكاة قرينتها من الكتاب والسنة ، ولهذا قال أبو بكر : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، والصوم يليها ، لأنه فريضة سنوية ، والحج آخرها لأنه في العمر مرة .

ولم يذكر الجهاد رغم عظم منزلته في الدين لأنه فرض كفاية، ولا يتعين إلا في بعض الأحوال . ولهذا جعل ابن عمر الحديث جواب من سأله : ألا تغزو؟

(يراجع فتح الباري، وعمدة القاريء، وشرح مسلم للنووي وغيره . وشرح المشكاة للقاريء، الحديث الرابع ، وجامع العلوم والحكم لابن رجب ، الحديث الثالث، وغيرها من الشروح) .

تخريجه :

(خ) في الإيمان وسنده : حدثنا عبيد الله بن موسى ، قال : أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان ، عن عكرمة بن خالد ، عن ابن عمر . . . الحديث.

ورجال السند كلهم ثقات مترجم لهم في التهذيب وفروعه ، إلا أن عبيد الله بن موسى ـ شيخ البخاري ضعفه بعضهم لتشيعه،ولم يزل السلف والخلف على قبول الرواية من الشيعة والخوارج وغيرهم إذا كانوا من أهل الصدق والاتقان ، وبعضهم فرق بين الداعي

إلى بدعته وغير الداعي إليها. وهذا ما لم يروا فيه ترويج لبدعته . وفي رواة الصحيحين كثير من هؤلاء.

ولهذا وثق الأكثرون عبيد الله ، وقالوا عنه : كان عالماً بالقرآن رأساً فيه . وأخرجه له (الجماعة) ت ٢١٣ أو ٢١٤ هـ .

(خ) أيضا في (التفسير) سورة البقرة من طريق أخرى .

(م) في (الإيمان) من أربع طرق عن ابن عمر (١٩ ـ ٢٢).

(١) رواه (حم) بأرقام ٤٧٩٨ ، ٥٦٧٢، ٦٠١٥ ، ٥٦٧٢ تحقيق أحمد شاكر (ت) إيمان ، ٣ حديث رقم (٢٧٦٣) (ن)، باب : على كم بني الإسلام (١٠٧/٨) (عب) جـ ٥ برقم ٩٢٧٩ وفيه : أن الإسلام بني على أربع دعائم . . . أسقط من الخمس الشهادتين .

(٢) حم جـ ٤/٣٦٤(ش) جـ ص. وفي مجمع الزوائد (٤٧/١) قال الهيثمي : رواه (حم) (يع) (طب)، وإسناد أحمد صحيح .

(٣) ذكره السيوطي في جمع الجوامع .

« نموذج رقم ٢

عن زيد بن أسلم عن أبيه ، أن عمر ـ رضي الله عنه ـ خرج إلى المسجد يوماً فوجد معاذ بن جبل عند قبر النبي ﷺ يبكي ، فقال : ما يبكيك ؟ قال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ . قال:

« اليسير من الرياء[١] شرك[٢]. ومن عادى أولياء الله[٣]، فقد بارز [٤] الله بالمحاربة . إن الله يحب الأبرار الأتقياء الأخفياء، الذين إن غابوا لم يفتقدوا، وإن حضروا لم يعرفوا[٥]، قلوبهم مصابيح الهدى[٦]. يخرجون من كل غبراء مظلمة[٧]. (جه ، ك ، هق في كتاب الزهد له).

شرح الحديث:

(١) الرياء: مصدر راءى يرائي رياء ومراءاة ، فهو مشتق من الرؤ ية، فالمرائي يري الناس ويظهر لهم ما ينبغي أن يكون لله تعالى، فهو يطلب المنزلة والجاه والثناء عند الناس ،

بطاعة الله تعالى ، كأن يجاهد أو يتصدق ، أن يتلو القرآن، أو يعظ ويعلم ، ابتغاء ما عند الناس ، وهو من معاصي القلوب ، التي اشتد التحذير منها في القرآن والسنّة ، ويتفاوت الإثم فيه بتفاوت المرائي والمراء به ودرجة الرياء.

(٢) المراد بالشكر هنا : الشرك الأصغر ، كما في حديث محمود بن لبيب عند أحمد مرفوعاً : « إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر « الرياء» (حديث رقم . . الموسوعة) وسماه في حديث آخر «شرك السرائر» أي النيات .

(٣) هم المذكورون في قوله تعالى : ﴿ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون ﴾ (٦٢، ٦٣ : يونس) .

(٤) يشبهه بمن خرج في مبارزة علنية يحارب فيها الله سبحانه ، فلا غرو أن يحاربه الله تعالى ، وكمافي الحديث القدسي عند البخاري : « من عادى لي ولياً ، فقد آذنته بالحرب » (رقم . . الموسوعة) .

(٥) تصوير نبوي رائع لأولئك الذين أخلصوا دينهم لله، وأخلصهم الله لدينه ، فلم يسعوا لجاه ولا لمحمدة ولا شهرة ، ولم يحظوا بها ، بل قدموا وبذلوا ، وعاشوا في الناس مغمورين ، لا يسأل عنهم إذا غابوا ، ولا يعرفون إذا حضروا . وهم الذين نسميهم في عصرنا الجنود المجهولين ، وهم الذين ورد فيهم الحديث « رب أشعث أغبر ذي طمرين لا يؤ به له ، لو أقسم على الله لأبره » (رقم . . الموسوعة) .

(٦) أي أن قلوبهم - بسلامتها وصفائها بالإخلاص - تهديهم في مواطن الحيرة ومواضع الاشتباه كالمصابيح في مواطن الظلام ، فهم يستفتونها ، فتفتيهم وتحدد لهم الاتجاه الصحيح ، كالإبرة الممغنطة (البوصلة) كما في حديث «استفت قلبك وإن أفتاك الناس وأفتوك » (رقم . . الموسوعة).

(٧) وهم بإخلاصهم وطهارة قلوبهم ينجيهم الله من كل واقعة غبراء مظلمة : مربكة محيرة بمعنى أن البشر يعجزون بوسائلهم المعتادة عن الخروج منها ، وهم يخرجون منها بالإخلاص والتقوى ، كما قال تعالى : ﴿ ومن يتق الله يجعل له مخرجا ﴾ (الطلاق: ٢).

تخريجه :

رواه (جه) رقم (٣٩٨٩) قال: حدثنا حرملة بن يحيى ثنا عبد الله بن وهب أخبرني ابن لهيعة، عن عيسى بن عبد الرحمن ، عن زيد بن أسلم عن أبيه ، عن عمر بن الخطاب . . . الحديث.

قال البوصيري في «زوائد ابن ماجه »: في إسناده عبد الله ابن لهيعة وهو ضعيف .

والمحققون على أن ابن لهيعة إذا روى عنه أحد العبادلة (عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن وهب ، وعبد الله بن المقري) فحديثه مقبول . والراوي هنا عبد الله بن وهب ، فينبغي أن يقبل !

وكان أولى بالبوصيري أن يضعف الحديث بعيسى بن عبد الرحمن ، فهو متروك بالاتفاق . ولم يرو له ابن ماجه غير هذا الحديث ، كما في تهذيب التهذيب .

ورواه ك (٤/١) قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا الربيع بن سليمان ثنا عبد الله بن وهب قال : أخبرني الليث بن سعد ، عن عياش بن عباس القتباني ، عن زيد بن أسلم عن أبيه . . . الحديث.

فلننظر هذا السند .

أبو العباس محمد بن يعقوب ـ شيخ الحاكم ـ الإمام المفيد الثقة ، محدث المشرق ، كما وصفه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (ت : ٣٤٦) .

الربيع بن سليمان : المرادي المؤذن صاحب الشافعي ، وراوية كتبه ، ثقة روى له د، ن، جه، (ت ٢٧٠ هـ) .

عبد الله بن وهب : الفقيه المصري ، ثقة حافظ عابد ، روى له الستة (ت ١٩٧ هـ) .

عياش بن عباس القتباني ثقة روى له (خ في جزء القراءة وم والأربعة (ت ١٣٣ هـ) .

زيد بن أسلم العدوي مولى عمر ، ثقة عالم ، روى له الستة (ت ١٣٣ هـ) .

أسلم : أبوه ، مولى عمر أيضاً ، ثقة مخضرم ، روى له الستة (ت ٨٠).

وهؤلاء الرواة جميعاً - من بعد شيخ الحاكم - من رجال الكتب الستة ، ومترجم لهم في التهذيب وفروعه .

فالإسناد صحيح ، ولذا قال ك : هذا حديث صحيح ، ولم يخرج في الصحيحين ، وقد احتجا جميعاً بزيد بن أسلم عن أبيه عن الصحابة ، واتفقا جميعاً على الاحتجاج بحديث الليث بن سعد ، وعياش بن عباس القتباني . وهذا إسناد مصري صحيح ، ولا يحفظ له علة . وقد وافقه الذهبي في تلخيص المستدرك . كما نقله المنذري في الترغيب والترهيب من هذا الموضع ، بلفظ الحاكم ، وأقر تصحيحه .

وذكر (ك) الحديث في موضع آخر (**٤/٣٣٨**) بسند فيه عيسى بن عبد الرحمن ، الذي مر في سند ابن ماجه - والعجيب أنه صححه ووافقه الذهبي !! فالعمدة هو سند **(ك)** الأول ، والسند الآخر إن لم يقوه ، لم يضعفه .

ونسبه العراقي في «تخريج الإحياء» إلى جه وطب و ك ، ونقل تصحيح الحاكم ، وتعقبه بأن فيه عيسى ابن عبد الرحمن وهو متروك ، وكأنه لم يستحضر السند الآخر .

ووضعه الألباني في (ضعيف الجامع الصغير وزيادته) مقتصرا على عزوه لـ(جـه)**فلا** أدري : أغفل عن هذا السند أم له علم عنده .

وينظر سند البيهقي لعل له طريقا أخرى سالمة من النقد ، فتزيد الحديث قوة .

الفصل الخامس

أشهر فهارس الأحاديث

تنوعت مناهج المفهرسين في كتبهم على أنواع :

فمنهم من وضع كتابه على الأطراف ، بحيث جعل الأساس في ترتيب كتابه أسماء الصحابة على حروف المعجم ، ثم يجمع تحت، اسم كل صحابي أحاديثه ومروياته كما فعل المزي في «تحفة الأشراف » .

ومنهم من وضع كتابه على التصنيف الموضوعي ، ثم وزع هذه الموضوعات على حروف المعجم ، كما فعل ابن الأثير في «جامع الأصول » .

ومنهم من جعل الأساس في كتابه الترتيب الأبجدي لأوائل الأحاديث ، كما فعل السيوطي في جامِعَيْه « الكبير » و « الصغير » .

ومنهم من فهرس ألفاظ الحديث كما في « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث» .

أما المصادر التي تناولوها بالفهرسة ، فتتراوح بين الكتاب الواحد ، والاثنين ، والستة والثمانية ، والتسعة،والعشرة ، والأربعة عشر ، والأربعين ، والمائة وخمسين ، وقد بدأ العلماء باديء الأمر بفهرسة كتب السنّة المشهورة كالصحيحين ، والسنن الأربعة ، وموطأ مالك ، وسنن الدارمي ، ومسند أحمد ، ثم بدأت الفكرة الموسوعية تتطرق لأعمالهم تدريجياً وتتناول كل مصادر السنة الأصلية حتى اكتملت على يد الإمام السيوطي .

وسنعرض لأشهر فهارس الأحاديث وجهود المفهرسين منذ نشأة علم الفهرسة حتى يومنا الحاضر ، فنذكر اسم الكتاب ومؤلفه ، ومنهجه ، وقيمته ، ومعلومات طبعه ، وقد

وزعنا هذه الفهارس حسب موضوعاتها كالتالي : كتب الحديث، فالتفسير ، فالفقه وأصوله ، فالتاريخ والتراجم ، فالتصوف ، فاللغة . . . والتزمنا الترتيب الزمني لوفيات أصحاب المصادر الحديثية ضمن كل موضوع .

وقد تكلمنا بشيء من التفصيل عن أهم هذه الفهارس ، كجامع الأصول لابن الأثير (٦٠٦ هـ) ، وتحفة الأشراف للمزّي (٧٤٢ هـ) ، والجامع الصغير للسيوطي (٩١١ هـ) وذخائر المواريث للنابلسي (١١٤٣ هـ) ، ومفتاح كنوز السنة لفنسنك ، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث ، فبيّنّا قيمة كل كتاب ، ومنهجه في الفهرسة، ومادّته التي احتواها .

كما ضمّنا في هذه الدراسة نوعين من الفهارس :

١ ـ الفهارس المستقلة التي وضعت حول الكتب ، وطبعت مفردة في أجزاء خاصة ، كمفتاح الترتيب لأحاديث الخطيب وغيره ...

٢ ـ الفهارس الملحقة بالكتب ، والتي درج معظم المحققين مؤخراً على إلحاقها في أواخر طبعات الكتب ، كفهارس صحيح مسلم لمحمد فؤاد عبد الباقي ، وغيره ...

[أولاً : فهارس كتب الحديث]

أ ـ فهارس المصادر الأصلية[1] .

١ ـ مفتاح «موطأ الإمام مالك» (١٧٩ هـ). لمحمد فؤاد عبد الباقي . وضعه في آخر الطبعة التي حققها ، وهو يرتب أوائل الأحاديث القولية على حروف الهجاء ،بلغت عدة أحاديثه (٨٢٧) بينما يبلغ عدد أحاديث الموطأ كلها (١٨١٢) والسبب في ذلك كثرة آثار الصحابة وفتاويهم في الكتاب . طبع لأول مرة في القاهرة عام ١٣٨٩ هـ ، بمطبعة مصطفى البابي الحلبي ، وعندي نسخة منه .

٢ ـ فهرس أحاديث «كتاب الزهد» لوكيع بن الجراح (١٩٧ هـ). وضعه محقق الكتاب عبد الرحمن عبد الجبّار الفريوائي بآخره، ووضع فهرساً آخر للآثار ، ورتب الفهرسين على حروف المعجم ، طبع في المدينة المنّورة ، مكتبة الدار ، ط ١، ١٤٠٤ هـ ، ٣ مج، ٣ ج ، وعندي نسخة منه .

٣ ـ فهرس أحاديث «مسند أبي داود الطيالسي» (٢٠٤ هـ) رتّبه يوسف عبد الرحمن المرعشلي ووليد راشد الجبلاوي على حروف المعجم ، ويطبع في جزء مستقل بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ .

٤ ـ منحة المعبود في ترتيب «مسند الطيالسي أبي داود» (٢٠٤ هـ) . وضعه

---

(١) المقصود بالمصادر الأصلية: الكتب التي جمعت الأحاديث بأسانيدها ، ويمكن تحديدها بالقرون الخمسة الأولى تقريباً .

أحمد بن عبد الرحمن البنّا الساعاتي (ت ١٣٧١ هـ) . وهو يرتب أحاديث المسند على الأبواب الفقهية . طبع في القاهرة ، مط الفتح الرباني ، ط ١ ، ١٣٧٢ هـ ، ١ مج ، ٢ ج ، ويعاد تصويره في دار الكتب العلمية ببيروت ، وعندي نسخة منه .

٥ - **فهرس أحاديث «السنن المأثورة عن الشافعي » (٢٠٤ هـ)**. وضعه المحقق عبد المعطي أمين قلعجي بآخر الكتاب ورتب فيه أحاديثه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، دار المعرفة ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

٦ - **فهرس مسانيد الصحابة في « ترتيب مسند الشافعي »** وضعه يوسف علي الزواوي الحسني وعزّت العطار الحسيني في آخر الطبعة التي رتّبها محمد العابد السندي وطبعت في القاهرة ،مكتب نشر الثقافة الاسلامية عام ١٣٧٠ هـ ، ١ مج ، ٢ ج ، ويعاد تصويره في بيروت ، دار الكتب العلمية ، وعندي نسخة من هذه الطبعة .

٧ - **فهرس ما يتضمنه «مسند الحميدي» (٢١٩ هـ) على نهج الصحيحين والسنن** . وضعه المحقق حبيب الرحمن الأعظمي بآخر الكتاب، ورتب فيه أحاديث المسند على الأبواب الفقهية ، طبع بدائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد - الهند ، ط ١، ١٣٨٢ - ١٣٨٣ هـ ، ٢ مج ، ٢ ج ، ويعاد تصويره بعالم الكتب في بيروت ، وعندي نسخة منه .

٨ - **فهرس أحاديث «مسند خليفة بن خياط » (٢٤٠ هـ)** . لأكرم ضياء العمري ، وضعه بآخر الطبعة التي حققها للكتاب ، طبع في بيروت ، الشركة المتحدة للتوزيع ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه.

٩ - **فهرس أحاديث «العلل» لعلي بن المديني (٢٣٤ هـ)**. وضعه محمد مصطفى الأعظمي بآخر الطبعة التي حققها للكتاب ورتب فيه أحاديث الكتاب على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، المكتب الاسلامي، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه

١٠ - **ترتيب مسند أحمد على الحروف لابن كثير (٧٧٤ هـ)**. ذكره السيوطي في «ذيل تذكرة الحفاظ» ص (٣٦١) فقال: (ورتّب مسند أحمد على الحروف ، وضمّ إليه زوائد الطبراني وأبي يعلى) ولم أطلع عليه .

١١ - فهرس أحاديث « مسند الإمام أحمد» (٢٤١ هـ). إعداد أبي هاجر ، محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، وهو كتاب مستقل من القطع الكبير يفهرس لأطراف الأحاديث حسب حروف المعجم ، رتب أحاديث طبعة الميمنية في القاهرة التي طبع بهامشها منتخب كنز العمال ، وقد طبع الفهرس في بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، ١ مج ، ١ ج، وعندي نسخة منه .

١٢ - الفتح الرباني لترتيب «مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني » (٢٤١ هـ). رتّبه أحمد بن عبد الرحمن البنّا الساعاتي (ت ١٣٧١ هـ) على الأبواب الفقهية ، طبع في القاهرة ، مطبعة الفتح الرباني ، ط ١ ، ١٣٥٦ هـ ، ١٤ مج ، ٢٤ ج، ويعاد تصويره بدار إحياء التراث العربي في بيروت ، وعندي نسخة منه .

١٣ - فهرس أحاديث «الأشربة» للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ). وضعه محقق الكتاب صبحي السامرائي بآخره، وهو يرتب أحاديثه على حروف المعجم، طبع في بيروت ، عالم الكتب ، ط ١، ١٤٠٥ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

١٤ - مفتاح «صحيح البخاري» (٢٥٦ هـ). إعداد الحافظ محمد الشريف بنّ مصطفى التوقادي ، ومعه أيضاً فهارس شروح البخاري : إرشاد الساري للقسطلاني ، وفتح الباري لابن حجر العسقلاني ، وعمدة القاري للعيني ، وهو يفهرس لأطراف الأحاديث القولية على حروف المعجم . طبع في اسطنبول ، الشركة الصحافية العثمانية ، ط ١ ، ١٣١٣ هـ ، وتقوم بتصويره مؤخراً دار الكتب العلمية في بيروت ، وعندي نسخة منه .

١٥ - هداية الباري إلى ترتيب أحاديث «صحيح البخاري » (٢٥٦ هـ). للسيد عبد الرحيم عنبر الطهطاوي . وهو يرتّب أحاديث «تجريد صحيح البخاري» للزبيدي على حروف المعجم ، فيذكر الحديث بكامله ، ويحيل للكتاب والباب ، ومعه بأسفله شرح لطيف له ، طبع في القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، ط ١ ، ١٣٣٠ هـ ، ويقع في مجلدين من الحجم المتوسط، ويعاد تصويره في دار الرائد العربي في بيروت . وعندي نسخة منه .

١٦ - دليل فهارس «صحيح البخاري» (٢٥٦ هـ) . إعداد مصطفى بن علي بن

محمد بن مصطفى البيومي ، طبع في القاهرة ، مطبعة الصاوي ، ط ١ ، ١٣٥٢ هـ ، لم أطّلع عليه .

١٧ـ كشاف «صحيح أبي عبد الله البخاري» بالترتيب الأبجدي للألفاظ والموضوعات وأسماء الأشخاص والأعلام . وضعه مصطفى كمال وصفي ، طبع في القاهرة بمطابع الشعب ، عام ١٣٩٣ هـ ، ١ ج ، ٧٢ صفحة ، لم أطّلع عليه .

١٨ - «جامع مسانيد صحيح البخاري». لمحمد فؤاد عبد الباقي (١٣٨٨ هـ)، رتب فيه أحاديث الكتاب على مسانيد الصحابة ، ورتب أسماءهم على حروف المعجم ، ولا يزال الكتاب مخطوطاً ، وقد ذكره المؤلف في مقدمة كتابه «اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان» ، كما أن له كتاباً في أطراف البخاري ومسلم سمّاه «قرّة العينين في أطراف الصحيحين» ذكره في المصدر نفسه ، وسيأتي .

١٩ - فهارس البخاري (٢٥٦ هـ) : وضعه رضوان محمد رضوان . طبع في القاهرة ، دار الكتاب العربي ، ط ١ ، ١٣٦٩ هـ/١٩٤٩ م ، وفي دار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٥ هـ ١ مج ، وعندي نسخة منه .

٢٠ - دليل القاري إلى مواضع الحديث في «صحيح البخاري» (٢٥٦ هـ). لعبد الله بن محمد الغنيمان ، وهو يفهرس لأطراف الأحاديث أبجدياً مع الإحالة للكتاب والباب ، وأرقام الأجزاء والصفحات لكتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر في الطبعة التي قام بتحقيقها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وقد طبع الفهرس في بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٤ هـ ، ويقع في مجلد من القطع الكبير ، وعندي نسخة منه ، وهو أفضل وأشمل فهرس للبخاري .

٢١ - فهارس «صحيح البخاري» (٢٥٦ هـ). إعداد مصطفى ديب البغا في الطبعة التي حققها ونشرها في دمشق . لم أطّلع عليه .

٢٢ - فهارس «صحيح البخاري» إعداد المكتب السلفي لتحقيق التراث بالقاهرة وقد ألحقها في الطبعة التي قام بتحقيقها مؤخراً ، وطبعت في دار القلم في بيروت عام ١٤٠٦ هـ . لم أطلع عليه .

٢٣ - فهرس احاديث « **الأدب المفرد** » للبخاري . وضعه رمزي دمشقية في جزء

مفرد ، وجعله في قسمين ، قسم لأوائل الأحاديث على حروف المعجم ، وقسم لمسانيد الصحابة ، يطبع بدار البشائر عام ١٤٠٦ هـ . لم أطلع عليه .

٢٤ ـ فهرس أحاديث «الأدب المفرد» للبخاري (٢٥٦ هـ). وضعه محقق الكتاب محمد فؤاد عبد الباقي الذي خرج أحاديثه أيضاً. لم أطّلع عليه .

٢٥ ـ مفتاح «صحيح مسلم» (٢٦١ هـ). للحافظ محمد الشريف بن مصطفى التوقادي ، وهو يفهرس لأطراف الأحاديث القولية على حروف المعجم ، ومعه أيضاً فهرسة شرح النووي على صحيح مسلم طبع لأول مرة في اسطنبول ، الشركة الصحافية العثمانية ، ١٣١٣ هـ ، (ومعه مفتاح صحيح البخاري) ، وتقوم بتصويره مؤخراً دار الكتب العلمية في بيروت . وعندي نسخة منه .

٢٦ ـ الفهرس التفصيلي «لصحيح مسلم» (٢٦١ هـ). لمحمد فؤاد عبد الباقي ، وقد وضعه في الجزء الخامس والأخير من الطبعة التي قام بتحقيقها ، وقد ضمنه ستة فهارس هي : (١) فهرس الموضوعات حسب ترتيبها في الكتاب . (٢) الرقم المسلسل لجميع الأحاديث من غير المكرر . (٣) بيان الأحاديث التي أخرجها الإمام مسلم في أكثر من موضع وبيان مواضع كل منها. (٤) معجم ألفبائي بأسماء الصحابة رضي الله عنهم وبيان أحاديث كل منهم. (٥) بيان الأحاديث القولية مرتبة ترتيباً ألفبائياً حسب أوائلها (٦) معجم الألفاظ ولا سيما الغريب منها . طبع الكتاب في القاهرة ، مطبعة المنار عام ١٣٥٤ هـ ، وعندي نسخة منه .

٢٧ ـ فهرس أحاديث «مسند عبد الله بن عمر» للطرسوسي (٢٧٣ هـ). وضعه محقق الكتاب أحمد راتب عرموش بآخره، وهو مرتب على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، دار النفائس ، ط ١ ، ١٣٩٣ هـ ، في جزء ، وعندي نسخة منه .

٢٨ ـ الفهرس العام لأحاديث «سنن أبي داود» (٢٧٥ هـ) مرتباً على الأحرف الهجائية . لعبد المهيمن الطحّان ، وهو يفهرس للطبعة التي قام بتحقيقها الأستاذان عادل السيد وعزت الدعّاس لأطراف الحديث على حروف المعجم ، طبع بحمص في دار الحديث ، ط ١ ، ١٣٩٤ هـ ، ويقع في المجلد الخامس والأخير من السنن وعندي نسخة منه .

٢٩ ـ **فهارس « سنن أبي داود »** وضعها المكتب السلفي لتحقيق التراث بالقاهرة في آخره ، ويطبع في دار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ . لم أطلع عليه .

٣٠ ـ **فهرس أحاديث « مختصر سنن أبي داود »** للمنذري (٦٥٦ هـ) وضعه المحقق أحمد شاكر بآخر الكتاب ورتبه على مسانيد الصحابة طبع بمطبعة أنصار السنة المحمدية ، ط ١ ، ١٣٦٨ هـ ، ٨ مج ، وعندي نسخة منه .

٣١ ـ **مفتاح المنهل العذب المورود شرح «سنن أبي داود» (٢٧٥ هـ)**. لمصطفى بن علي بن محمد بن مصطفى البيومي ، وقد ضمنه عدّة فهارس على غرار فهارس صحيح مسلم الذي وضعه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي طبع في القاهرة لأول مرة عام ١٣٥١ ـ ١٣٥٣ هـ بمطبعة الاستقامة ، وهو الجزء الحادي عشر والأخير من الكتاب ، وعندي نسخة منه .

٣٢ ـ **فهرس أحاديث « المراسيل » لأبي داود السجستاني (٢٧٥ هـ)** . وضعه يوسف عبد الرحمن المرعشلي بآخر الطبعة الصادرة عن دار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ وقد ضمنه فهرسين : أحدهما لأوائل الأحاديث على ترتيب حروف المعجم ،والآخر لمراسيل التابعين ومروياتهم حسب ترتيب أسمائهم على حروف المعجم .

٣٣ ـ **مفتاح «سنن ابن ماجه» (٢٧٥ هـ)**. لمحمد فؤاد عبد الباقي ، وقد وضعه بآخر الطبعة التي حققها ، وهو يرتب أوائل الأحاديث القولية على حروف الهجاء، طبع لأول مرة في القاهرة ، بمطبعة عيسى البابي الحلبي عام ١٣٧٤ هـ وعندي نسخة منه .

٣٤ ـ فهارس **« سنن الترمذي » (٢٧٩ هـ)** . وضعها المكتب السلفي لتحقيق التراث بالقاهرة في آخر النسخة التي حققها ، ويطبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ

٣٥ ـ **مفتاح «سنن الترمذي» (٢٧٩ هـ)** وضعه عبد البرّ عباس وراجعه عزّت الدعاس ، وهو يفهرس للطبعة التي حققها عزّت عبيد الدعّاس وموضوع بآخرها ، ويرتّب أوائل الأحاديث على حروف المعجم ، طبع في حمص ، مطابع الأمل ، ط ١ ، ١٣٨٨ هـ ، ٥ مج ، ١٠ ج ، وقد اطلعت عليه .

٣٦ ـ **المرشد إلى أحاديث «سنن الترمذي » (٢٧٩ هـ)**. لصدقي البيك . وهو يفهرس لألفاظ الحديث لا سيما الغريبة منها على طريقة المعجم المفهرس ، للطبعة التي حققها الأستاذ عزت الدعّاس، طبع في حمص ، مطبعة الفجر ، ط ١ ، ١٣٨٩ هـ ، وعندي نسخة منه .

٣٧ ـ فهارس « سنن الترمذي » وضعها المكتب السلفي لتحقيق التراث بالقاهرة ، في الطبعة التي تطبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ

٣٨ ـ فهرس أحاديث «مسند أبي بكر الصديق» للمروزي (٢٩٢ هـ). وضعه المحقق شعيب الأرنؤوط بآخر الكتاب ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في دمشق ، المكتب الإسلامي ، ط ١ ، ١٣٩٠ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

٣٩ ـ فهرس « سنن النسائي » الصغرى ، المعروفة بالمجتبى للنسائي (٣٠٣ هـ) . لعزت الدعّاس ، وهو يفهرس للطبعة التي حققها ورقم أحاديثها . لم أطّلع عليه .

٤٠ ـ فهارس « سنن النسائي » الصغرى ، المعروفة بالمجتبى . وضعها المكتب السلفي لتحقيق التراث بالقاهرة في آخر الطبعة التي حققها ، يطبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ .

٤١ ـ فهرس أحاديث «مسند أبي يعلى الموصلي » (٣٠٧ هـ). وضعه المحقق حسين سليم أسد في آخر الكتاب ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في دمشق ، دار المأمون ، ط ١، ١٤٠٦ هـ ، لم أطّلع عليه .

٤٢ ـ فهرس أحاديث «مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز » للباغندي (٣١٢ هـ). وضعه محقق الكتاب محمد عوّامة بآخر الكتاب ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع بدار الدعوة في حلب ، ط ١ ، ١٣٩٧ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

٤٣ ـ فهرس أحاديث كتاب «من حديث خيثمة بن سليمان القرشي الأطرابلسي» (٣٤٣ هـ). وضعه محقق الكتاب عمر عبد السلام التدمري بآخر الكتاب ، طبع في بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط ١، ١٤٠٠ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

٤٤ ـ فهرس أحاديث «المعجم الكبير» للطبراني (٣٦٠ هـ). وضعه بآخر كل جزء محقق الكتاب حمدي عبد المجيد السلفي ، ورتب فيه أحاديث كل جزء من الكتاب على ترتيب حروف المعجم ، طبع في بغداد ، وزارة الأوقاف العراقية الدار العربية ، ط ١ ، ١٣٩٨ ـ ١٤٠٤ هـ ، ٢٥ مج ، ٢٥ ج ، وعندي نسخة منه ، ويعاد طبعه الآن من جديد في بغداد .

٤٥ ـ فهرس أحاديث «المعجم الأوسط» للطبراني (٣٦٠ هـ). وضعه محقق الكتاب محمود الطحّان، ولم يكمله حتى كتابة هذه السطور .

٤٦ ـ فهرس « معجم الطبراني الصغير »وضعه عبد العزيز بن محمد السدحان في جزء

مستقل على حروف المعجم ، طبع في الرياض ، مكتبة دار اليقين ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

٤٧ - **فهرس أحاديث « أخلاق العلماء » للآجري (٣٦٠ هـ)** . وضعه محقّق الكتاب ورتبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ ، ١ مج ، وقد اطّلعت عليه .

٤٨ - **فهرس أحاديث « سنن الدارقطني »** (٣٨٥ هـ) وضعه يوسف عبد الرحمن المرعشلي ورياض عبد الله ، وقد اشتمل على (٦) فهارس منها : فهرس أطراف الأحاديث على حروف المعجم ، وفهرس مسانيد الصحابة على حروف المعجم يجمع أحاديث كل صحابي تحت اسمه ، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث . طبع بدار المعرفة في بيروت ط ١ عام ١٤٠٦ هـ ، وعندي نسخة منه .

٤٩ - **فهرس أحاديث علل الدارقطني** . وضعه محقق الكتاب الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي ورتبه على حروف المعجم ، يطبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ .

٥٠ - **«أطراف الصحيحين »** لخَلَفَ بن حَمْدون الواسِطي المتوفى سنة (٤٠١ هـ). ويوجد منه نسخة خطية بدار الكتب بالقاهرة . لم أطّلع عليه .

٥١ - **«الجمع بين الصحيحين »** لأبي مسعود الدمشقي ، إبراهيم بن عبيد (٤٠١ هـ) وقد رتب فيه الأحاديث على مسانيد الصحابة. لم أطّلع عليه .

٥٢ - **فهرس أحاديث «معجم الشيوخ» لابن جُميع الصيداوي (٤٠٢ هـ)** . وضعه المحقق عمر عبد السلام تدمري بآخر الكتاب ، ورتب فيه الأحاديث على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، مؤسسة الرسالة،وطرابلس - لبنان ، دار الإيمان ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، ١ مج ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

٥٣ - **«الجمع بين الصحيحين »** للحافظ أبي بكر أحمد بن محمد البرقاني (٤٢٥ هـ)، وقد رتبه على مسانيد الصحابة ، لم أطّلع عليه .

٥٤ - **فهرس أحاديث «مسند الشهاب القضاعي» (٤٥٤ هـ)** . وضعه محقق الكتاب حمدي عبد المجيد السلفي بآخر الكتاب ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، ٢ مج ، ٢ ج ، وعندي نسخة منه .

٥٥ ـ فهرس أسماء الصحابة والتابعين مع مسانيدهم ومروياتهم في «السنن الكبرى للبيهقي» (٤٥٨ هـ). وضعه محققو الكتاب أبو الحسن الامروهي ، وأحمد الله الندوي ، ومحمد طه ، وهاشم الندوي بآخر كل جزء من أجزائه العشرة ، وهو يجمع أحاديث كل صحابي تحت اسمه ، طبع في مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ، ط ١ ، ١٣٤٤ هـ ، ١٠ مج ، ١٠ ج ، ويعاد تصويره بدار المعرفة في بيروت ، وعندي نسخة منه .

٥٦ ـ فهرس «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (٤٦٣ هـ) . وضعه عبد العزيز بن محمد السدحان في جزء مستقل ، ورتب أحاديث الكتاب على حروف المعجم ، طبع في الرياض ، مكتبة دار اليقين ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ ، ١ ج، وعندي نسخة منه .

٥٧ ـ فهرس أحاديث «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ) . وضعه محقق الكتاب محمود الطحّان بآخره، ورتب فيه أحاديث الكتاب على حروف المعجم ، طبع في الرياض، مكتبة المعارف، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ ، ٢ مج ، ٢ ج ، وعندي نسخة منه .

٥٨ ـ فهرس أحاديث «الرحلة في طلب الحديث» للخطيب البغدادي أيضاً . وضعه محقق الكتاب نور الدين عتر بآخره ، ورتب فيه الأحاديث على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٣٩٥ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

٥٩ ـ فهرس أحاديث «شرف أصحاب الحديث» للخطيب البغدادي أيضاً . وضعه المحقق محمد سعيد أوغلي بآخر الكتاب ورتب الأحاديث على حروف المعجم ، طبع في أنقره بتركيا ، جامعة أنقره ، ط ١ ، ١٣٩١ هـ ، وعندي نسخة منه .

٦٠ ـ «الجمع بين الصحيحين» . لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي (٤٨٨ هـ)، جمعهما مع زيادات وتتمات دون الالتزام بلفظهما ، ورتب كتابه على الأبواب . لم أطّلع عليه .

٦١ ـ «أطراف الغرائب والأفراد». للإمام الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة (٥٠٧ هـ)، وهو يشتمل على أطراف الكتب الستّة ، رتب فيه كتاب «الأفراد» للدارقطني على حروف المعجم . لم أطّلع عليه .

٦٢ ـ **فهرس أحاديث « شرح السنّة » للبغوي (٥١٦)** . وضعه محققا الكتاب شعيب الأرنؤوط وزهير الشاويش ، وقد طُبع في مجلد مستقل بآخر الكتاب ، ورُتّبت فيه أحاديث الكتاب على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، المكتب الإسلامي ، ط ١ ، ١٣٩٠ ـ ١٤٠٠ هـ ، ١٦ مج ، ١٦ ج ، وعندي نسخة منه .

٦٣ ـ **فهرس أحاديث « مصابيح السنة « للبغوي أيضاً** . وضعه محقّقو الكتاب : يوسف المرعشلي ومحمد سليم سمارة وجمال الذهبي بآخره ورتّبوا فيه أوائل الأحاديث على حروف المعجم ، ووضعوا فهرساً آخر للكتاب رتبوا فيه أحاديث الصحابة ضمن مسانيدهم ، يطبع بدار المعرفة في بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ ، ٤ مج ، ٤ ج ، وعندي نسخة منه .

٦٤ ـ **« الجمع بين الأصول الستّة » والمسمّى أيضاً «التجريد للصحاح الستة »** لرُزَيْن ابن معاوية العبدري السرقسطي الأندلسي المتوفى سنة (٥٣٥ هـ) جمع فيه الكتب الستّة في كتاب واحد ، وهي أول محاولة موسوعية لتجميع كتب السنّة بعد انتهاء عهود الرواية والتدوين ، والكتب التي جمعها هي : الموطأ ، والصحيحين ، وسنن أبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، فجعل سادسها موطأ مالك وليس سنن ابن ماجه كما فعل الحافظ ابن طاهر (٥٠٧ هـ) والحافظ عبد الغني في «الكمال » ، وأصحاب كتب الأطراف ، والمتأخرون ، وهو ما اشتهر عند علماء الحديث من بعد ، وقد رتب كتابه هذا على الأبواب والموضوعات . لم أطّلع عليه .

٦٥ ـ **«الأشراف على معرفة الأطراف »**. للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المشهور بابن عساكر الدمشقي المتوفى سنة (٥٧١ هـ). وقد جمع فيه أطراف السنن الأربعة : أبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه على طريقة المسانيد ، يجمع أحاديث كل صحابي تحت اسمه ، ويرتب أسماء الصحابة على حروف المعجم ، يوجد منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية . لم أطّلع عليه .

٦٦ ـ **«الجمع بين الصحيحين »** للحافظ عبد الحق الأزدي الإشبيلي (٥٨١ هـ). وقد التزم بلفظ الكتابين ، كما نبه على ذلك الحافظ السيوطي في «تدريب الراوي ». وهو كتاب مهم يعتبر موسوعة مصغرة لأصحّ الصحيح ولا يزال مخطوطاً . وفي نية «مركز بحوث السنّة والسيرة» بجامعة قطر العمل على تحقيقه ونشره . وقد طبع بدار الندوة في الرياض عام ١٤٠٦ هـ ، وقد عايَنْتُهُ .

٦٧ ـ « **جامع الأصول في أحاديث الرسول** ». للإمام مجد الدين ابن الأثير الجزري ، أبو السعادات المبارك بن محمد المتوفى سنة (٦٠٦ هـ)، الذي وقف على محاولات التجميع السابقة عليه لا سيما كتاب رُزَيْن ، فهذب كتابه ، ورتب أبوابه ، وأضاف إليه ما أسقط من الأصول ، وأتبعه شرح ما في الأحاديث من الغريب والإعراب والمعنى ، وقد ضمّ فيه ستة كتب هي : الموطأ ، والصحيحين ، وسنن أبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، ورتب أحاديثه على أساس الكتب والأبواب ، ولكنه رتب هذه الموضوعات على حروف المعجم ، فمثلاً حرف الهمزة فيه الكتب التي تبدأ بها مثل: كتاب الإيمان والإسلام ، وكتاب الإعتصام بالكتاب والسنّة . . . وحرف الباء فيه : كتاب البر ، كتاب البيع ، وقد استخدم ابن الأثير في كتابه الرموز ، فرمز للبخاري (خ) ، ولمسلم (م)، وللموطأ (ط)، وللترمذي (ت) ولأبي داود (د)، وللنسائي (س). وقد بلغت أحاديث الكتاب (**٩٥٢٣**) حسب الطبعة التي حققها وخرّج أحاديثها الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، وطبعت في دمشق في مكتبة الحلواني بالاشتراك مع مطبعة الملاح ومكتبة دار البيان عام **١٣٨٩** هـ في (١١) جزءاً وعندي نسخة منه ، وقد اختصره العلامة ابن الديبع الشيباني (**٩٤٤** هـ) في كتاب سماه «تيسير الوصول إلى جامع الأصول » وسيأتي .

٦٨ ـ **فهارس «جامع الأصول » لابن الأثير** (٦٠٦ هـ) . وضعه يوسف الزبيبي ، ورتب فيه أوائل أحاديث الكتاب على حروف المعجم، طبع في دمشق ، دار المأمون ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ ، ٢ مج ، ٢ ج ، وعندي نسخةُ منه .

٦٩ ـ «**الجمع بين الصحيحين**» للصاغاني ، الحسن بن محمد (٦٥٠ هـ) ويسمى أيضاً «مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية . لم أطّلع عليه .

٧٠ ـ «**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**» ألّفه الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المِزّي ، المتوفى سنة ٧٤٢ هـ .

الغرض الأساسي من تصنيفه : جمع أحاديث الكتب الستة وبعض ملحقاتها بطريق يسهل على القارىء معرفة أسانيدها المختلفة مجتمعة في موضع واحد .

موضوعه : ذِكْرُ أطراف الأحاديث التي في الكتب الستة وبعض ملحقاتها وهي : (أ) ـ مقدمة صحيح مسلم . (ب) ـ كتاب المراسيل لأبي داود. (جـ) ـ كتاب العلل الصغير

للترمذي . وهو الذي في آخر كتابه «الجامع ». (د) ـ كتاب الشمائل للترمذي أيضاً . (هـ) ـ كتاب عمل اليوم والليلة للنسائي .

رموزه : لقد رمز المزي لكل كتاب من الكتب التي جمع أطرافها برمز خاص به وهذه الرموز هي : (خ) : للبخاري. (خت) : للبخاري تعليقاً . (م): لمسلم . (د) : لأبي داود . (مد): لأبي داود في مراسيله . (ت) : للترمذي . (تم) : للترمذي في الشمائل . (س) : للنسائي . (سي): للنسائي في «عمل اليوم والليلة». (ق): لابن ماجه. (ز): لما زاده المصنف من الكلام على الأحاديث. (كـ): لما استدركه المصنف على ابن عساكر. (ع): لما رواه الستة .

ترتيبه : الكتاب معجم مرتب على تراجم أسماء الصحابة الذين رووا الأحاديث التي اشتمل عليها الكتاب ، فيبدأ الكتاب بترجمة مَنْ أول اسمه همزة ، مع ملاحظة الحرف الثاني منه وهكذا . . . مثل ترتيب الكلمات في المعجم ، لذلك نرى أول مسند في هذا الكتاب هو مسند «أبيض بن حمَّال » . هذا هو الترتيب العام للكتاب وقد بلغت مسانيد الصحابة فيه /٩٠٥/ مُسْنَداً ، وبلغت مسانيد المراسيل المنسوبة إلى أئمة التابعين ومن بعدهم /٤٠٠/ مسنداً ، وبهذه الطريقة يُعْرَف عدد أحاديث كل صحابي على حدة . وإذا كان الصحابي مكثراً من الرواية ، فإنه يقسم مروياته على جميع تراجم من يروي عنه من الصحابة أو التابعين ، ويرتبهم على ترتيب حروف المعجم أيضاً . وإذا كثرت مرويات أحد التابعين عن بعض الصحابة ، وكثر عدد الآخذين عنه ، فإنه يقسم مروياته على تراجم من يروي عنه من أتباع التابعين ، وربما فعل هذا في تقسيم مرويات أتباع التابعين إذا كثر عدد الآخذين عنهم . فيقسم مروياتهم على تراجم «أتباع أتباع التابعين » فيترجم أحياناً هكذا :

. . حماد بن سلمة ، عن محمد بن عمر ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

تكرار الحديث وسببه : لقد أورد المصنف بعض الأحاديث في مواضع متعددة . وسبب ذلك هو التزامه إيراد الأحاديث على أسماء الصحابة ، ولما كانت بعض الأحاديث مروية عن طريق عدد من الصحابة اضطر أن يذكرها مراراً بعدد الصحابة الذين رووها في الكتب الستة ، وذلك حتى يجدها الباحث في أي موضع من مظانها حسب طريقة الكتاب ، ولذلك بلغت عدة أحاديثه /١٩٥٩٥/ حديثاً . على حين بلغت أحاديث كتاب « ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث » /١٢٣٠٢/ حديثاً .

ترتيب سياق الأحاديث فيه : يقدم المصنف في ذكر أحاديث كل ترجمة ما كثر عدد مخرجيه من أصحاب الكتب أولاً ، ثم ما يليها في الكثرة وهكذا . فما رواه الستة يقدم في الذكر على ما رواه الخمسة ، وما رواه الخمسة يقدمه على ما رواه الأربعة ، وهكذا . . . ويقدم في رواية الحديث الواحد إسناد البخاري ثم مسلم . . . وينتهي بابن ماجه .

الغاية من المراجعة فيه : إن الغاية من المراجعة في هذا الكتاب هي معرفة أسانيد حديث من الأحاديث التي في الكتب الستة وملحقاتها المذكورة ، أما معرفة متن الحديث بتمامه فلا بد فيه من الرجوع إلى المكان الذي أشار إليه صاحب الكتاب من الكتب الستة وملحقاتها .

طريقة إيراد الحديث فيه : يبدأ المصنف بذكر لفظ «حديث» عند أول كل حديث يريد إيراده . ويكتب فوق هذا اللفظ الرموز التي تشير إلى من أخرج هذا الحديث، ثم يذكر طرفاً من أول متن الحديث بقدر ما يدل على بقية لفظه، وهذا الجزء من الحديث الذي يذكره إما من قوله ﷺ إن كان الحديث قولياً . أو من كلام الصحابي إن كان الحديث فعلياً ، أو يذكر جملة أشبه ما تكون بموضوع الحديث، فيقول مثلاً : « حديث العُرَنيّين» ثم يقول ـ في الغالب ـ «الحديث» أي اقرأ الحديث وبعد ذكره طرفاً من متن الحديث ، يشرع في بيان الأسانيد التي رُوي بها الحديث في المصنفات التي رمز إليها على ترتيب الرموز تماماً . فيبدأ بكتب أول تلك الرموز ، ويتبعه باسم «الكتاب» الذي ورد فيه ذلك الحديث من ذلك المصنِّف ، ثم يذكر الإسناد بتمامه منتهياً إلى اسم المتَرْجم بقوله «عنه به » أي بهذا الإسناد كما في الترجمة ، ثم يذكر بقية الرموز وأسانيدها بنفس الطريقة حتى يأتي عليها . وإن تكرر الحديث في أكثر من كتاب من أصل المُخْرج ذكر جميع تلك الكتب مع أسانيدها ، فإن تعددت طرق حديث واجتمع بعض رواة الحديث على شيخ مشترك بينهم ساق الأسانيد إلى أولئك الرواة المشتركين فقط، ثم قال في الأخير : « ثلاثتهم » أو « أربعتهم » عن فلان ، أي عن الشيخ المشترك . وكثيراً ما يجمع هكذا بين الرواة المشتركين من أصول شتى ثم يختم أسانيدهم بشيخ مشترك بينهم .

نموذج منه : قال المصنف : «حرف الألف ـ من مسند أبيض بن حمَّال الحميري المأربي عن النبي ﷺ ـ د ت س ق حديث: أنه وفد إلى النبي ﷺ فاستقطعه الملح الذي بمأرب ». الحديث.

د : في الخراج عن قتيبة بن سعيد ومحمد بن المتوكل العسقلاني ، كلاهما عن محمد بن يحيى بن قيس المأربي عن أبيه عن ثمامة بن شراحيل عن سُمَي بن قيس عن شَمير بن عبد المَدَان عن أبيض بن حمّال به .

ت : في الأحكام عن قتيبة ومحمد بن يحيى بن أبي عمر ، كلاهما عن محمد بن يحيى بن قيس باسناده ، وقال : غريب .

كـ س : في إحياء المَوات (في الكبرى) عن إبراهيم بن هارون عن محمد بن يحيى بن قيس به . وعن سعيد بن عمرو عن بقية عن عبد الله بن المبارك عن مَعْمَر عن يحيى بن قيس المأربي عن أبيض بن حمّال به . وعن سعيد بن عمرو عن بقية عن سفيان عن مَعْمَر نحوه . قال سفيان : وحدثني ابن أبيض بن حمال عن أبيه عن النبي ﷺ بمثله . وعن عبد السلام بن عتيق ، عن محمد بن المبارك عن إسماعيل بن عياش وسفيان بن عينية ، كلاهما عن عمرو بن يحيى بن قيس المأربي عن أبيه عن أبيض بن حمال نحوه .

ق : في الأحكام عن محمد بن يحيى بن أبي عمر ، عن فرج بن سعيد بن علقمة بن سعيد بن أبيض بن حمال عن عمه ثابت بن سعيد عن أبيه سعيد عن أبيه أبيض نحوه .

كـ : حديث س في رواية ابن الأحمر ، ولم يذكره أبو القاسم .

وقد طبع الكتاب بتحقيق عبد الصمد شرف الدين في الدار القيّمة بالهند ، ط ١ ، سنة ١٣٩٦ هـ ، ١٥ مج ، ١٥ ج ، وعندي نسخة منه ، وقد علّق عليه الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) في كتاب سمّاه «النكت الظراف على الأطراف » وطبع بأسفل صفحاته . كما اختصره عبد الغني النابلسي (١١٤٣ هـ) بكتاب سمّاه «ذخائر المواريث» وسيأتي .

٧١ - فهرس أحاديث «بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس» لصلاح الدين كيكلدي العلائي (٧٦١ هـ). وضعه محقق الكتاب حمدي عبد المجيد السلفي بآخره ، ورتب فيه الأحاديث على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٥ هـ ، ١ مج ، وعندي نسخة منه .

٧٢ -« مسند الشيخين » لابن كثير (٧٧٤ هـ). ذكره السيوطي في «ذيل تذكرة الحفاظ» ص ٣٦١ ، ولم أطّلع عليه .

٧٣ - «**جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن**» وهو المسند الكبير للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير (٧٧٤ هـ) جمع فيه أحاديث الكتب الستّة والمسانيد الأربعة: أحمد والبزّار وأبي يعلى والطبراني في الكبير. لم أطّلع عليه.

٧٤ - «**مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**». لنور الدين الهيثمي (٨٠٧ هـ) وقد جمع فيه زوائد مسند أحمد، وأبي يعلى، والبزار، ومعاجم الطبراني الثلاثة على الكتب الستّة على اعتبار أن سادسها ابن ماجه ويتميز أنه رتّبه على الكتب والأبواب بعد أن كانت أصوله على مسانيد الصحابة، وله فيه تعقيبات وتصحيحات وتضعيفات، طبع في القاهرة، مكتبة القدسي، ١٣٥٢ هـ، ٥ مج، ١٠ ج، وأعيد تصويره بدار الكتاب العربي في بيروت، وعندي نسخة منه.

٧٥ - **فهرس أحاديث «كشف الأستار عن زوائد البزار» لنور الدين الهيثمي أيضاً**، وضعه مكتب التحقيق في مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ، ١ ج. ولم يصدر حتى كتابة هذه السطور.

٧٦ - «**إتحاف السادة المَهَرَة الخِيَرَة بزوائد المسانيد العَشرة**» للبوصيري أبي العباس أحمد بن محمد (٨٤٠ هـ). جمع فيه زوائد عشرة مسانيد على الكتب الستة، ومسند أحمد، وهذه المسانيد هي: مسند الطيالسي، والحميدي، ومسدّد، وابن منيع، وابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وابن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي، وإسحاق بن راهويه. ورتبت فيه الأحاديث على الكتب والأبواب الفقهية، وذكر الأحاديث بأسانيدها، وبيّن درجة الحديث وفرغ من تأليفه سنة (٨٢٣ هـ). ثم اختصر الكتاب وسيأتي الكلام عنه في الكتاب التالي. لم أطّلع عليه.

٧٧ - «**مختصر الإتحاف**» للبوصيري أيضاً، وقد اختصر فيه كتابه السابق إتحاف السادة المهرة فحذف أسانيده، وأتم تأليفه سنة (٨٣٢ هـ)، ولا يزال الأصل والمختصر مخطوطين فيما أعلم، ولم أطّلع عليهما.

٧٨ - «**المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**». للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) جمع فيه زوائد مسانيد: أبي داود الطيالسي، والحميدي، ومسدّد بن مسرهد، ومحمد بن يحيى العدني، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد،

والحارث بن محمد بن أبي أسامة على الكتب الستّة ومسند أحمد ، إلاّ أنه تتبع ما فات الهيثمي في مجمع الزوائد من زوائد أبي يعلى ، كما ذكر زوائد نصف مسند إسحاق بن راهويه الذي حصل عليه . ورتب فيه الأحاديث على الكتب والأبواب الفقهية ، وبلغت عدّة أحاديثه (٤٧٠٢) حديثاً ، ولم يبيّن ابن حجر درجة الأحاديث إلاّ قليلاً . وقد طبع الكتاب بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي في الكويت، وزارة الأوقاف، ط ١ ، ١٣٩٢ هـ ، في (٤) مج ، وعندي نسخة منه .

٧٩ ـ فهرس أحاديث «عوالي مسلم» لابن حجر أيضاً . وضعه محقق الكتاب كمال يوسف الحوت بآخره ورتب فيه أطراف الأحاديث على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، مؤسسة الكتب الثقافية ومركز الخدمات والأبحاث الثقافية ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

٨٠ـ «الجامع الصغير». للسيوطي أيضاً ، جمع فيه الأحاديث القولية الوجيزة ، مرتّبة على حروف المعجم وبلغت عدّة أحاديثه (١٠٠٣١) وفقاً للطبعة التي معها شرح فيض القدير ، انتقاها من كتابه « جمع الجوامع » واقتصر فيه على إيراد الأحاديث الوجيزة ، ولم يكثر فيه من أحاديث الأحكام ، ولم يورد فيه ـ بحسب قوله ـ ما تفرّد به وضّاع أو كذّاب ـ واصطلح فيه للكتب التي يعزو إليها بالرموز مثلاً (خ) للبخاري ، (م) للمسلم . . . وقد ضمّنه أحاديث حوالي (٤٠) كتاباً من كتب السنة الأصول كما بين رتبة كل حديث عقب تخريجه فاصطلح للصحيح بـ (ص) وللحسن بـ (ح) وللضعيف بـ (ض) . وفي حكم السيوطي على الأحاديث بعض التساهل لذلك تعقبه المناوي ، عبد الرؤوف بن تاج العابدين (١٠٣١ هـ) في شرحه المسمى «فيض القدير شرح الجامع الصغير» في بعض الأحاديث ، وخالفه في الحكم عليها ، مع بيان وجه ما ذهب إليه . طبع في مطبعة مصطفى محمد بمصر عام ١٣٥٦ ـ ١٣٥٧ هـ ، ط ١ ، ٦ مج ، ٦ ج ، وعندي نسخة منه . ثم اختصر المناوي هذا الشرح المطوّل في كتابه «التيسير بشرح الجامع الصغير» وقد طبع في بولاق عام ١٢٨٦ هـ في جزءين ، كما تعقب الشيخ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري أحاديث الجامع الصغير ، وجرّد الأحاديث الموضوعة وجمعها في جزء صغير سماه «المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير» وقد طبع بدار الرائد العربي في بيروت عام ١٤٠٢ هـ وعندي نسخة منه ثم جاء أخوه الشيخ عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري

ووضع كتابه « الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين » اقتصر فيه على الأحاديث الصحيحة من الجامع . وأضاف إليه بعض الزيادات ، وقد طبع كتابه في بيروت ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ ، ١ مج ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

٨١ - **«الزيادة على الجامع الصغير»** للسيوطي أيضاً ، وهي عبارة عن أحاديث انتقاها السيوطي زيادة على «الجامع الصغير»، وقد قام الشيخ يوسف النبهاني (١٣٥٩ هـ) بضم هذه الزيادة إلى الجامع الصغير في كتابه «الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير» وسيأتي ، كما قام الشيخ ناصر الدين الألباني بتجريد الأحاديث الصحيحة والضعيفة من « الفتح الكبير » في كتابَيْه « صحيح الجامع الصغير وزياداته » و « ضعيف الجامع الصغير وزياداته » ، وسيأتي الكلام عن هذه الكتب.

٨٢ - **«الجامع الكبير» أو « جمع الجوامع »** للسيوطي أيضاً . وهو أول موسوعة حديثية، قصد السيوطي من تأليفه جمع السنّة كلها وقد ضمّنه أحاديث نحو ثمانين كتاباً من كتب السنة الأصلية ضمنّه قسمين من الأحاديث: الأول يشمل الأحاديث القولية رتّبها على حروف المعجم ، والثاني يشمل الأحاديث الفعلية أو المشتملة على قول وفعل ، أو سبب ، أو مراجعة ، أو نحو ذلك وقد رتب هذا القسم على مسانيد الصحابة . وقد شرع « مجمع البحوث الإسلامية » بالأزهر منذ سنوات بتحقيق الكتاب ونشره بالقاهرة تِباعاً في أجزاء ، كما نشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب مصوّراً من مخطوطة دار الكتب المصرية بتوجيه الأستاذ حسن عباس زكي المستشار الإقتصادي لأمير دولة الإمارات العربية المتحدة .

٨٣ - **« تيسير الوصول إلى جامع الأصول »**. لابن الديبع الشيباني ، وجيه الدين أبي عبد الله عبد الرحمن بن علي (٩٤٤ هـ) ، اختصر فيه «جامع الأصول في أحاديث الرسول» لابن الأثير الجزري (٦٠٦ هـ) وقد طبع في القاهرة ، المطبعة السلفية ، ط ١ ، ١٣٤٦ هـ ، ٢ مج ، ٤ ج .

٨٤ - **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال** . للعلاّمة علاء الدين علي المتّقي بن حسام الدين الدين الهندي البرهان فوري (٩٧٥ هـ) . وهو أكبر موسوعة حديثية ، جمع فيه مصنّفه كتبَ السيوطي (٩١١ هـ) «الجامع الصغير» و« زياداته » ، مضافاً إليها ما بقي من قسم الأقوال من « جمع الجوامع » ، ثم قسم الأفعال منه ، مرتّباً ذلك كلها على الأبواب

الفقهية على طريقة «جامع الأصول» لابن الأثير (٦٠٦ هـ)، ولهذا قال بعض العلماء: (إن للسيوطي مِنّة على العالمين، وللمتّقي منّة عليه، أي بترتيب كتبه على الأبواب). بلغت عدّة أحاديثه (٤٦٦٢٤) وفقاً لطبعة مؤسسة الرسالة، وهي مصوّرة عن طبعة حلب عام ١٤٠٠ هـ، وتقع في (١٦) مج، ١٦ ج، وعندي نسخة منه.

٨٥ ـ **المرشد إلى «كنز العمال»**. وهو عبارة عن فهرس أحاديث كنز العمال على حروف المعجم، رتبه نديم مرعشلي وابنه اسامة، طبع في دمشق، الشركة المتحدة للتوزيع، ط ١، ١٤٠٣ هـ، ٢ مج، ٢ ج، وعندي نسخة منه.

٨٦ ـ **«الجامع الأزهر في أحاديث النبي الأنور»**. للعلامة عبد الرؤوف المناوي (١٠٣١ هـ) صاحب «فيض القدير شرح الجامع الصغير» للسيوطي، وصاحب الكتب الحديثية الكثيرة، جمع في كتابه هذا (٣٠٠٠٠) الف حديث في ثلاثة مجلدات كبار، معظمها من خارج الكتب الستّة، وعقّب كل حديث ببيان رتبته من الصحة والحسن والضعف تصريحاً لا رمزاً، وذكر أن من البواعث على تأليفه أن السيوطي ادّعى أنه جمع في «الجامع الكبير» الأحاديث النبوية، مع أنه فاته الثلث فأكثر، قال: (وهذا فيما وصلت إليه أيدينا بمصر، وما لم يصل إلينا أكثر، وفي الأقطار الخارجة عنها من ذلك أكثر) وقد رتّب كتابه على حروف المعجم لكونه أسهل في الكشف كما قال. ونشر الكتاب في القاهرة مصوّراً عن المخطوطة الموجودة بدار الكتب المصرية باهتمام حسن عباس زكي المستشار الإقتصادي لأمير دولة الإمارات العربية المتحدة.

٨٧ ـ **كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق**. للمناوي أيضاً، وهو فهرس يضم عشرة آلاف حديث من (٤٤) كتاباً في عشرة كراريس، كل كراس ألف حديث، وكل ورقة مائة، وكل صحيفة خمسين، وكل سطر حديثين بالرمز إلى مخرّجيه. طبع في القاهرة بدار الطباعة عام ١٢٨٦ هـ في جزء، وأنا أعمل بتحقيقه وأرجو الله أن ييسر إتمامه قريباً.

٨٨ ـ **«جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد»**. لمحمد بن محمد بن سليمان المغربي (١٠٩٤ هـ) اشتمل على أحاديث الكتابين، وأضاف إليه زوائد ابن ماجه حيث لم يذكر في كلا الكتابين، فيكون قد اشتمل على أحاديث (١٤) كتاباً هي صحيحي البخاري ومسلم، والسنن الأربعة، والموطأ، ومسند الدارمي، ومسند أحمد، ومسند أبي يعلى،

ومسند البزار ، ومعاجم الطبراني الثلاثة ، وقد بلغت أحاديثه (١٠١٢١) وفقاً لطبعة دار التأليف بالقاهرة بتعليق السيد عبد الله هاشم اليماني الذي سمّى تعليقه على الكتاب «أعذب الموارد بتخريج جمع الفوائد » وظهر في مجلدين .

٨٩ ـ «ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث » للشيخ عبد الغني النابلسي (١١٤٣ هـ) اختصر فيه « تحفة الأشراف » للمزيّ وجمع فيـه اطراف الكتب الستّـة وموطّـأ مالك ، ورتبه على مسانيد الصحـابة مـرتباً أسـماءهم على حـروف المعجم وقسمه الى سبعـة أبواب :

(الباب الأول) في مسانيد الرجال من الصحابة ،

(الباب الثاني) في مسانيد من اشتهر منهم بالكنية مرّتبة على الحروف بالنسبة لأول حرف من الاسم المكنى به .

(الباب الثالث) في مسانيد المبهمين من الرجال حسب ما ذكر فيهم من الأقوال على ترتيب أسماء الرواة عنهم .

(الباب الرابع) في مسانيد النساء الصحابيات .

(الباب الخامس) في مسانيد من اشتهر منهنّ بالكنية .

(الباب السادس) في مسانيد المبهمات من النساء الصحابيات مرتبة على ترتيب أسماء الرواة عنهنّ .

(الباب السابع) في ذكر المراسيل من الأحاديث مرتبة على أسماء رجالها المرسلين . وألحق بهذا الباب ثلاثة فصول : (١) في كنى المرسِلين (٢) في المبهمين منهم (٣) في مراسيل النساء واعتمد الرموز : (خ) للبخاري ، (م) لمسلم ، (د) لأبي داود ، (ت) للترمذي ، (س) للنسائي ، (هـ) لابن ماجه ، (ط) للموّطأ . ولم يذكر من الإسناد إلاّ شيخ المصنّف الذي روى الحديث، ويترك ذكر باقي رجاله اختصاراً ، وإذا كان الحديث مروياً عن جملة من الصحابة يذكر الحديث في مسند واحد منهم خشية التكرار ، بخلاف ما فعل المِزّي في «تحفة الأشراف »، جاءت عدّة أحاديث الكتاب (١٢٣٠٢) حديثاً على حين بلغت أحاديث «تحفة الأشراف» (١٩٥٩٥)، وعلى هذا فكتاب المِزّي أجود لمن يريد الأسانيد ويريد الحكم على الحديث من كثرة طرقه واختلاف رجاله ، كما أنه يمتاز بذكر الحديث الذي رواه عدد من

الصحابة في مسانيدهم جميعاً، أما في «ذخائر المواريث» فقد لا يجد هذا الحديث في مسانيد بعض رواته من الصحابة ، وهذا نقص في الكتاب . على أن كتاب «ذخائر المواريث» يمتاز بميزة الاختصار فقد جاء حجمه بمقدار ربع كتاب المزي . طبع الكتاب في القاهرة ، بجمعية النشر الأزهرية ، ط ١ ، ١٣٥٢ هـ ، ٢ مج ، ٤ ج ، وعندي نسخة منه .

٩٠ ـ **المعجم الوجيز من أحاديث الرسول العزيز** . لعبد الله مير غني (١٢٠٧ هـ) ، ويقوم بتحقيقه وتخريج أحاديثه والحكم عليها الأستاذ سمير طه المجذوب ، وهو مرتّب على حروف المعجم ، يطبع في عالم الكتب في بيروت عام ١٤٠٦ هـ .

٩١ـ «**الفتح الكبير بضم الزيادة إلى الجامع الصغير**» للشيخ يوسف النبهاني (١٣٥٠ هـ) ، ضم فيه زيادات السيوطي على الجامع الصغير ، ورتب الجميع على حروف المعجم ، لكنه حذف الرموز التي ترمز لرتب الأحاديث سامحه الله ، عدد أحاديث الكتاب (١٤٤٧١)، طبع الكتاب بمصر ، بمطبعة مصطفى البابي الحلبي عام ١٣٢٠ هـ ، ط ١ ، ٣ مج ، ٣ ج ، ويعاد تصويره بدار الكتاب العربي في بيروت ، وعندي نسخة من هذه الطبعة .

٩٢ ـ «**زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم**» لمحمد حبيب الله الجكني الشنقيطي (١٣٦٣ هـ) قال في مقدّمته: هذا كتاب محرّر في أصحّ الصحيح . . . جامع لألف حديث ومائتين من أعلى الصحيح اتفق على تخريجها البخاري ومسلم في صحيحيهما متصلة الإسناد . . . وقد جعلته مرتّباً على حروف المعجم ليقرب تناوله ، ويسهل الاطّلاع بسرعة على كل فرد من أحاديثه الصحيحة. . . تركت ذِكر أسانيد هذا الكتاب، إلا الصحابي راوي الحديث ليسهل حفظه على من أراده ، إذ المقصود بتأليفه مجرّد النفع والإفادة مع مراعاة الاختصار ما أمكن . . . وذكرتْ المحلّى بأل في آخر كل حرف وُجد فيه بعون باريء الأرض والسماوات ، وقد ختمته بخاتمة تشتمل على ثلاثة أنواع :

(النوع الأول) فيما صُدّر بلفظ (كان) من شمائله الشريفة وأفعاله المعصومة المنيفة .
(والنوع الثاني) فيما جاء مصدّراً بلفظ (لا) من الأحاديث العلية .
(والنوع الثالث) فيما صدّر (بنهى) من الأحاديث).

لكن المؤلف اقتصر على الأحاديث القولية وشرح الأحاديث شرحاً مختصراً وخرّج أحاديثه في أسفل صفحاته ، طبع الكتاب في القاهرة ، بمطبعة عيسى الحلبي ، ط ١ ، ١٣٤٨ هـ ، وصوّر بدار إحياء التراث العربي في بيروت وعندي نسخة من هذه الطبعة .

٩٣ ـ «اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان» . لمحمد فؤاد بن عبد الباقي بن صالح بن محمد (١٢٩٩ ـ ١٣٨٨ هـ) ويقصد بالشيخان: البخاري ومسلم ، قال في مقدمته: (أما بعد فهذا كتاب اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان . . . أشار بوضعه ناشره والقائم بطبعه السيد محمد الحلبي مدير دار إحياء الكتب العربية ، وقد ألزمني فيه ذكر نصّ حديث البخاري الذي هو أقرب النصوص انطباقاً على نص الحديث الذي اتفق فيه معه مسلم ، فكان هذا الإلزام من جانبه والالتزام من جانبي عسر ومشقّة ، دونهما كلّ عسر ومشقة ، ويكفيني دلالة على صعوبة القيام بتنفيذ هذا الالتزام أنّ أحداً ممن ألّف ، أو قال ، إن هذا الحديث متفق عليه ، لم يتقيّد بمثل هذا القيد . ذلك أن الحافظ ابن حجر وهو أستاذ الدنيا في علم الحديث ، قرّر فيما قرّره ، أن المراد بموافقة مسلم للبخاري موافقته على تخريج أصل الحديث عن صحابيّه، وإن وقعت بعض المخالفة في بعض السياقات) وساق حديث « إنما الأعمال بالنيات » وبيّن المخالفات في سبعة ألفاظ له في الصحيحين ثم قال : (هذا العناء الذي يعترضني ، ويكاد يقف سدّاً حائلاً دون هذا الالتزام قد ذلّله كتاباي : « جامع مسانيد صحيح البخاري » و« قرة العينين في أطراف الصحيحين» فمن الكتاب الثاني أهتدي إلى الأحاديث المتفق عليها مع إحصائها وحصرها ، ومن الأول أقف على النصّ الذي ألزمنيه الناشر ، والتزمته أنا) ، ثم بيّن ان الأحاديث القولية والفعلية سبب في اختلاف عدد الأحاديث عند من ألّفوا في المتفق ، فقد بلغت أحاديث هذا الكتاب (٢٠٠٦) بينما هي عند الشنقيطي في «زاد المسلم » (١٣٦٨) حديثاً . طبع الكتاب في القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، ط ١ ، ١٣٦٩ ـ ١٣٧٠ هـ ، ٣ مج ، ٣ ج ، ويعاد تصويره في بيروت بدار إحياء التراث العربي ، وعندي نسخة من هذه الطبعة .

٩٤ ـ «قرّة العينين في أطراف الصحيحين » . لمحمد فؤاد عبد الباقي أيضاً ، ذكره في مقدمة كتابه «اللؤلؤ والمرجان » ولا يزال الكتاب مخطوطاً، وقد ساهم أيضاً في فهرسة أطراف صحيح مسلم ، وسنن ابن ماجه ، وموطأ مالك ، وهذه الفهارس مطبوعة بـأواخر الكتب التي حققها هو ، وقد تقدّمت .

٩٥ - «**تيسير المنفعة بكتابَيْ مفتاح كنوز السنّة، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي**» لمحمد فؤاد عبد الباقي أيضاً ، فهرس فيه للكتب والأبواب لأهم مصادر السنّة وهي : صحيحي البخاري ومسلم ، وسنن أبي داود والترمذي والنسائي ، وابن ماجه ، والدارمي ، وموطأ مالك ، ورقمها بما يطابق أرقام «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث» فمن كانت لديه أية طبعة من هذه الكتب ، يمكنه ترقيم كتبها وأبوابها بموجب هذا الفهرس ليحصل على ترقيم مطابق للمعجم المفهرس . طبع الكتاب بمصر ، وأعيد طبعه في بيروت ، دار الحديث ، ١٤٠٤ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة من هذه الطبعة .

٩٦ - «**مفتاح كنوز السنّة**» . لفنسنك عرّبه محمد فؤاد عبد الباقي ، وهو أكبر فهرس حديثي مرتب على الموضوعات ، فهرس لأربعة عشر كتاباً من أمّهات كتب السنّة وهي : صحيحي البخاري ومسلم ، وسنن أبي داود ، والترمذي والنسائي ، وابن ماجه ، والدارمي ، وموطأ مالك ، ومسانيد أحمد ، وأبي داود الطيالسي ، وزيد بن علي ، ومغازي الواقدي وسيرة ابن هشام ، وطبقات ابن سعد . وهو مرتب على المعاني والمسائل العلمية ، والأعلام التاريخية على حرف المعجم . وفيه تفريع في كل موضوع يتناول الموضوعات التفصيلية ، ثم يجمع تحت كل موضوع فرعي الأحاديث والآثار الورادة في ذلك ، ويحيل بالرموز لمكان وجود هذه الأحاديث في الكتب الأربعة عشر المذكورة . فهو فهرس مرتب على الأساس الموضوعي إذن وليس على أوائل الأحاديث على حروف المعجم ، وترتيب الكتاب على هذه الطريقة (طريقة الموضوعات) مفيد جداً ، وميزة هذه الطريقة في الترتيب ، عن طريقة الترتيب على أول لفظ من ألفاظ الحديث، أو أي لفظ من ألفاظه في أنها تدلك على الأحاديث الواردة في الموضوع الذي تريد البحث عنه ولو كنت لا تحفظها أو لا تحفظ شيئاً من ألفاظها ، على حين أن طريقة الترتيب على لفظ من ألفاظ الحديث يحتاج أن يكون الباحث حافظاً أول لفظ من ألفاظ الحديث أو أي لفظ من ألفاظه ، وقد لا يكون حافظاً شيئاً من ألفاظه ، على أن لكل من الطريقتين ميزة تتميز بها عن الأخرى .

أما طريقة الدلالة على مواضع الأحاديث في الكتب الأربعة عشر فهي كما يلي :

١ - بذكر رقم الباب في كل من صحيح البخاري وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي ، وذلك بعد ذكر الكتاب برمز (ك) وذكر الرقم المتسلسل لذلك الكتاب حسب وروده في ذلك المصنَّف .

٢ ـ بذكر رقم الحديث في كل من صحيح مسلم وموطأ مالك ومسندي زيد بن علي وأبي داود الطيالسي ، بعد ذكر الكتاب بالنسبة لصحيح مسلم وموطأ مالك ، فقط.

٣ ـ بذكر رقم الصفحات في كل من مسند أحمد بن حنبل وطبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام ومغازي الواقدي ، بعد ذكر رقم الجزء كتابة بالنسبة لمسند أحمد ، وذكر الجزء ورقمه والقسم بالنسبة لطبقات ابن سعد .

هذا وقد كُتب على الصفحة الأولى من النسخة المطبوعة باللغة العربية من الكتاب النص التالي :

« مفتاح كنوز السنة : هو معجم مفهرس عام تفصيلي ، وُضع للكشف عن الأحاديث النبوية الشريفة المدونة في كتب الأئمة الأربعة عشر الشهيرة ، وذلك بالدلالة على موضع كل حديث في صحيح البخاري وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي ببيان رقم الباب . وفي صحيح مسلم وموطأ مالك ومسندي زيد بن علي وأبي داود الطيالسي ببيان رقم الحديث، وفي مسند أحمد بن حنبل وطبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام ومغازي الواقدي ببيان رقم الصفحات . مما يمكّن الباحث من الوقوف على الحديث المطلوب بغير عناء » .

أما الرموز التي استعملها المؤلف في الكتاب فهي ثلاثة وعشرون رمزاً . وهذه هي تلك الرموز وبيان المراد منها كما جاء في ص أ من مقدمة الكتاب .

بخ = صحيح البخاري ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .
مس = صحيح مسلم ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أحاديث .
بد = سنن أبي داود ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .
تر = سنن الترمذي ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .
نس = سنن النسائي ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .
مج = سنن ابن ماجه ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .
مي = سنن الدارمي ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .
ما = موطأ مالك ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أحاديث.
ز = مسند زيد بن علي ، أحاديثه معدودة، والرقم يدل على الحديث .

عد = طبقات ابن سعد ، مقسم إلى أجزاء ، وبعض الأجزاء إلى أقسام ، والرقم يدل على الصفحة .

حم = مسند أحمد بن حنبل ، مقسم إلى أجزاء، والرقم يدل على الصفحة من الجزء.

ط = مسند الطيالسي ، أحاديثه معدودة، والرقم يدل على الحديث.

هش = سيرة ابن هشام ، الرقم يدل على الصفحة .

قد = مغازي الواقدي ، الرقم يدل على الصفحة .

ك = كتاب . ب = باب . ح = حديث . ص = صفحة .

جـ = جزء . ق = قسم . قا = قابل ما قبلها بما بعدها . م م م = فوق العدد من جهة اليسار تدل على أن الحديث مكرر مرات . الرقم الصغير فوق العدد من جهة اليسار يدل على أن الحديث مكرر بقدره في الصفحة أو في الباب .

وهذا نموذج من الكتاب ثم حل رموز هذا النموذج :

جاء في صفحة /٤٦/ العمود الثاني مادة «الأصابع» ثم جاء تحت هذا العنوان الفقرة الآتية وهي « الاشارة بالإصبع في الصلاة » ثم جاء تحت هذه الفقرة ما يلي :

١ ـ مس ـ ك ١٥ ح ١٤٧ .

٢ ـ بد ـ ك ١١ ب ٥٦ .

٣ ـ تر ـ ك ٤٥ ب ١٠٤ .

٤ ـ نس ـ ك ١٢ ب ٧٩ .

٤ ـ نس ـ ك ١٢ ب ٧٩ .

ك ١٣ ب ٣٠ و ٣٦ ـ ٣٩ .

٥ ـ مج ـ ك ٥ ب ٢٧ .

٦ ـ مي ـ ك ٢ ب ٨٣ و ٩٢ .

٧ ـ حم ـ أول ص ٣٣٩، ثان ص ١١٩، ثالث ص ٤٧٠، رابع ص ٣١٦[٢]، و٣١٨[٢] و٣١٩، خامس ص ٢٩٧ .

٨ ـ ط ـ ح ٧٨٥ .

أما حل تلك الرموز وبيان المراد منها فهو كما يلي :

١ ـ صحيح مسلم ـ كتاب الحج ـ حديث رقم ١٤٧ .
٢ ـ سنن أبي داود ـ كتاب المناسك ـ باب ٥٦ .
٣ ـ سنن الترمذي ـ كتاب الدعوات ـ باب ١٠٤ .
٤ ـ سنن النسائي ـ كتاب التطبيق باب ٧٩ وكتاب السهو باب ٣٠ و ٣٦ إلى باب ٣٩ .
٥ ـ سنن ابن ماجه ـ كتاب الإقامة ـ باب ٢٧ .
٦ ـ سن الدارمي ـ كتاب الوضوء ـ باب ٨٣ و٩٢ .
٧ ـ مسند أحمد ـ الجزء الأول صفحة ٣٣٩، الجزء الثاني صفحة ١١٩ الجزء الثالث صفحة ٤٧٠ الجزء الرابع صفحة ٣١٦ مكرراً مرتين في هذه الصفحة ، وكذلك في صفحة ٣١٨ مكرراً مرتين في هذه الصفحة وكذلك في صفحة ٣١٩ والجزء الخامس صفحة ٢٩٧ .
٨ ـ مسند الطيالسي ـ حديث رقم ٧٨٥ .

أما معرفة أسماء الكتب من خلال الأرقام فقد عمل المترجم مفتاحاً للكتاب في أوله ، ذكر فيه أسماء الكتب الموجودة في الكتب الستة وسنن الدارمي وموطأ مالك مع ذكر رقم كل كتاب بجانبه مع بيان عدد أبواب كل كتاب منها إلا في صحيح مسلم وموطأ مالك فانه بين عدد أحاديث كل كتاب ، فعليك بالرجوع إلى هذا المفتاح لمعرفة اسم الكتاب الذي يشير المؤلف إلى رقمه .

وأما الطبعات التي اعتمدها المؤلف في الكتب الأربعة عشر فهي .

١ ـ صحيح البخاري : طبعه ليدن سنة ١٨٦٢ ـ ١٨٦٨ م و١٩٠٧ ـ ١٩٠٨ م .
٢ ـ صحيح مسلم : طبعة بولاق سنة ١٢٩٠ هـ
٣ ـ سنن أبي داود : طبعة القاهرة سنة ١٢٨٠ هـ
٤ ـ جامع الترمذي : طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ هـ
٥ ـ سنن النسائي : طبعة القاهرة سنة ١٣١٢ هـ
٦ ـ سنن ابن ماجه : طبعة القاهرة سنة ١٣١٣ هـ .
٧ ـ سنن الدارمي : طبعة دهلي سنة ١٣٣٧ هـ

٨ - الموطأ	:	طبعة القاهرة سنة ١٢٧٩ هـ
٩ - مسند أحمد	:	طبعة القاهـرة سنة ١٣١٣ هـ (المطبعة الميمنية)
١٠- مسند زيد بن علي	:	طبعة ميلانو سنة ١٩١٩ م
١١- مسند الطيالسي	:	طبعة حيد آباد سنة ١٣٢١ هـ
١٢ـ طبقات ابن سعد	:	طبعة ليدن سنة ١٩٠٤ ـ ١٩٠٨ م.
١٣ـ سيرة ابن هشام	:	طبعة غوتنغن سنة ١٨٥٩ ـ ١٨٦٠ م
١٤ـ مغازي الواقدي	:	طبعة برلين المترجمة سنة ١٨٨٢ م

وأكثر هذه الطبعات نادرة الآن، بل في حكم المفقودة لذلك أحيل القاريء إلى طبعات الكتب التسعة الأولى التي هي موضوع المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، والتي سنبيّنها هناك عند الكلام على المعجم المذكور وبيان طبعات الكتب التي توافقه ، فإنها كذلك توافق فهرسة مفتاح كنوز السنة الذي نحن بصدد الكلام عليه الآن .

وأما بالنسبة للكتب الخمسة الباقية فإن تيسر له طبعة من الطبعات المذكورة التي اعتمدها المؤلف فيها ونعمت ، وإن لم يتيسر فعليه بطبعة مقاربة لتلك الطبعات ، ومع كثرة المراجعة يمكن أن يصل إلى طلبَتـه في المكان على وجه التقريب .

ملاحظة: كُتب في نهاية المفتاح الذي عمله الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في أول كتاب مفتاح كنوز السنة ما يلي: « تنبيه : إذا لم يجد الباحث طلبَتَهُ في الباب المدلول عليه بالعدد فليتقدمه بباب أو بابين أو ليتأخر عنه بباب أو بابين فانه لا بد ظافر بالذي يريد ، ومنشأ ذلك اختلاف عدد الأبواب باختلاف الطبعات ، اللهم إلا في صحيح البخاري إذا ما رُقِّمَتْ نسخته طبق النسخة المطبوعة في ليدن . فإنها معدودة الكتب والأبواب » .

هذا وقد ذكر الأستاذ أحمد شاكر رحمه الله في مقدمته التعريفية بالكتاب أن المؤلف لم يفهرس الآراء الفقهية التي لمالك وغيره في الموطأ، وإنما اقتصر على فهرسة الأحاديث فقط، كما أنه لم يرقم الأسانيد المكررة التي يذكرها مسلم في صحيحه لتقوية الحديث الأول في الباب الذي يـورده كاملاً (١) وهذا العمل منه في هذا الكتاب هو الذي أتبعه أيضاً في فهرسة

---

(١) المقدمة للشيخ أحمد شاكر ص : (ل) .

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، لكن نبه على ذلك هناك صراحة .

وأخيراً فان الكتاب مفيد للمشتغل بالحديث جداً ، إذ يوفر عليه من الوقت ما لا يخطر بالبال ، ولا يقدر هذا الكتاب قدره إلا من عرفه واستفاد منه في البحث عن مواضع الأحاديث، لا سيما للباحثين الذين يعدون بحوثاً علمية كرسائل التخصص «الماجستير والدكتوراه » في موضوع من الموضوعات التي لها صلة بالحديث الشريف وعلومه ، فإنه يفيدهم فائدة جليلة ويجمع لهم ما يتعلق بموضوعهم من الأحاديث بشكل ليس له نظير في كتاب آخر ، بل يعطيهم فقرات الموضوع ، وما ورد في تلك الفقرات من الأحاديث والآثار ، فهو على صغر حجمه أكثر فائدة في الدلالة على مواضع الأحاديث في الموضوع الواحد من كتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي على كبر حجمه وثقل حمله ، وإن كان لهذا الأخير ميزة على الأول من نواح أخرى .

هذا ويمتاز هذا الكتاب أيضاً عن كتاب المعجم المفهرس بذكره للأعلام ، وما ورد فيهم من الأحاديث والآثار وبيان سيرتهم في الكتب التي تولى فهرستها ، وهذه ميزة مهمة يتميز بها هذا الكتاب ، انظر على سبيل المثال ما يتعلق بترجمة عمر بن الخطاب من ص **٣٥٧** إلى ص **٣٦١** لترى الفقرات الكثيرة وما تحتها من الأحاديث والآثار والأخبار التي تتعلق بسيرته بحيث يستطيع من يريد إعـداد بحث متكامل عن سيدنا عمر أن يأخذ مادته العلمية من دلالة هذه الصفحات القلائل .

طبع الكتاب في القاهرة عام **١٣٥٤** هـ ، وأعيد تصويره في لاهور بباكستان ، وفي دار إحياء التراث العربي ببيروت ، وعندي نسخة من هذه الطبعة .

٩٧ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي : هو معجم مفهرس لألفاظ الحديث النبوي الموجودة في تسعة مصادر من أشهر مصادر السُّنة ، وهي : الكتب السّتة وموطأ مالك ومسند أحمد ومسند الدارمي .

وقد رتب هذا المعجم ونظمه لفيف من المستشرقين ، ونشره أحدهم وهو الدكتور أرندجان ونْسِنْك (ـ **١٩٣٩** م) أستاذ العربية بجامعة لَيْدِن ، وذلك بمطبعة بريل بمدينة لَيْدِن بهولندا ، وشاركهم في إخراجه ونشره المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي .

وقام هذا المشروع بمساعدات مالية من المجامع العلمية البريطانية والدنمركية والسويدية والهولندية والأنيسكو وأَلِكْ .ف . س . . . والهيئة الهولندية للبحث العلمي البحت ، والاتحاد الأممي للمجامع العلمية .

ويتألف هذا المعجم من سبعة مجلدات ضخمة طبع الأول منها سنة **١٩٣٦** م وطبع المجلد الأخير ـ وهو السابع ـ سنة **١٩٦٩** م فكانت مدة طبعه **٣٣** سنة ، وعندي نسخة منه .

ولم تطبع مع الكتاب مقدمة تبين فيها طريقة ترتيب الكتاب وتنظيمه ، وما أدري ما السبب ؟ مع أن الكتاب بحاجة ماسة إليها ، إلا أنه طبع في أول المجلد السابع بعض التنبيهات والاشارات ، وبيان نظام ترتيب الألفاظ وموادها فيه ، مع دليل للمراجعة ، لكن هذه التنبيهات والاشارات غير كافية وفيها إعواز كبير.

وترتيب مواد المعجم تقارب طريقة ترتيب المعاجم اللغوية بشكل عام لكن ، ليس للأحرف وما شابهها ولا لأسماء الأعلام ، ولا للأفعال التي يكثر ورودها كـ (قال) و (جاء) وما تصرَّف منها ذِكْرٌ فيه .

وكثيراً ما يحيل عند ذكره مادة من المواد إلى النظر في مواد أخرى ليتم استيفاء ما قد يطلبه المراجع من الأحاديث التي فيها كلمة من هذه المادة نفسها ، وهذا ما دعى كثيراً من المراجعين فيه أن يقولوا : إنَّ فيه نقصاً كبيراً ، وإنه لم يفهرس كثيراً من ألفاظ الأحاديث الموجودة في الكتب التي التزم فهرسة ألفاظها ، والحقيقة أن هذه الاحالات ـ لا سيما مع كثرتها ـ تتعب المراجع وتربكه ، وتأخذ من وقته كثيراً في بعض الأحيان ، وربما يملّ ويترك المراجعة ولا يصل إلى مطلوبه ، لأن بعض الإحالات طويلة جداً فربما أحال المراجع إلى ما يزيد على خمسين مادة كما فعل مثلاً في مادة «قاتل» فقد أحال المراجع إلى مراجعة /٦٨/ مادة ، بعضها في مادة القتال ، وبعضها في مواد متفرقة ، انظر جـ **٥** ـ ص **٢٩٤** من المعجم المذكور .

وبما أن معرفة نظام ترتيب المواد في المعجم هذا ضرورية لكل مراجع ، فهذا ما طُبع في أول المجلد السابع منه فيما يتعلق بنظام ترتيب مواده أسوقه بكامله ليعرف المُراجع فيه كيفية ترتيبه.

وهذا نصه :

ـ نظام ترتيب الموادِ في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ـ

أ ـ الأفعال : الماضي ، المضارع ، الأمر . (اسم الفاعل) اسم المفعول ، وتذكر الصيغ التالية لكل ضمير .

١ ـ صيغ الأفعال المبنية للمعلوم دون لواحق .

٢ ـ صيغ الأفعال المبنية للمعلوم مع اللواحق .

٣ ـ صيغ الأفعال المبنية للمجهول (دون لواحق. ثم مع اللواحق).

(يُذكر المجرد أولاً ثم بعد ذلك المزيد ، بالترتيب المتداول عند الصرفيين) .

ب ـ اسماء المعاني :

١ ـ الاسم المرفوع المنون .

٢ ـ الاسم المرفوع دون تنوين (ودون لواحق) .

٣ ـ الاسم المرفوع مع لاحقه .

٤ ـ الاسم المجرور بالاضافة منوناً .

٥ ـ الاسم المجرور بالاضافة دون تنوين (ودون لواحق) .

٦ ـ الاسم المجرور بالإضافة مع لاحقه .

٧ ـ الاسم المجرور بحرف الجر.

٨ ـ الاسم المنصوب المنون .

٩ ـ الاسم المنصوب دون تنوين (ودون لواحق) .

١٠ ـ الاسم المنصوب مع لاحقة .

(ثم يُذكر المثنى كذلك ، ثم الجمع كذلك) .

ج ـ المشتقات :

١ ـ (المشتقات) دون إضافة الحروف الساكنة .

٢ ـ (المشتقات) بإضافة الحروف الساكنة .

ملاحظة: التطابق الحرفي يكون بين النص وبين المرجع المشار إليه أولاً .

النجم المزدوج ** يدل على تكرر اللفظ في الحديث المنقول أو في الباب أو في

الصفحة . وقد رُمز لمصادر السنة التي فُهْرِستْ ألفاظها بالرموز الآتية :
(خ) للبخاري
(م) لمسلم .
(ت) للترمذي
(د) لأبي داود
(ن) للنسائي
(جه) لابن ماجه
(ط) للموطأ
(حم) لمسند أحمد بن حنبل
(دى) لمسند الدارمي .

وقد وُضعتْ هذه الرموز وما تدل عليه في أسفل كل صفحتين من المعجم تسهيلاً على المراجع ، ليكون على ذكر منها دائماً .

وطريقة الدلالة على موضع الحديث في الكتب التسعة المذكورة ـ بعيد كتابة رمز الكتاب ـ هو كتابة اسم الكتاب الموجود فيه ذلك الحديث. كقوله «أدب» مثلاً ـ إلا في مسند أحمد طبعاً لأنه مرتب على المسانيد ـ ثم الإشارة إلى رقم الباب داخل ذلك الكتاب بكتابة الرقم مثل (١٥) وذلك فيما عدا صحيح مسلم وموطأ مالك ، فإن الرقم يشير إلى رقم الحديث المتسلسل من أول ذلك الكتاب . أما المسند فإنه يشار إلى موضع الحديث فيه بكتابة رقم كبير ورقم صغير. فالرقم الكبير يشير إلى الجزء، والرقم الصغير يشير إلى الصفحة من ذلك الجزء، وهذا مثال مطبوع في أول المجلد السابع ، وضعه مصنفو المعجم دليلاً للمراجعة أثبته بنصه كاملاً وهو :

دليل المراجعة

(مثال واحد مأخوذ عن كل كتاب من الكتب التسعة) .

ت أدب ١٥ = الباب الخامس عشر من كتاب الأدب في صحيح الترمذي .
جه تجارات ٣١ = الباب الحادي والثلاثون من كتاب التجارات في سنن ابن ماجه .
حم ٤، ١٧٥ = صفحة ١٧٥ من الجزء الرابع لمسند ابن حنبل .

خ شركة ٣، ١٦ = الباب الثالث والسادس عشر من كتاب الشركة في صحيح البخاري .

د طهارة ٧٢ = الباب الثاني والسبعون من كتاب الطهارة في سنن أبي داود .

دي صلاة ٧٩ = الباب التاسع والسبعون من كتاب الصلاة في مسند الدارمي .

ط صفة النبي ٣ = الحديث رقم ٣ من صفة النبي في موطأ مالك .

م فضائل الصحابة ١٦٥ = الحديث رقم ١٦٥ من كتاب فضائل الصحابة في صحيح مسلم .

ن صيام ٧٨ = الباب الثامن والسبعون من كتاب الصيام في سنن النسائي .

وقد ذكر في أول المجلد السابع بعض التنبيهات والاصطلاحات وإليك نصها :

أولاً ـ أوردنا الفعل ثم الاسم لكل مادة بمراعاة الترتيب حسب تسلسل الاشتقاق وتنوع المعنى طبقاً لما هو مقرر في علمي الصرف والنحو .

ثانياً ـ أوردنا الحديث وأتبعناه بالمكان الذي يوجد فيه لفظه ، والأماكن الأخرى باعتبار المعنى فقط .

ـ قد يوجد تفاوت بين أرقام الأبواب والأحاديث المضبوطة في هذا الكتاب وبين الترتيب الموجود في بعض النصوص المطبوعة .

ـ لم يؤخذ من الموطأ سوى الحديث وحده ، دون ما ذهب إليه مالك وغيره من أهل الأثر والفقه .

ـ لم يؤخذ من صحيح مسلم ما كان إسناداً فقط .

وهذا مثال تطبيقي قمت بالكشف عنه بنفسي وهو حديث «ثلاث من كُنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان أن يكون الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله ، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار » هذا لفظ البخاري .

وعدد كلمات هذا الحديث /٣٤/ كلمة بما فيها الحروف ، وقد قمت بالمراجعة على جميع كلماته فظهرت عندي النتيجة التالية :

١ ـ ذُكرتْ مواضع الحديث في /١٢/ كلمة من كلماته .

٢ ـ أحيل على مواد أخرى في /٢/ كلمتين من كلماته .

٣ ـ لم يُذكر الحديث أبداً في / ٢٠ / كلمة من كلماته لعدم وجود تلك المواد، إما لأن كلماتها حروف أو ما شابهها أو لأنها أفعال أو كلمات يكثر ترددها .

وإليك هذه النتيجة مفصلة في هذا المثال :

١ ـ ثلاث : (١/٢٩٦) م إيمان ٦٦، ٦٧، خ إيمان ٩، ١٤، إكراه١ .

٢ ـ مَنْ : . . . . .

٣ ـ كُنَّ : . . .

٤ ـ فيه : . . . .

٥ ـ وجد : (٧/١٤١) ن إيمان ٢، ٣.

٦ ـ حلاوة : (١/٥٠٥) [راجع آمن].

٧ ـ الإيمان : (١/١١٠) خ إيمان ٩، ١٤، إكراه ١، أدب ٤٢، م إيمان ٦٦، ٢ ـ٤ ، جه فتن ٢٣ ، حم٣ ، ١٠٣، ١١٤، ١٧٢، ١٧٤، ٢٣٠، ٢٤٨، ٢٧٥، ٢٨٨ .

٨ ـ أنْ : . . . .

٩ ـ يكون : . . . .

١٠ ـ الله : (١/٨٠) م إيمان ٦٦، ٦٧، خ إيمان ٩، ١٤، حم ٤، ١٠ .

١١ ـ ورسوله : (٢/٢٥٨) [راجع أحّبَّ].

١٢ ـ أحبَّ : (١/٤١٠) ن إيمان ٢ ـ ٤، جه فتن ٢٣، حم ٤، ١١ .

كما يوجد في الصفحة نفسها : م إيمان ٦٦،٦٧ ، خ إيمان ٩ ، ١٤ ، ت إيمان ١٠ .

١٣ ـ إليه : . . .

١٤ ـ مّما : . . . . .

١٥ ـ سواهما (٣/٤٣) حم ٤، ١١ .

١٦ ـ وأن : . . . .

١٧ ـ يحب : (١/٤٠٧) خ إيمان ٩ ، أدب ٤٢، م إيمان ٦٦ ، ت إيمان ١٠ ، حم ٣ ، ١٠٣ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥٠ ، ١٥٦ ، ٢٣٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٢٨٨ .

١٨ ـ المرْءَ : . . . .

١٩ ـ لا : . . . .

٢٠ ـ يحبه : (٤٠٦/١) خ إيمان ١٤ ، م إيمان ٦٧ ، ت إيمان ١٠ ، ن إيمان ٢ ـ ٤ ، جه فتن ٢٣ حم ٢ ، ٢٩٨، ٥٢٠، ٥ ، ١٤٥ ، ١٧٣ ، ٣، ٤٣٠ .

٢١ ـ إلا : . . . .

٢٢ ـ لله : . . . .

٢٣ ـ وأن : . . . . .

٢٤ ـ يكره : . . .

٢٥ ـ أن : . . . .

٢٦ ـ يعود: (٤٤١/٤) خ إيمان ٩ ، ١٤ ، م إيمان ٦٦ ، حم ٣ ، ١٠٣ ، ٢٠٧ ، ٢٤٨ ، ٢٧٨ .

٢٧ ـ في : . . .

٢٨ ـ الكفر : (٣٧/٦) خ أدب ٤٢، م إيمان ٦٧، ن إيمان ، ٣، جه فتن ٢٣، و ، خ إيمان ٩ ، ١٤ ، إكراه ١ ، م إيمان ٦٦ ، ت إيمان ١٠ ، حم ٣ ، ١٠٣ .

٢٩ ـ كما : . . . .

٣٠ ـ يكره : . . . .

٣١ ـ أن: . . .

٣٢ ـ يقذف : (٣٣١/٥) خ إيمان ٩ ، أدب ٤٢، إكراه ١، م إيمان ٦٦ ، ت إيمان ١٠ ، ن إيمان ٣ حم ٣ ، ٧٤ ، ٢٧ ، ٢٣٠، ٢٤٨ ، ٢٧٨ ، ٢٨٨ .

٣٣ ـ في : . . . .

٣٤ ـ النار : (٣٢/٧) خ إيمان ٩ ، ١٤ ، م إيمان ٦٦ ، ن إيمان ٤ .

ويلاحظ أنه أحياناً يبدأ بذكر البخاري وأحياناً يبدأ بذكر غيره ، وذلك حسب اللفظ الذي أورده حتى يطابق أول مصدر يذكره ، ثم يذكر باقي المصادر التي لا يشترط فيها المطابقة باللفظ وإنما يكفي المطابقة بالمعنى .

كما يلاحظ أنه يشير في بعض كلمات الحديث إلى مصادر قد لا يشير إليها في

بعض الكلمات الأخرى، ومرد ذلك إلى الجملة التي يأتي بها في المعجم من هذا الحديث، فقد تكون في بعض المصادر دون الأخرى.

وأخيراً فان الكتاب جيد في بابه وإن لم يبلغ درجة الكمال فإن الملاحظات التي يمكن ملاحظتها عليه تغتفر بجانب الفوائد الكبيرة التي يستفيدها المراجع وعلى رأسها التوفير الكثير في الوقت ، والوقت ثمين جداً لا سيما على الباحث الذي يعوزه معرفة كثير من الأحاديث دائماً ، والحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها التقطها ، ثم إن موضوع الكتاب موضوع فهرسة ألفاظ لأحاديث محصورة معروفة ، فلا مجال فيه للدس أو الغمز كالموضوعات الفكرية أو الاستنتاجية ، فلا حرج من الاستفادة من هذا الكتاب وإن سبق إلى ترتيبه جماعة غير مسلمين لحاجتهم الماسة إلى تلك الفهرسة في دراساتهم الاستشراقية ولم يقصدوا بتصنيفه أن يقدموا خدمة للمسلمين ـ والله أعلم ـ بقرينة أنهم لم يطبعوا من الكتاب هذا ـ مع ضخامته وكثرة تكاليفه وحاجة الناس إليه ـ سوى خمسمائة نسخة بحيث لا يستطيع شراءه إلا قليل من الناس ، إن كان يكفي لذلك القليل ، لكن جزى الله من قام بتصويره وإكثار نسخه حتى تعم فائدته.

ملاحظات على الكتب التي تناولها المعجم بالفهرسة [(١)] :

من المعلوم أن المؤلفين رقموا الأبواب في جميع المصادر المفهرسة ما عدا مسند أحمد ، كما رقموا أحاديث صحيح مسلم وموطأ مالك ، كما أشاروا إلى أرقام الأجزاء والصفحات في مسند أحمد ، فما هي الطبعات الموافقة لتلك الترقيمات يا ترى ؟

ومن المعلوم أن المرحوم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي قد انضم إلى المستشرقين في إخراج هذا المعجم ، وقد عرف أن كثيراً من الكتب المطبوعة يصعب الاهتداء إلى موضع الحديث فيها لأنها غير مرقمة الأبواب أو الأحاديث لذلك قام بإخراج بعض هذه الكتب مرتبة مبوبة مرقمة بما يتناسب وطريقة المعجم . لكن عاجلته المنية ولم يتيسر له إخراج جميع هذه الكتب ، وما أدري إن كان قد سودها ولم تطبع بعد أو لم يعدها البته ، فمن الكتب

---

(١) أصدر المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي كتابا سماه « تيسير المنفعة » فهرس فيه الكتب والأبواب ـ سوى مسند أحمد ـ بموجب ترقيم المعجم المفهرس ، ويمكن لأي إنسان إذا استعان بهذا الكتاب ، ضبط نسخته لكل كتاب من الكتب الثمانية بموجب ترقيم المعجم المفهرس .

التي أخرجها على ما وصفت :

١ ـ صحيح مسلم :

فقد أخرجه في أربعة مجلدات ورقم أحاديثه، وأهمل الأحاديث التي تشتمل على الإسناد فقط من الترقيم كما فعل أصحاب المعجم ، وألحق بالكتاب مجلداً خامساً اشتمل على فهارس في غاية الأهمية والفائدة ، وهي فهارس لم يزود بها كتاب من كتب السنة من قبل ، فجزاه الله عن المسلمين خيراً وأجزل مثوبته .

٢ ـ سنن ابن ماجه :

فقد رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه، بما يطابق المعجم المفهرس ، وأخرجه في حلة قشيبة وألحق به فهارس مفيدة جداً وتكلم على بعض أحاديثه وشرح الغريب فيها . والكتاب مطبوع في مجلدين .

٣ ـ موطأ مالك :

كذلك رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه، وخرج أحاديثه ، وتكلم على بعضها ، وشرح غريب ألفاظه ، وألحق به فهارس مفيدة .

٤ ـ سنن الترمذي (جامع الترمذي) :

فقد قام بإخراج الجزء الثالث منه ؛ وقد صدر الكتاب في خمسة أجزاء حقق الأول والثاني الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ، وحقق هو الثالث فقط، وحقق الباقي وهما الرابع والخامس الشيخ إبراهيم عطوة عوض ، وهذه الطبعة بجميع أجزائها قريبة إلى ما يشير إليه المعجم المذكور .

٥ ـ صحيح البخاري :

كذلك رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أرقام أطراف الأحاديث المكررة لكن لم يطبع المتن وحده على هذا الشكل وإنما طبع مع شرحه فتح الباري للحافظ ابن حجر ، بالمطبعة السلفية بالقاهرة ، وهي الطبعة التي أشرف على تحقيق الجزء الأول والثاني فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز .

٦ ـ أما سنن النسائي وسنن أبي داود :

فلم يتيسر له الاشتغال بهما لكن عليك بالنسبة لسنن النسائي بالطبعة التي طبعها مصطفى البابي الحلبي ـ الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٤ م بمصر فانها مقاربة وإن لم يكن

فيها ترقيم للكتب أو الأبواب ، فعليك بالعد ، أو ترقيم أبواب نسختك ليسهل عليك إخراج الحديث منها بسهولة ، وهي مطبوعة في ثمانية أجزاء صغيرة ، وطبع مع المتن «زهر الربى على المجتبى» للسيوطي . مع تعليقات مقتبسة من حاشية السِّنْدي .

٧ ـ وأما سنن أبي داود :

فعليك بالطبعة التي حققها الشيخ محي الدين عبد الحميد المطبوعة بمصر ، كذلك فان هذه الطبعة غير مرقمة الأبواب ، فعليك بالعد أو ترقيم أبواب نسختك .

٨ ـ وأما مسند الدارمي :

(سنن الدارمي) فقد قام بطبعه وتخريجه وترقيم كتبه وأبوابه وأحاديثه السيد عبد الله هاشم يماني المدني ، وطبعه لدى شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م فجزاه الله عن المسلمين خيراً .

٩ ـ وأما مسند أحمد بن حنبل :

فان أرقام الأجزاء والصفحات التي يشير إليها أصحاب المعجم هي أرقام الطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٣ هـ وقد صوّرت هذه الطبعة سنة ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م دار صادر والمكتب الاسلامي ببيروت والطبعة في ستة مجلدات .

وقد ألحق مصنفو هذا المعجم به فهارس للأماكن والأعلام ، وأشاروا إلى ذلك أثناء الكلام على بعض الألفاظ ، لكن هذه الفهارس لم تطبع مع الكتاب ، ولا أعلم أنها طبعت .

٩٨ـ **«الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين»** . لعبد الله بن محمد بن الصديق الغماري . وهو عبارة عن كتاب «الجامع الصغير» للسيوطي مجرداً من الحديث الموضوع، وهو مرتب على حروف المعجم ، وقد أضاف إليه بعض الأحاديث الصحيحة التي فات السيوطي ذكرها ، وقد طبع الكتاب في بيروت ، عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ ، ١ مج ، ١ ج، وعندي نسخة منه .

٩٩ ـ **«صحيح الجامع الصغير وزياداته»** . وضعه محمد ناصر الدين الألباني ، جمع فيه الأحاديث الصحيحة من « الجامع الصغير وزياداته » للسيوطي ، ورتبه على حروف

المعجم كالأصل ، وأضاف إليه تخريجات وتعليقات على بعض الأحاديث ، وقد بلغت عدة أحاديثه (٨٠٥٨) حديثاً من أصل أحاديث كتاب «الفتح الكبير» للنبهاني التي بلغت (١٤٤٧١). طبع الكتاب في المكتب الاسلامي ببيروت في (٣) مجلدات، وعندي نسخة منه .

١٠٠ـ «ضعيف الجامع الصغير وزياداته» . للألباني أيضاً ، جرّد فيه الأحاديث الضعيفة من الجامع الصغير وزياداته للسيوطي ورتبه على حروف المعجم ، بلغت عدّة أحاديثه (٦٤٦٩) حديثاً من أصل (١٤٤٧١)، وله فيه تعليقات وتخريجات على بعض الأحاديث ، طبع الكتاب في المكتب الاسلامي في بيروت ، وعندي نسخة منه .

١٠١ ـ فهرس أحاديث « مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر للمروزي (٢٩٤ هـ) » اختصار أحمد بن علي المقريزي (٨٤٥ هـ) . وضعه يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، ووحيد كبّارة ورتّباه على حروف المعجم في جزء مستقل

١٠٢ ـ فهرس أحاديث « الكنى والأسماء » للدولابي (٣١٠ هـ) . وضعه يوسف المرعشلي وعدنان شلاق ، في جزء مستقل ، ورتباه على حروف المعجم ، ووضعا فهرساً آخر لمسانيد الصحابة .

١٠٣ ـ فهرس أحاديث « علل الحديث » لابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧ هـ) . وضعه يوسف المرعشلي وسمير زقّا ، في جزء مستقل ، ومعه فهرس آخر لمسانيد الصحابة .

١٠٤ ـ فهرس أحاديث « عمل اليوم والليلة » لابن السنّي (٣٦٤ هـ) . وضعه يوسف المرعشلي ووحيد كبّارة في جزء مستقل مرتب على حروف المعجم ، ومعه فهرس للمسانيد .

١٠٥ ـ فهرس أحاديث « المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية » لابن حجر (٨٥٢ هـ) . وضعه يوسف المرعشلي وبسّام اليوسف في جزء مستقل ورتّباه على حروف المعجم ، ومعه فهرس لمسانيد الصحابة .

ب ـ فهارس كتب الحديث غير الأصلية[1]

المراجع

١٠٦ ـ فهرس أحاديث «الموضوعات» لابن الجوزي (٥٩٧ هـ). وضعه محقق الكتاب نور الدين بوياجيلار بآخره ، ورتب فيه أحاديث الكتاب على حروف المعجم . لم أطّلع عليه .

١٠٧ ـ فهرس أحاديث «الطب من الكتاب والسنّة للموفّق البغدادي (٦٢٩ هـ) . وضعه محقق الكتاب عبد المعطي أمين قلعجي بآخره ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، دار المعرفة ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

١٠٨ ـ فهرس أحاديث «علوم الحديث» لابن الصلاح (٦٤٣ هـ). وضعه المحقق نور الدين عتر بآخر الكتاب ، ورتب فيه الأحاديث على حروف المعجم ، طبع في المدينة المنورة ، المكتبة العلمية ، ط ٢ ، ١٣٩٢ هـ ، ١ ج وعندي نسخة منه .

١٠٩ ـ فهرس أحاديث « كتاب الأربعين حديثاً » للبكري (٦٥٦ هـ) . وضعه محقق الكتاب محمد المحفوظ بآخر الكتاب ، رتب فيه أحاديث الكتاب على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

١١٠ ـ فهرس أحاديث «رياض الصالحين» للنووي (٦٧٦ هـ). وضعه شارحو الكتاب مصطفى سعيد الخن ومصطفى البغا ، ومحيي الدين مستو ، وعلي الشربجي ،

---

(١) المقصود بالمصادر غير الأصلية ـ او المراجع ـ الكتب التي وضعت بعد القرن الخامس واستمدت أحاديثها من كتب القرون الخمسة الأولى، ولم تروها بأسانيدها .

ومحمد أمين لطفي في الشرح المسمّى «نزهة المتقين شرح رياض الصالحين» بآخر الكتاب، ورتبوا فيه أحاديث الكتاب على حروف المعجم، طبع في بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٣٩٧ هـ، ٢ مج، ٢ ج، وعندي نسخة منه.

١١١ـ فهرس أحاديث «الأذكار» للنووي أيضاً. وضعه الاستاذ محيي الدين الشامي بآخره ورتب فيه أحاديثه على حروف المعجم، طبع في بيروت، دار البشائر الإسلامية ودار التقويم الإسلامي، ط ١، ١٤٠٥ هـ، ١ مج، وعندي نسخة منه.

١١٢ ـ فهرس أحاديث «الكلم الطيّب» لابن تيمية (٧٢٨ هـ). وضعه محقق الكتاب عبد العزيز السيروان بآخره، ورتب فيه الأحاديث على حروف المعجم، طبع في بيروت، دار الرائد العربي، ط ١، ١٤٠٤ هـ، ١ ج، وعندي نسخة منه.

١١٣ ـ فهرس أحاديث «كتاب أحاديث القصاصّ» لابن تيمية أيضاً. وضعه محقق الكتاب محمد لطفي الصباغ بآخره، ورتب فيه الأحاديث على حروف المعجم، طبع في بيروت، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٣٩٢ هـ، ١ ج، وعندي نسخة منه.

١١٤ ـ فهرس أحاديث «مشكاة المصابيح» للخطيب التبريزي (٧٣٧ هـ). وضعه محقق الكتاب محمد ناصر الدين الألباني بآخره، ورتب فيه الأحاديث على حروف المعجم، طبع في بيروت، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٣٨٠ هـ، ٣ مج، ٣ ج، وعندي نسخة منه.

١١٥ ـ فهرس أحاديث «الخلاصة في أصول الحديث» للحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣ هـ). وضعه محقق الكتاب صبحي السامرائي بآخره، ورتب فيه الأحاديث على حروف المعجم. طبع في بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٥ هـ، وعندي نسخة منه.

١١٦ ـ فهرس أحاديث «المحرر في الحديث» لابن عبد الهادي المقدسي (٧٤٤ هـ). وضعه محقّقو الكتاب يوسف عبد الرحمن المرعشلي ومحمد سليم سمارة وجمال الذهبي بآخره ورتّبوا فيه أوائل الأحاديث على حروف المعجم، ووضعوا فهرساً آخر للكتاب رتبوا فيه أسماء الصحابة على حروف المعجم، طبع في بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٥ هـ، ٢ مج، ٢ ج، وعندي نسخة منه.

١١٧ ـ فهرس أحاديث «الموقظة في علم مصطلح الحديث» للذهبي (٧٤٨ هـ).

وضعه محقق الكتاب الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة في آخره ورتبه على حروف المعجم ، طبع في مكتب المطبوعات الاسلامية بحلب عام ١٤٠٥ هـ في جزء واحد ، وعندي نسخة منه .

١١٨ - فهرس أحاديث «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» لابن قيّم الجوزية (٧٥١ هـ) . وضعه محقّق الكتاب عبد الفتاح أبو غدّة بآخر الكتاب ، ورتب فيه الأحاديث حسب حروف المعجم ، طبع في حلب ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

١١٩ - فهرس أحاديث «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي (٧٩٥ هـ). وضعه محقّق الكتاب نور الدين عتر بآخره، ورتب فيه الأحاديث على حروف المعجم ، طبع في دمشق ، دار الملّاح ، ط ١ ، ١٣٨٠ هـ ، ٢ مج ، ٢ ج ، وعندي نسخة منه .

١٢٠ - فهرس أحاديث «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي (٧٩٥ هـ). وهو الكتاب السابق ، لكن حققه صبحي البدري السامرائي ووضع فهرسه بآخر الكتاب رتب فيه الأحاديث على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، ١ مج ، ١ ج، وعندي نسخة منه .

١٢١- فهرس أحاديث «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) . وضعه محقق الكتاب ربيع بن هادي عمير بآخره ورتب فيه أحاديثه على حروف المعجم ، طبع في المدينة المنورة ، الجامعة الإسلامية ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ، ٢ مج ، ٢ ج، وعندي نسخة منه .

١٢٢ - فهرس أحاديث «سلسلة الذهب فيما رواه الإمام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر» لابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) : وضعه محقق الكتاب عبد المعطي أمين قلعجي بآخره ، ورتب فيه الأحاديث على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، دار المعرفة ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

١٢٣ - فهرس احاديث « تلخيص الحبير» لابن حجر العسقلاني أيضاً ، وضعه يوسف عبد الرحمن المرعشلي ورياض عبد الله عبد الهادي ، في جزء مستقل ، ورتّبا فيه أحاديث الكتاب الأصلية والفرعية على حروف المعجم ، يطبع في جزء مستقل بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ . وعندي نسخة منه .

١٢٤ - « اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة مما ألفه الطبع وليس له أصل في الشرع . لابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) وهو أول ما وصلنا من كتب الأحاديث المشتهرة . لم أطّلع عليه .

١٢٥ - « المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة » . لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢ هـ) وهو فهرس جامع لكثير من الأحاديث المشتهرة بلغت أحاديثه في النسخة المطبوعة المرَّقمة (١٣٥٦) حديثاً . وفيه من الصناعة الحديثية ما ليس في غيره ، فسهّل على المراجع فيه الكشف بسرعة عن الحديث الذي يريده ، وبعد ذكره للحديث يذكر من خرّجه إن كان له أصل ، ويبين درجته من الصحة ، وإن لم يكن له أصل بيّن ذلك ، وإن خشي أن يكون له أصل قال : لا أعرفه قال عنه ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب ١٦/٨ : (وهو أجمع من كتاب السيوطي «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» وفي كلّ منهما ما ليس في الآخر). ولذلك اعتنى العلماء به فتناولوه بالدرس والاختصار فاختصره علي بن محمد المنوفي (٩٣٩ هـ) في «الوسائل السنية » ، واختصره ابن الديبع الشيباني (٩٤٤ هـ). في «تمييز الطيب من الخبيث »، واختصره الزرقاني محمد بن عبد الباقي (١١٢٢ هـ) في « مختصر المقاصد الحسنة » وسيأتي الكلام عن كل واحد منها . طبع كتاب « المقاصد الحسنة » بتحقيق عبد الله الغماري وعبد الوهاب عبد اللطيف في القاهرة ، مطبعة دار الأدب العربي ، ط ١ ، ١٣٧٥ هـ ، ١ مج ، ١ ج ، وأعيد تصويره بدار الكتب العلمية في بيروت ، وعندي نسخة منه ، كما طبع طبعة جديدة حقّقها محمد عثمان الخشت بدار الكتاب العربي في بيروت عام ١٤٠٥ هـ وعندي نسخة منه أيضاً .

١٢٦ - «الغماز على اللّماز في الأحاديث المشتهرة ». لأبي الحسن نور الدين السمهودي (٩١١ هـ) ، رتّب فيه أوائل الأحاديث على حروف المعجم . طبع في الرياض، دار اللواء ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

١٢٧ - «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة » . للسيوطي ، جلال الدين (٩١١ هـ) وهو كتاب مثل سابقيه ، طبع بتحقيق خليل الميس في بيروت ، دار العربية وينشره المكتب الاسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ، ١ج ،وعندي نسخة منه .

١٢٨ - فهرس أحاديث «تحذير الخواص من أكاذيب القصّاص» للسيوطي أيضاً .
وضعه محقّق الكتاب محمد لطفي الصبّاغ بآخر الكتاب ، ورتب فيه أحاديث الكتاب على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، المكتب الإسلامي ، ط ٢ ، ١٤٠٤ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

١٢٩ - فهرس أحاديث «تخريج أحاديث شرح المواقف في علم الكلام» للسيوطي أيضاً . وضعه محقق الكتاب يوسف عبد الرحمن المرعشلي في آخره ، ورتبه على حروف المعجم ، يطبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٦ هـ . وعندي نسخة منه .

١٣٠ - «الوسائل السنية» . لعلي بن محمد المنوفي (٩٣٩ هـ) وهو كتاب في الأحاديث المشتهرة اختصر فيه «المقاصد الحسنة» للسخاوي (٩٠٢ هـ) . لم أطّلع عليه .

١٣١ - «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث» لابن الديبع الشيباني أيضاً ، اختصر فيه «المقاصد الحسنة» للسخاوي أيضاً ، طبع في القاهرة ، المطبعة الشرفية ، ط ١ ، ١٣٢٤ هـ ، ١ ج ، وأعيد طبعه بدار الكتاب العربي في بيروت ، وعندي نسخة منه .

١٣٢ - «البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير» لعبد الوهاب بن أحمد الشعراني (٩٧٣ هـ) قال في أوله : (الحمد لله رب العالمين . . . فهذه أحاديث غريبة قلّ أن يطّلع على تخريجها عالم من أهل عصرنا عدّتها نحو من ألفين وثلاثمائة حديث انتخبتها من «الجامع الكبير» و «الجامع الصغير» و «زوائد الصغير» كل الثلاثة للجلال السيوطي (٩١١ هـ) وأضفت إليه جميع ما في كتاب السخاوي المسمّى بـ «المقاصد الحسنة» . . .) طبع في مصر عام ١٢٧٧ هـ ، في (١٤٨) صفحة . لم أطلع عليه .

١٣٣- فهرس أحاديث «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» للملاّ علي القاري (١٠١٤ هـ) . وضعه المحقق عبد الفتاح أبو غدّة بآخر الكتاب ، ورتب فيه الأحاديث على حروف المعجم ، طبع في حلب ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، ط ١ ، ١٣٨٩ هـ ، وعندي نسخة منه .

١٣٤ - «تسهيل السبيل الى كشف الإلتباس عمّا دار من الأحاديث بين الناس» .

لمحمد بن أحمد الخليلي (١٠٥٧ هـ) وهو في الأحاديث المشتهرة . لم أطّلع عليه .

١٣٥ - « إتقان ما يحسن من الأحاديث الدائرة على الألسن ». لنجم الدين محمد بن محمد بن محمد بن محمد الغزي الشافعي (١٠٦١ هـ)، وهو في الأحاديث المشتهرة ، جمع فيه بين كتب الزركشي (٩٧٤ هـ) والسيوطي (٩١١ هـ) والسخاوي (٩٠٢ هـ) وزاد عليها زيادات حسنة . لم أطّلع عليه .

١٣٦ - «البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف » لابن حمزة الحسيني (١١٢٠ هـ) رتب فيه أحاديث الكتاب على حروف المعجم وذكر سبب كل حديث ومخرجه ، طبع بحلب ، في مطبعة حلب ، ط ١ ، ١٣٢٩ هـ ، ١ مج ، ١ ج، وعندي نسخة منه .

١٣٧ - فهرس أحاديث «البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف » لابن حمزة الحسيني (١١٢٠ هـ) وضعه مصحح الكتاب سيف الدين الكاتب في الطبعة الصادرة عن دار الكتاب العربي بيروت ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ ، وعندي نسخة منه .

١٣٨ - «مختصر المقاصد الحسنة للسخاوي » ألفه الزرقاني محمد بن عبد الباقي (١١٢٢ هـ) وحافظ على ترتيب أحاديثه على حروف المعجم ، طبع بتحقيق محمد لطفي الصباغ في المكتب الاسلامي ببيروت ، ط ٣ ، ١٠٤٣ هـ ١ ج ، وعندي نسخة منه .

١٣٩ - فهرس أحاديث «مختصر المقاصد الحسنة » للزرقاني (١١٢٢ هـ). وضعه المحقق محمد لطفي الصبّاغ بآخر الكتاب ، ورتب فيه أحاديث الكتاب على الكتب والأبواب الفقهية بعد أن كانت على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، المكتب الاسلامي ، ط ٣ ، ١٤٠٣ هـ ، وعندي نسخة منه .

١٤٠ - «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ». لإسماعيل بن محمد العجلوني (١١٦٢ هـ) وهو كتاب نافع جيد، حوى كثيراً من الأحاديث المشتهرة وهو أكبر كتاب في بابه ، مرتب على حروف المعجم ، لخص فيه مؤلفه كتاب «المقاصد الحسنة » للسخاوي (٩٠٢ هـ) مقتصراً في كل حديث على بيان مخرجه وصحابيه ورتبته ،وأقوال العلماء منه وبعض الفوائد ، وضمّ إليه أحاديث من تقدّمه في هذا الموضوع «كاللآلىء المنثورة » لابن حجر (٨٥٢ هـ) و« الدرر المنتثرة » للسيوطي (٩١١ هـ). اشتمل

الكتاب على (٣٢٥٤) حديثاً، فتكون أحاديثه أكثر من ضعفي أحاديث «المقاصد الحسنة» . طبع الكتاب بإشراف حسام الدين القدسي بمدينة القاهرة عام ١٣٥١ هـ . وطبع ثانية باشراف أحمد القلاش في حلب، وصوّر بمؤسسة الرسالة في بيروت عن طبعة حلب وعندي نسخة من هذه الطبعة .

١٤١ ـ «**أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب**» لمحمد بن درويش الحوت البيروتي (١٢٧٦ هـ). جرّد فيه أحاديث ابن الديبع الشيباني (٩٤٤ هـ) التي اختصرها من «المقاصد الحسنة» للسخاوي (٩٠٢ هـ). وزاد عليها زيادات، ثم قام ولده أبو زيد عبد الرحمن بعد وفاة والده، فضم الزيادات، إلى الأصل ورتّبها كلّها على حروف الهجاء تسهيلاً للفائدة، وسمّاه بهذا الاسم، والكتاب على صغر حجمه يحوي عدداً كبيراً من الأحاديث، ويتكلم عنها بشكل مختصر جداً، طبع في القاهرة، بمطبعة مصطفى محمد، ط ١، ١٣٥٥ هـ، ١ مج، ١ ج، وأعيد طبعه في بيروت، دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٤٠٣ هـ، وعندي نسخة من هذه الطبعة .

١٤٢ ـ **فهرس أحاديث «الهداية بتخريج أحاديث البداية» ـ بداية المجتهد لابن رشد ـ للغماري أحمد بن محمد بن الصدّيق** . وضعه محقّقو الكتاب يوسف المرعشلي وعدنان شلاق ومحمد سليم سمارة وعلي الطويل وعلي بقاعي بآخره ورتبوه على حروف المعجم، يطبع الكتاب في بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٦ هـ، ٨ مج، ٨ ج . وعندي نسخة منه

١٤٣ ـ **فهرس أحاديث «تخريج أحاديث كتاب أربعون حديثاً في اصطناع المعروف للمنذري»** لقاضي القضاة صدر الدين المُناوي (٨٠٣ هـ) . وضعه محقق الكتاب الأستاذ سمير طه المجذوب بآخر الكتاب، ورتبه على حروف المعجم، طبع في بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٦ هـ ١ ج، لم أطّلع عليه .

١٤٤ ـ **فهرس «تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام للقرضاوي»** . وضعه الألباني أيضاً في آخر الكتاب الذي عمل بتخريجه، ورتبه على حروف المعجم، طبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٥ هـ، ط١، ١ ج، وعندي نسخة منه .

١٤٥ ـ **فهرس أحاديث «غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام ليوسف**

القرضاوي » . وضعه ناصر الدين الألباني في آخر الكتاب ، ورتب فيه أحاديثه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، المكتب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

١٤٦ - فهرس أحاديث الإبتهاج بتخريج أحاديث المنهاج للبيضاوي » للغماري ، عبد الله بن محمد بن الصديق . وضعه محقق الكتاب الأستاذ سمير طه المجذوب بآخره ، ورتب فيه أحاديثه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، وعندي نسخة منه .

١٤٧ - فهرس أحاديث «تخريج أحاديث اللمع في أصول الفقه للشيرازي» للغماري عبد الله بن محمد الصديق . وضعه محقق الكتاب يوسف عبد الرحمن المرعشلي بآخره ، ورتب فيه الأحاديث على حروف المعجم ، ووضع فهرساً للآثار ، على مسانيد الصحابة ، جمع فيه تحت كل صحابي أحاديثه ، طبع في بيروت ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ، ١ مج ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

[ثانياً : فهارس أحاديث كتب التفسير وعلوم القرآن]

١٤٨ ـ فهرس أحاديث «تفسير عبد الرزاق الصنعاني» (٢١١ هـ) . وضعه محقق الكتاب الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي بآخر الكتاب ، ورتّبه على حروف المعجم ، يطبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ في مجلدين .

١٤٩ - فهرس أحاديث «تفسير الطبري» المسمّى بـ « جامع البيان في تفسير القرآن» وضعه الناشر في آخر المجلد الثلاثين ، ورتب فيه أحاديثه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، دار الفكر، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، وقد اطلعت عليه .

١٥٠ - فهرس أحاديث «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها » لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ) وضعه محقق الكتاب علي النجدي ناصف وعبد الفتاح اسماعيل شلبي بآخره ، ورتّبا فيه الأحاديث على حروف المعجم ، طبع في القاهرة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ط ١ ، ١٣٨٩ هـ ، ٢ مج ، ٢ ج .

١٥١ - فهرس أحاديث «الكشف عن وجوه القراءات السبع » لمكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧ هـ). وضعه محقق الكتاب محيي الدين رمضان في آخره ، ورتب الأحاديث على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، ١٤٠٤ هـ ، ٢ مج ، ٢ ج ، وعندي نسخة منه .

١٥٢ - فهرس أحاديث «مشكل إعراب القرآن » لمكي أيضاً ، وضعه محقق الكتاب حاتم صالح الضامن في آخره ورتب فيه الأحاديث على حروف المعجم ، طبع في بيروت ،

مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ ، ٢ مج ، ٢ ج ، وعندي نسخة منه .

١٥٣ - فهرس أحاديث «المكتفى في الوقف والابتداء» لأبي عمرو الداني (٤٤٤ هـ)
وضعه محقق الكتاب يوسف عبد الرحمن المرعشلي في آخره ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، مؤسسة الرسالة ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ، ١ مج ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

١٥٤ - فهرس أحاديث « المفردات في غريب القرآن » للراغب الأصفهاني (٥٠٢ هـ) . وضعه نديم مرعشلي في آخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، ١ مج ، وقد اطّلعت عليه .

١٥٥ - فهرس أحاديث «أحكام القرآن» للكياهراسي (٥٠٤ هـ). وضعه الناشر بآخر الكتاب ، ورتب فيه الأحاديث على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ ، ٢ مج ، ٢ ج . وعندي نسخة منه .

١٥٦ - فهرس أحاديث «زاد المسير في علم التفسير» لابن الجوزي (٥٩٧ هـ).
وضعه الناشر في آخر الكتاب ورتب فيه الأحاديث على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، المكتب الاسلامي ، ط ١ - ١٣٨٨ هـ ، ٩ مج ، ٩ ج ، وعندي نسخة منه .

١٥٧ - فهرس أحاديث «المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز» لأبي شامة المقدسي (٦٦٥ هـ). وضعه محقّق الكتاب طيّار آلتي قولاج في آخره ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، دار صادر ، ط ١ ، ١ مج ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

١٥٨ - فهرس أحاديث «تفسير ابن كثير» (٧٧٢ هـ). وضعه يوسف عبد الرحمن المرعشلي ومحمد سليم سمارة وجمال حمدي الذهبي ورياض عبد الله في جزء مستقل ، ورتبوه على حروف المعجم ، واقتصروا فيه على الأحاديث دون آثار الصحابة وتفسيراتهم ، طبع في بيروت ، دار المعرفة ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ ، ١ مج ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

١٥٩ - فهرس أحاديث «تفسير ابن كثير» (٧٧٢ هـ) . وضعه الناشر في آخر الكتاب ، ورتبه على حروف المعجم طبع بدار الفكر في بيروت ، ٧ م ج ، ٧ ج ، وعندي نسخة منه .

١٦٠ - فهرس أحاديث «بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز» للفيروز آبادي (٨١٧ هـ) . وضعه محقق الكتاب محمد علي النجار في آخره ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، المكتبة العلمية ، ٦ مج ، ٦ ج ، وعندي نسخة منه .

١٦١ - فهرس أحاديث «تفسير الدر المنثور» للسيوطي (٩١١ هـ). وضعه محقق الكتاب عبد الرحمن عميرة في آخره ورتبه على حروف المعجم ، يُطبع في بيروت ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ . لم أطّلع عليه .

١٦٢ - فهرس أحاديث «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي أيضاً . وضعه مصطفى ديب البغا في آخره ورتبه على حروف المعجم . لم أطّلع عليه .

١٦٣ - فهرس أحاديث «مفحمات الأقران في مبهمات القرآن» للسيوطي أيضاً . وضعه مصطفى ديب البغا في الطبعة التي حققها . لم أطّلع عليه

١٦٤ - فهرس أحاديث «فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن» لزكريا الأنصاري (٩٢٦ هـ). وضعه يوسف عبد الرحمن المرعشلي بآخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم ، طبع في الرياض، مكتبة الرياض الحديثة ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ، ١ مج ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

[ثالثاً : فهارس أحاديث كتب التوحيد والعقيدة]

١٦٥ ـ فهرس أحاديث «كتاب الإيمان» لأبي بكر بن أبي شيبة (٢٣٥ هـ). وضعه محقق الكتاب محمد ناصر الدين الألباني في آخره ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، المكتب الاسلامي ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ ، وعندي نسخة منه .

١٦٦ ـ فهرس أحاديث «خلق أفعال العباد والردّ على الجهمية وأصحاب التعطيل» للبخاري (٢٥٦ هـ). طبع في بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

١٦٧ ـ فهرس أحاديث «كتاب القدر» لجعفر بن محمد الفريابي (٣٠١ هـ). وضعه محقق الكتاب جمال حمدي الذهبي في آخره ورتبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، دار المعرفة ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ ، ١ مج ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

١٦٨ ـ فهرس أحاديث «تفسير أسماء الله الحسنى» لأبي إسحاق الزجاج (٣١١ هـ). وضعه محقق الكتاب أحمد يوسف الدقاق في آخره ورتبه على حروف المعجم ، طبع في دمشق ، دار المأمون ، ط ٤ ، ١٤٠٣ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

١٦٩ ـ فهرس أحاديث «الإبانة عن أصول الديانة» لأبي الحسن الأشعري (٣٢٤ هـ) . وضعته المحققة فوقية حسين محمود في آخر الكتاب ، ولم ترتبه على حروف المعجم ، وانما حسب ما جاءت في الكتاب على تسلسل صفحاته ! طبع في القاهرة ، دار الأنصار ، ط ١ ، ١٣٩٧ هـ ، ١ مج ، ٢ ج ، وعندي نسخة منه .

١٧٠ ـ فهرس أحاديث «الإبانة عن أصول الديانة» للأشعري . وهو الكتاب السابق نفسه حققه عبد القادر الأرناؤوط، ورتب أحاديثه على حروف المعجم ، طبع في دمشق ، مكتبة دار البيان ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

١٧١ ـ فهرس أحاديث « كتاب النزول » و « كتاب الصفات » لأبي الحسن الدارقطني (٣٨٥ هـ) . وضعه محقق الكتاب وناشره علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ، الأستاذ المساعد بالجامعة الاسلامية ، بالمدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

١٧٢ ـ فهرس أحاديث « الرد على الجهمية » لابن منده (٣٩٥ هـ) . وضعه محقق الكتاب وناشره علي بن محمد بن ناصر الفقيهي الأستاذ المساعد بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

١٧٣ـ فهرس أحاديث« دلائل النبوة » للبيهقي (٤٥٨ هـ) وضعه محقق الكتاب عبد المعطي أمين قلعجي في آخره ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، ٧ مج ، ٧ ج ، وعندي نسخة منه .

١٧٤ ـ فهرس أحاديث « شعب الإيمان » للبيهقي (٤٥٨ هـ) . وضعه محقق الكتاب عبد المعطي أمين قلعجي بآخره ، ورتبه على حروف المعجم ، يطبع في بيروت ، دار الكتب العلمية . لم أطّلع عليه .

١٧٥ ـ فهرس أحاديث «الأربعين في دلائل التوحيد» لأبي إسماعيل الهروي (٤٨١ هـ) . وضعه محقق الكتاب وناشره علي بن محمد بن ناصر الفقيهي الأستاذ المساعد في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ط ١ـ١٤٠٤ هـ ، ١ ج، وعندي نسخة منه .

١٧٦ ـ فهرس أحاديث «رسالة في الذبّ عن أبي الحسن الأشعري » لابن درباس (٦٥٩ هـ) . وضعه محقق الكتاب وناشره علي بن محمد بن ناصر الفقيهي الأستاذ المساعد بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ، (طبع مع الكتاب السابق) ١ ج ، وعندي نسخة منه .

١٧٧ ـ فهرس أحاديث « تخريج أحاديث شرح المواقف في علم الكلام » للسيوطي

(٩١١ هـ) وضعه محقق الكتاب يوسف عبد الرحمن المرعشلي في آخره ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

١٧٨ ـ فهرس أحاديث «التصريح بما تواتر في نزول المسيح» لمحمد أنور شاه الكشميري (١٣٥٢ هـ) . وضعه محقق الكتاب عبد الفتاح أبو غدّة في آخره ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في حلب ، مكتب المطبوعات الاسلامية ، ط ١ ، ١٣٨٥ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

[رابعاً : فهارس أحاديث كتب الفقه وأصوله]

١٧٩ ـ فهرس أحاديث «مسائل الإمام أحمد» لابن هانيء النيسابوري (٢٧٥ هـ) وضعه محقق الكتاب زهير الشاويش في آخره ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، المكتب الاسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ ، ٢ مج ، ٢ ج ، وعندي نسخة منه .

١٨٠ ـ فهرس أحاديث «مسائل الإمام أحمد» لابنه عبد الله (٢٩٠ هـ) . وضعه محقق الكتاب زهير الشاويش في آخره ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، المكتب الاسلامي ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ ، ١ مج ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

١٨١ ـ فهرس أحاديث «اختلاف العلماء» لمحمد بن نصر المروزي (٢٩٤ هـ). وضعه محقق الكتاب صبحي السامرائي في آخره ورتّبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

١٨٢ ـ فهرس أحاديث «الإجماع» لأبي بكر بن المنذر (٣١٨ هـ).. وضعه محقق الكتاب أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف في آخره ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في الرياض، دار طيبة ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

١٨٣ ـ فهرس أحاديث «حلية الفقهاء» لأحمد بن فارس (٣٩٥ هـ). وضعه المحقق عبد الله عبد المحسن التركي في آخر الكتاب ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، الشركة المتحدة للتوزيع ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

١٨٤ ـ فهرس أحاديث «المهذب في الفقه الشافعي» للشيرازي (٤٧٦ هـ). وضعه المحقق سمير طه المجذوب في آخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، يطبع في بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٦ هـ.

١٨٥ ـ فهرس أحاديث «تخريج أحاديث اللمع في أصول الفقه للشيرازي (٤٧٦ هـ) ألّف التخريج عبد الله الغماري. وقد وضع هذا الفهرس محقق الكتاب يوسف عبد الرحمن المرعشلي في آخره، ورتب فيه الأحاديث على حروف المعجم، والآثار على مسانيد الصحابة، طبع الكتاب في بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٤ هـ، ١ ج، وعندي نسخة منه.

١٨٦ ـ فهرس أحاديث «المبسوط» للسرخسي الحنفي (٤٩٠ هـ). وضعه خليل الميس في جزء مستقل ملحق بالكتاب، ورتب فيه أحاديث كل جزء على حدة على حروف المعجم، طبع في بيروت، دار المعرفة، ط ١، ١٤٠١ هـ، وعندي نسخة منه.

١٨٧ ـ فهرس أحاديث «المنخول من تعليقات الأصول» للغزالي (٥٠٥ هـ). وضعه المحقق محمد حسن هيتو بآخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع في دمشق، دار الفكر، ط ٢، ١٤٠٠ هـ، ١ ج، وعندي نسخة منه.

١٨٨ ـ فهرس أحاديث «فتاوى ابن الصلاح» (٦٤٣ هـ). وضعه المحقق عبد المعطي أمين قلعجي بآخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع في بيروت، دار المعرفة، ط ١، ١٤٠٦ هـ، ٤ مج، ٤ ج، وعندي نسخة منه.

١٨٩ ـ فهرس أحاديث «تخريج الفروع على الأصول» للزنجاني (٦٥٦ هـ). وضعه المحقق محمد أديب صالح بآخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع في بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٤، ١٤٠٢ هـ، ١ ج، وعندي نسخة منه.

١٩٠ ـ فهرس أحاديث «اللباب في الجمع بين السنّة والكتاب» للمنجبي (٦٨٦ هـ). وضعه المحقق محمد فضل عبد العزيز المراد بآخر الكتاب، طبع في جدّة، دار الشروق، ط١، ١٤٠٣هـ، ٢ مج، ٢ ج وعندي نسخة منه.

١٩١ ـ فهرس أحاديث «المغني في أصول الفقه» لجلال الدين عمر بن محمد الخبّازي

(٦٩١ هـ). وضعه المحقق محمد مظهر بقا في آخر الكتاب، ورتبه على حروف المعجم، طبع في مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٣ هـ، ١ مج، ١ ج، وعندي نسخة منه.

١٩٢ - فهرس أحاديث «الحسبة في الإسلام» لتقي الدين ابن تيمية (٧٢٨ هـ). وضعه المحقّق سيّد بن محمد بن أبي سعدة في آخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع في الكويت، دار الأرقم، ط ١، ١٤٠٣ هـ، ١ ج، وعندي نسخة منه.

١٩٣ - فهرس أحاديث «تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العُموم» لابن كيكلدي العلائي (٧٦١ هـ). وضعه المحقق عبد الله بن محمد بن إسحاق آل الشيخ في آخر الكتاب، ورتبه على حروف المعجم، نشره محقق الكتاب لأول مرة عام ١٤٠٣ هـ، ١ مج، ١ ج، وعندي نسخة منه.

١٩٤ - فهرس أحاديث «التمهيد في تخريج الفروع على الأصول» للإسنوي (٧٧٢ هـ). وضعه المحقق محمد حسن هيتو في آخر الكتاب، ورتبه على حروف المعجم، طبع في بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٠ هـ، ١ مج، ١ ج، وعندي نسخة منه.

١٧٦ - فهرس أحاديث «الميزان الكبرى» للشعراني (٩٧٣ هـ). وضعه المحقق عبد الرحمن عميرة في آخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع في بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٦ هـ. لم أطلع عليه.

١٩٦ - فهرس أحاديث «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل» لابن بدران (١٣٤٦ هـ). وضعه المحقق عبد الله عبد المحسن التركي. طبع في بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠١ هـ، ١ مج، ١ ج، وعندي نسخة منه

١٩٧ - فهرس أحاديث «الهداية بتخريج أحاديث البداية» (بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد) لأحمد بن محمد بن الصديق الغماري. وضعه محققو الكتاب يوسف المرعشلي، وعدنان شلاق، ومحمد سليم سمارة، وعلي الطويل، وعلي البقاعي بآخره، ورتبوه على حروف المعجم، يطبع في بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٦ هـ، ٨ مج، ٨ ج، وعندي نسخة منه.

[خامساً : فهارس أحاديث كتب السِّيَر والتاريخ والتراجم]

١٩٨ - فهرست الأقوال الشريفة التي رواها ابن سعد (٢٣٠ هـ) في كتاب «السيرة» وفي «الطبقات». وضعه إحسان عبّاس في الطبعة التي اعتنى بها، ورتبه على حروف المعجم، طبع في بيروت، دار صادر، ١٣٨٨ هـ، ٩ مج، ٩ ج، وعندي نسخة منه.

١٩٩ - فهرس أحاديث «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢٣٠هـ). جزء لم ينشر سابقاً - وضعه محقق الكتاب زياد محمد منصور في آخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع في الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٣ هـ، ١ مج، ١ ج، وعندي نسخة منه.

٢٠٠ - فهرس أحاديث «طبقات خليفة بن خيّاط (٢٤٠ هـ)». وضعه المحقق أكرم ضياء العمري في آخر الكتاب ورتّبه على حروف المعجم، طبع في الرياض، دار طيبة، ط ٢، ١٤٠٢ هـ، ١ مج، ١ ج، وعندي نسخة منه.

٢٠١ - فهرس أحاديث «فضائل الصحابة» للإمام أحمد بن حنبل (٢٤٨ هـ) وضعه المحقق وصيّ الله بن محمد عبّاس بآخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع في مكة المكرمة، جامعة أمّ القرى، ط ١ - ١٤٠٣ هـ، ٢ مج، ٢ ج، وعندي نسخة منه.

٢٠٢ - فهرس أحاديث «المنتخب من كتاب أزواج النبي ﷺ» للزبير بن بكّار (٢٥٦ هـ). وضعته محقّقة الكتاب سكينة الشهابي في آخره، ورتّبته على حروف المعجم،

طبع في بيروت ، مؤسسة الرسالة ط ١ ، ١٤٠٣ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

٢٠٣ - فهرس أحاديث «الضعفاء والمتروكين» للبخاري (٢٥٦ هـ) وضعه يوسف عبد الرحمن المرعشلي بآخر الطبعة الصادرة عن دار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ . وعندي نسخة منه .

٢٠٤ - فهرس احاديث «التاريخ الكبير» للبخاري ، تقوم بإعداده دار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٦ هـ .

٢٠٥ - فهرس أحاديث «التاريخ الصغير» للبخاري (٢٥٦ هـ) . وضعه يوسف عبد الرحمن المرعشلي ورياض عبد الله عبد الهادي في آخر الطبعة التي حققها محمود إبراهيم زايد وصدرت في دار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ. ٢ مج ، ٢ ج ، وعندي نسخة منه .

٢٠٦ - فهرس أحاديث «أحوال الرجال» للجوزجاني (٢٥٩ هـ). وضعه المحقق صبحي السامرائي بآخر الكتاب ورتّبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

٢٠٧ - فهرس أحاديث «الكنى والأسماء» للإمام مسلم بن الحجاج (٢٦١ هـ) . وضعه المحقق عبد الرحيم القشقري بآخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم ، طبع في المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ، ٢ مج ٢ ج ، وعندي نسخة منه .

٢٠٨ - فهرس أحاديث «تاريخ الثقات» للعجلي (٢٦١ هـ). وضعه المحقق عبد المعطي أمين قلعجي في آخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، ١ مج ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

٢٠٩ - فهرس أحاديث «كتاب الضعفاء» لأبي زرعة الرازي (٢٦٤ هـ) و «أجوبته على أسئلة البرذعي » . وضعه المحقق سعدي الهاشمي بآخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم ، طبع بالمدينة المنورة،الجامعة الإسلامية ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ ، (الكتابان مطبوعان ضمن كتاب باسم «أبو زرعة الرازي » ويقع في ٣ مجلدات) وعندي نسخة منه.

٢١٠ - فهرس أحاديث «تركة النبي ﷺ والسُبُل التي وجّهها فيها » لحمّاد بن إسحاق (٢٦٧ هـ). وضعه المحقق أكرم ضياء العمري بآخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم ،

طبع على نفقة المحقق وتولى هو توزيعه ونشره بالمدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

٢١١ - فهرس أحاديث «تاريخ أبي زرعة الدمشقي » (٢٨١ هـ). وضعه المحقق شكر الله بن نعمة الله القوجاني بآخر الكتاب ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في دمشق ، مجمع اللغة العربية ، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ ، ٢ مج ، ٢ ج ، وعندي نسخة منه .

٢١٢ - فهرس أحاديث «سؤالات أبي عبيد الآجريّ أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل » وضعه محقق الكتاب محمد علي قاسم العمري في آخره ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في المدينة المنورة ، الجامعة الإسلامية ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ ، ١ مج ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

٢١٣ - فهرس أحاديث «سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة (٢٩٧ هـ) لعلي بن المديني في الجرح والتعديل » وضعه محقق الكتاب موفق بن عبد الله بن عبد القادر بآخره ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في الرياض، مكتبة المعارف ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ، ١ مج ، ١ ج . وعندي نسخة منه .

٢١٤ - فهرس أحاديث «الضعفاء الكبير » لأبي جعفر العقيلي (٣٢٢ هـ). وضعه محقق الكتاب عبد المعطي أمين قلعجي بآخره ورتّبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ، ٤ مج ، ٤ ج . وعندي نسخة منه .

٢١٥ - معجم أحاديث «الكامل في ضعفاء الرجال » لابن عدي (٣٦٥ هـ). وضعه يوسف الشيخ محمد البقاعي في جزء مستقل ذيّل به الكتاب ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ، ٧ مج ، ٧ ج ، وعندي نسخة منه .

٢١٦ - فهرس أحاديث «الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ» لابن أبي زيد القيرواني (٣٨٦ هـ) . وضعه محقّقا الكتاب محمد أبو الأجفان وعثمان بطيخ ورتّباه على حروف المعجم ، طبع في بيروت مؤسسة الرسالة ، وتونس المكتبة العتيقة ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

٢١٧ ـ فهرس أحاديث «سؤالات الحاكم النيسابوري (٤٠٥ هـ). للدارقطني في الجرح والتعديل» وضعه محقّق الكتاب موفق بن عبد الله بن عبد القادر بآخره، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في الرياض، مكتبة المعارف ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ، ١ مج ، ١ ج . وعندي نسخة منه .

٢١٨ ـ مفاتيح الذهبان لترتيب أحاديث «تاريخ أصبهان» لأبي نُعَيْم (٤٣٠ هـ) . وضعه في جزء مستقل عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في الرياض، مكتبة المعارف ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

٢١٩ ـ البغية في ترتيب أحاديث «الحلية» لأبي نُعَيْم أيضاً . وضعه عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري ، ورتّبه على حروف المعجم ، طبع في القاهرة ، ويصوّر في بيروت ، دار القرآن الكريم ، وعندي نسخة منه .

٢٢٠ ـ فهرس أحاديث «سؤالات حمزة بن يوسف السهمي (٤٢٨ هـ) للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل» . وضعه محقّق الكتاب موفّق بن عبد الله بن عبد القادر بآخره ، طبع في الرياض، مكتبة المعارف ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ، ١ ح ، وعندي نسخة منه .

٢٢١ ـ مفتاح الترتيب لأحاديث «تاريخ الخطيب (٤٦٣ هـ) . وضعه أحمد بن محمد بن الصديق الغماري ، في جزء مستقل ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط ١ ، ١٣٥٥ هـ . وعندي نسخة منه .

٢٢٢ ـ الجمع والترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب . وضعه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، ويطبع بمكتب المطبوعات الاسلامية في حلب عام ١٤٠٦ هـ .

٢٢٣ ـ فهرس أحاديث «السابق واللاحق» للخطيب البغدادي أيضاً . وضعه محقّق الكتاب محمد بن مطر الزهراني بآخره ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في الرياض، دار طيبة ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ ، ١ مج ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

٢٢٤ ـ فهرس أحاديث «الدرر في اختصار المغازي والسير» لابن عبد البر

(٤٦٣ هـ). وضعه محقق الكتاب مصطفى ديب البغا ، ولم اطلع عليه .

٢٢٥ ـ فهرس أحاديث « مشيخة ابن الجوزي » (٥٩٧ هـ) . وضعه محقق الكتاب محمد محفوظ بآخره ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ط ٢ ، ١٤٠٠ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

٢٢٦ ـ فهرس أحاديث «صفة الصفوة » لابن الجوزي أيضاً . وضعه محقّقاً الكتاب محمد روّاس قلعجي ومحمود فاخوري بآخر الكتاب ، ورتّباه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، دار المعرفة ، ط ٣ ، ١٤٠٥ هـ ، ٤ مج ، ٤ ج ، وعندي نسخة منه .

٢٢٧ ـ فهرس أحاديث «كتاب القُصّاص والمُذَكرين»لابن الجوزي أيضاً . وضعه محقّق الكتاب محمد بن لطفي الصبّاغ بآخره ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، المكتب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

٢٢٨ ـ فهرس أحاديث «الكامل في التاريخ» لابن الأثير الجزري (٦٣٠ هـ) . وضعه سيف الدين الكاتب في جزء مستقل يضم مجموعة من الفهارس ذيل به الكتاب ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، دار الكتاب العربي، ١٤٠٣هـ ، (٩ ج + جزء الفهارس) وعندي نسخة منه .

٢٢٩ ـ فهرس أحاديث «عنوان الدراية فيمن عُرِفَ من العلماء في المائة السابعة ببجاية » لأبي العبّاس الغبريني (٧١٤ هـ). وضعه محقق الكتاب عادل نويهض بآخره ورتبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت دار الأفاق ، ط ٢ ، ١٣٨٩ هـ ، ١ مج ، ١ ج، وعندي نسخة منه .

٢٣٠ ـ فهرس أحاديث «سير أعلام النبلاء» لشمس الدين الذهبي (٧٤٨ هـ) . وضعه محققو الكتاب بإشراف شعيب الأرنؤوط في جزء خاص مفرد بآخر الكتاب، ولم يصدر حتى كتابة هذه السطور .

٢٣١ ـ فتح الرحمن لأحاديث « الميزان» للذهبي أيضاً . وضعه برق التوحيدي صاحب زاده في جزء مستقل ، ورتبه على حروف المعجم واعتمد على الطبعة التي حققها علي محمد البجاوي . طبع في فيصل آباد بباكستان ، بيت التوحيد ودار السلام ط ١ ،

١٤٠٣ ـ ، ١ ج وعندي نسخة منه . وأعيد طبعه بدار المعرفة في بيروت ط ١ ، ١٤٠٦ هـ ، كما وضع بآخر «ميزان الاعتدال» في الطبعة الأخيرة الصادرة عن دار المعرفة في بيروت، ١٤٠٦ هـ .

٢٣٢ ـ فهرس أحاديث «برنامج الوادي آشي (٧٤٩ هـ). وضعه المحقق محمد محفوظ بآخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

٢٣٣ ـ فهرس أحاديث «الفصول في اختصار سيرة الرسول » لابن كثير (٧٧٤ هـ). وضعه المحققّان محمد العيد الخطرواي ومحيي الدين مستو بآخر الكتاب ، ورتّباه على حروف المعجم ، طبع في الرياض، دار اللواء، ط ٢ ، ١٤٠٠ هـ ، ١ مج، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

٢٣٤ ـ فهرس أحاديث «البداية والنهاية» لابن كثير أيضاً . وضعه أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول في جزء مستقل مع فهارس أخرى للكتاب ذيّله به ورتبه على حروف المعجم وفق الطبعة الجديدة الصادرة عن دار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٤ هـ ، (٧ مج ، ١٤ ج + ١ مج للفهارس) وعندي نسخة منه .

٢٣٥ ـ فهرس كتابَيْ « البداية والنهاية » و «نهاية البداية » لابن كثير أيضاً. وضعه محمد الأشقر ، جاء هذا الخبر في نشرة أخبار التراث الصادرة عن جامعة الدول العربية بالكويت في عددها الرابع ، الصفحة ٢٤ ، ولم أطلع عليه .

٢٣٦ ـ فهرس أحاديث «تهذيب االتهذيب» لابن حجر العسقلاني (٨٥٢ ـ). وضعه ناشر الكتاب في جزء ملحق بالكتاب ورتبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، ١٤ مج ، ١٤ ج . وقد اطلعت عليه .

٢٣٧ ـ فهرس أحاديث «الرياض الأنيقة في شرح أسماء خير الخليقة » للسيوطي (٩١١ هـ). وضعه المحقق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغول في آخر الكتاب ورتّبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت دار الكتب العليمة ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، وعندي نسخة منه .

٢٣٨ - فهرس أحاديث «طبقات المفسرين» للداودي (٩٤٥ هـ). وضعه محقق الكتاب علي محمد عمر بآخره ورتبه على حروف المعجم، طبع في القاهرة، مكتبة وهبه، ط ١، ١٣٩٢ هـ - ٢ مج، ٢ ج. وعندي نسخة منه.

[سادساً : فهارس أحاديث كتب الزهد والتصوف]

٢٣٩ - فهرس مسانيد الصحابة في «كتاب الزهد والرقائق» لابن المبارك (١٨١ هـ) . وضعه حبيب الرحمن الأعظمي في أول الكتاب وجمع فيه أحاديث الصحابة تحت أسمائهم ، طبع في حيدر أباد الهند ، ١ مج ، ٢ ج ، وعندي نسخة منه .

٢٤٠ - إسعاف الملّحين بترتيب أحاديث «إحياء علوم الدين» للغزالي (٥٠٥ هـ). وضعه محمود سعيد ممدوح ، ورتّبه على حروف المعجم ، طبع بآخر الطبعة الصادرة عن دار المعرفة في بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، ٥ مج ، ٥ ج . وعندي نسخة منه .

٢٤١ - ترتيب تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للغزالي وضعه الشيخ عبد الفتاح أبوغدّه ويطبع بمكتب المطبوعات الاسلامية في حلب عام ١٤٠٦ هـ . لم أطّلع عليه .

[سابعاً : فهارس أحاديث كتب اللغة والأدب]

٢٤٢ - فهرس أحاديث «كتاب سيبويه» (١٨٠ هـ). وضعه عبد السلام محمد هارون في آخر الطبعة التي حققها ، وأفرد لها جزءاً خاصاً بفهارس الكتاب ، وهو مرتب على حروف المعجم ، وأحاديثه قليلة ، طبع في القاهرة ، الهيئة المصرية العامّة للكتاب ، ط ١ ، ١٣٩٥هـ ، ٥ مج ، ٥ ج ، وعندي نسخة منه .

٢٤٣ - فهرس أحاديث «اشتقاق الأسماء» للأصمعي (٢١٦ هـ). وضعه محقّقا الكتاب رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي ، وهو مرتب على حروف المعجم ، وأحاديثه قليلة جداً ، طبع في القاهرة مكتبة الخانجي ، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

٢٤٤ - فهرس أحاديث «البُرصان والعُرجان والعميان والحولان» للجاحظ (٢٥٥ هـ). وضعه المحقق محمد مرسي الخولي بآخر الكتاب ، طبع في القاهرة عام ١٣٩٢هـ ، وأعيد طبعه منقحاً في مؤسسة الرسالة في بيروت عام ١٤٠١ هـ ، ١ مج ، ١ ج ، وعندي نسخة من هذه الطبعة .

٢٤٥ - فهرس أحاديث «الكامل» للمبّرد (٢٨٥ هـ). وضعه محقق الكتاب محمد أبو الفضل إبراهيم في آخره ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في القاهرة ، دار نهضة مصر ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ ، ٤ مج ، وعندي نسخة منه .

٢٤٦ - فهرس أحاديث «العقد الفريد» لابن عبد ربّه الأندلسي (٣٢٧ هـ) ،

وضعه محقّقا الكتاب محمد فؤاد عبد الباقي ومحمد رشاد عبد المطّلب بآخره ، ورتّباه ، على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، دار الكتاب العربي ، (طبعة مصورة) ١٤٠٣ هـ ، ٧ مج، ٧ ج ، وعندي نسخة منه .

٢٤٧ - فهرس أحاديث «الجُمل في النحو» للزجاجي (٣٤٠ هـ). وضعه محقق الكتاب علي توفيق الحمد بآخره ورتّبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، مؤسسة الرسالة ، وعمّان ، دار الأمل ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ، ١ مج ، وعندي نسخة منه .

٢٤٨ - فهرس أحاديث «سرّ صناعة الإعراب» لابن جنّي (٣٩٢ هـ). وضعه محقق الكتاب حسن هويدي بآخره، ورتبه على حروف المعجم ، طبع في دمشق ، دار القلم ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، ١ مج ، ١ ج اطلعت عليه .

٢٤٩ - فهرس أحاديث «مجمل اللغة» لابن فارس (٣٩٥هـ). وضعه محقّق الكتاب زهير عبد المحسن سلطان ، بآخره ورتّبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ، ٢ مج ، ٤ ج ، وعندي نسخة منه .

٢٥٠ - فهرس أحاديث «فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» لأبي عُبَيْد البكري (٤٨٧ هـ). وضعه محقّقا الكتاب ، إحسان عباس وعبد المجيد عابدين بآخره ورتّباه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، مؤسسة الرسالة ودار الأمانة ، ط ٣ ، ١٤٠٣هـ ، ١ مج، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

٢٥١ - فهرس أحاديث «رصف المباني في شرح حروف المعاني» للمالقي (٧٠٢ هـ). وضعه محقّق الكتاب أحمد محمد الخرّاط بآخره ورتبه على حروف المعجم ، طبع في دمشق ، دار القلم ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ ، ١ مج ، ١ اج وقد اطّلعت عليه .

٢٥٢ - معجم الحديث في «لسان العرب» لابن منظور (٧١١ هـ). وضعه خليل عمايرة واحمد أبو الهيجا في جزء مستقل إلى جانب جملة من الفهارس هي : معجم الأماكن والبلدان ، معجم الأمثال ، معجم الأقوال ، معجم الآيات ، ، معجم الأعلام ، معجم الشعراء ، معجم القبائل والجماعات ، معجم الوقائع ، معجم الكتب ، معجم اللغات واللهجات ، يطبع في بيروت مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٦ هـ ، وقد استعان واضعوه

بالكمبيوتر ، وهي أول محاولة علمية لفهرسة المصادر الإسلامية على هذه الطريقة ، وقد اطّلعت عليه .

٢٥٣ ـ فهرس أحاديث «الإفادات والإنشادات » لأبي إسحاق الشاطبي (٧٩٠ هـ).
وضعه محقق الكتاب محمد أبو الأجفان في آخره ورتبه على حروف المعجم ، طبع في بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ ، ١ مج ، ١ ج ، وعندي نسخة منه .

٢٥٤ ـ فهرس أحاديث «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» للدماميني (٨٢٧ هـ).
وضعه محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى بآخر الكتاب ، ورتبهُ على حروف المعجم ، نشره محقّق الكتاب لأول مرة عام ١٤٠٣ هـ ، ٢ مج ، ٢ ج وعندي نسخة منه .

٢٥٥ ـ فهرس أحاديث «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع » للسيوطي (٩١١ هـ).
وضعه محقق الكتاب عبد العال سالم مكرم في جزء مستقل بآخر الكتاب خصصّه للفهارس ، ورتبه على حروف المعجم ، طبع لأول مرة في الكويت ـ دار البحوث العلمية، ١٤٠٠هـ، ٧ مج ، ٧ ج ، ويعاد طبعه في مؤسسة الرسالة في بيروت ، وعندي نسخة منه .

ملحق

٢٥٦ ـ فهرس أحاديث «السنن الكبرى للبيهقي» وضعه يوسف المرعشلي ورياض الخطيب، ورتّباه على أوائل الأحاديث، ومسانيد الصحابة ، في جزء مستقل .

٢٥٧ ـ فهرس أحاديث «المستدرك على الصحيحين للحاكم » وضعه يوسف المرعشلي ورياض عبد الله ، وفق طبعة حيدر آباد ، ورتباه على أوائل الأحاديث، ومسانيد الصحابة، في جزء مستقل .

٢٥٨ ـ فهرس أحاديث «دلائل النبوة لأبي نُعَيم» وضعه يوسف المرعشلي وموسى ترّو،وفق طبعة حيدر آباد الثانية ، ورتّباه على حروف المعجم ومسانيد الصحابة ، في جزء مستقل .

٢٥٩ ـ فهرس أحاديث «شرح معاني الآثار للطحاوي» وضعه يوسف المرعشلي ورياض عبد الله ، وفق طبعة القاهرة التي حققها محمد زهري النجار ومحمد سيّد جاد الحق ، ورتباه على اوائل الأحاديث ومسانيد الصحابة ، في جزء مستقل .

٢٦٠ ـ فهرس أحاديث «تفسير الطبري المسمى بجامع البيان في تفسير القرآن » وضعه يوسف المرعشلي وجماعة من الأفاضل، وهو مرتّب على أوائل الأحاديث.

٢٦١ ـ فهرس أحاديث « مجمع الزوائد ومنبع الفوائد »للهيثمي. وضعه يوسف المرعشلي وجماعة من الأفاضل ، وهو مرتب على أوائل الآحاديث، ومسانيد الصحابة في جزء مستقل .

٢٦٢ ـ فهرس أحاديث «الزهد والرقائق لابن المبارك» وضعه يوسف المرعشلي ووحيد كبارة ، ورتباه على اوائل الأحاديث في جزء مستقل .

٢٦٣ ـ فهرس أحاديث «نصب الراية للزيلعي» وضعه عدنان سليم شلاق، ورتبه على أوائل الأحاديث ومسانيد الصحابة في جزء مستقل .

٢٦٤ ـ **فهرس أحاديث «المؤتلف والمختلف للدارقطني»** وضعه محقق الكتاب موفق بن عبد الله بن عبد القادر بآخره ورتبه على حروف المعجم ، طبع بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عام **١٤٠٦** هـ .

٢٦٥ ـ **فهرس أحاديث «مصنف عبد الرزاق»** وهو قيد العمل ، جاء ذكره في قائمة منشورات المكتب الإسلام ببيروت عام **١٤٠٥** هـ .

٢٦٧ ـ **فهرس أحاديث «صحيح ابن خزيمة»** وهو قيد العمل ، جاء ذكره في قائمة منشورات المكتب الإسلامي ببيروت عام **١٤٠٥** هـ.

٢٦٧ ـ **فهرس أحاديث «الشفا للقاضي عياض»** وضعه محققو الكتاب أسامة الرفاعي وجماعة ، في آخر كل جزء ، ورتبوا فيه أوائل الأحاديث القولية فقط على حروف المعجم ، طبع في دمشق ، مؤسسة علوم القرآن ومكتبة الغزالي عام **١٣٩٢** هـ في مجلدين وعندي نسخة منه .

وكتبه

يوسف عبد الرحمن المرعشلي



الفهارس

١ ـ فهرس الأعلام (١)

﴿حرف الألف﴾

---

(١) ملاحظة: إن الرقم الصغير فوق رقم الصفحة هكذا : ٧٥(٢) يرمز لتكرار ورود الاسم مرتين في هذه الصفحة ، وإذا تكرر وروده ثلاث مرات رمزنا بالرقم (٣) فوق رقم الصفحة وهكذا . . .

﴿حرف الباء﴾

﴿حرف التاء﴾

﴿حرف الجيم﴾

﴿حرف الحاء﴾

﴿حرب الخاء﴾

﴿حرف الدال﴾

﴿حرف الذال﴾

﴿حرف الراء﴾

﴿حرف الزاي﴾

﴿حرف السين﴾

﴿حرف الشين﴾

﴿حرف الصاد﴾

﴿حرف الطاء﴾

﴿حرف العين﴾

﴿حرف الغين﴾

﴿حرف الفاء﴾

﴿حرف القاف﴾

﴿حرف الكاف﴾

﴿حرف اللام﴾

﴿حرف الميم﴾

﴿حرف النون﴾

﴿حرف الهاء﴾

﴿حرف الواو﴾

﴿حرف الياء﴾

٢ ـ فهرس أسماء الكتب

﴿حرف الألف﴾

﴿حرف الباء﴾

﴿حرف التاء﴾

﴿حرف الجيم﴾

﴿حرف الحاء﴾

﴿حرف الخاء﴾

﴿حرف الدال﴾

﴿حرف الذال﴾

﴿حرف الراء﴾

﴿ حرف الزاي﴾

﴿حرف السين﴾

﴿حرف الشين﴾

﴿حرف الصاد﴾

﴿حرف الضاد﴾

﴿حرف الطاء﴾

﴿حرف العين﴾

﴿حرف الغين﴾

﴿حرف الفاء﴾

﴿حرف القاف﴾

﴿حرف الكاف﴾

﴿حرف اللام﴾

﴿حرف الميم﴾

﴿حرف النون﴾

﴿حرف الهاء﴾

﴿حرف الواو﴾